شرح المقالة المفردة العضدية في تحقيق صفة الكلام
شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا (تـ٩٤٠هـ)
دراسة وتحقيق

Sharh Almaqalah Almufradah AlAdodiah Fi Tahqiq Sifat Alkalam
Shams Aldiyn Ahmad Ibn Sulayman Ibn Kamal Pasha (D. 940 H)
Study and Investigation

أ.م.د. محمد محسن راضي
كلية العلوم الإسلامية / جامعة الأنبار
Asst. Pro .Dr. Mohammed Mohsin Radhi
University Of Anbar / College Of Islamic Sciences
mohammed.mohsin@uoanbar.edu.iq

١٤٤٦هـ ٢٠٢٥م

الملخص

هذا البحث دراسة وتحقيق لمخطوط شرح فيه ابن كمال باشا (تـ٩٤٠هـ) رحمه الله تعالى المقالة المفردة في تحقيق صفة الكلام لمؤلفها القاضي عضد الدين الإيجي (تـ٧٥٦هـ) رحمه الله تعالى، التي بيَّن فيها الآراء في مسألة كلام الله تعالى، وأشهر الفرق التي قالت بها، وناقش أدلتهم، ثُمَّ حقق رأي الإمام الأشعري بأنَّ الكلام صفة تشمل اللفظ والمعنى القديمين قائمة بذات الله تعالى، وقد سلك ابن كمال باشا في شرحه المنهج التحليلي، إذ قام بتحليل ألفاظ متن المقالة المفردة وشرح ما يقتضي البيان من معانيها، مستعيناً بمصادر متنوعة من علم الكلام والعقيدة، واللغة، والتفسير.

الكلمات المفتاحية: مقالة، كلام، حرف، صوت، لفظ، نفسي، قديم، الأشعري.

Abstract

This research is a study and investigation of a manuscript in which Ibn Kamal Pasha explained Sharh Almaqalah Almufradah Fi Tahqiq Sifat Alkalam by its author, Judge Adhod Al-Din Al-Iji (D. 756 AH), in which he explained the views of the famous sects on the issue of the speech of God Almighty, And discuss some of their arguments, then verified the opinion of Imam Al-Ash'ari: Sifat Alkalam includes meaning and expression. Ibn Kamal Pasha followed the analytical method in his explanation, as he analyzed the words of the text of the Almaqalah Almufradah and explained what clarification requires of their meanings, using various sources from the science of theology and language.

Keywords: maqalah, kalam, harf, sawt, lafz, nafsi, qadim, al-Ash'ari.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

مقدمة:

الحمد لله المتصف بصفات الجلال والكمال، والصلاة والسلام على رسول الله خير الأنام، وعلى آله الأطهار وصحابته الأبرار، ومن اهتدى بهديهم وسار على طريقتهم إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فهذا هو المخطوط الثالث الذي شرُفتُ بدراسته وتحقيقه، وهو شرح لأحمد بن سليمان بن كمال باشا المتوفى سنة: (٩٤٠هـ)، على مقالة أفردها القاضي عضد الدين الإيجي المتوفى سنة (٧٥٦هـ)، في صفة الكلام، بيَّن فيها الآراء في مسألة كلام الله تعالى، وأشهر الفرق التي قالت بها، وناقش أدلتهم، ثُمَّ حقق رأي الإمام الأشعري، وقد تيسرت لي أربع نسخ من متن المخطوط، وخمس نسخ من الشرح.

*** الدراسات السابقة:**

بعد البحث والتحري لم أجد من حقق متن المخطوط ولا شرحه.

*** أهداف البحث:**

وتهدف الدراسة إلى الآتي:

١- دراسة وتحقيق المخطوط موضوع الدراسة، وإخراجه كما يريده المؤلف لو كان حياً، ووضعه بين يدي القُرَّاء ولا سيما طلبة العلم الشرعي.

٢- إثبات نسبة متن المخطوط إلى عضد الدين الإيجي وشرحه إلى ابن كمال باشا.

٣- تثبيت عنوان مناسب لمتن المخطوط وشرحه.

٤- بيان المنهج الذي سلكه الماتن والشارح.

*** أهمية البحث:**

وتظهر أهمية دراسة هذا المخطوط وتحقيقه من وجوه:

١- إنَّ متن المخطوط وشرحه للعالمين الجليلين المحققين المتقدم ذكرهما.

٢- إنَّ المخطوط يناقش أشهر قضية عقدية وقع فيها النزاع والاختلاف، ألا وهي مسألة (كلام الله)، وإثبات كونه صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى.

٣- إنَّ المخطوط يقرر أنَّ صفة الكلام عند الإمام أبي الحسن الأشعري ومتقدمي الأشاعرة شاملة للفظ والمعنى القديمين، بينما عند المتأخرين هي المعنى فقط.

٤- إنَّ دراسة هذا المخطوط وتحقيقه يمثل مساهمة في جهود تحقيق التراث الإسلامي، وإزالة النقاب عن المخطوطات، والتعريف بمؤلفيها.

*** خطة البحث:**

تضمَّنت خطة البحث قسمين:

القسم الأول: وهو **الدراسي: التعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف**، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول في: سيرة المؤلف الشخصية والعلمية، وفيه مطالبان: الأول: سيرة القاضي عضد الدين الإيجي الشخصية والعلمية، والثاني: سيرة ابن كمال باشا الشخصية والعلمية.

أمَّا **المبحث الثاني**، فكان في: **التعريف بالمخطوط ومنهج المؤلف فيه**، وفيه أربعة مطالب: الأول: صحة نسبة المخطوط للمؤلف وعنوانه، والثاني: سبب تأليف المخطوط وموضوعه، والثالث: ومنهج المؤلف في المخطوط، والرابع: مصادر المؤلف في المخطوط.

وأمَّا **المبحث الثالث**، فكان في: **منهج التحقيق وخطواته**، وفيه أربعة مطالب: المطلب: اختيار النسخة الأصل، والثاني: نَسْخُ المخطوط والمقابلة، والثالث: التخريج والتراجم وبيان المعاني والتعليقات، والرابع: استعمال الأقواس.

وأمَّا **المبحث الرابع**، فكان في: **وصف نسخ المخطوط**، وفيه خمسة مطالب وصفت فيها نسخ المخطوط، ثُمَّ اتبعتها بصور لنماذج من نسخ المخطوط.

وأمَّا القسم الثاني فقد تضمَّن **نَّص المخطوط المحقق.**

ثُمَّ ختمت الدراسة بخاتمة بأهم ما توصلت إليه من نتائج، وأهم ما تضمَّنه المخطوط.

الباحث

القسم الأول: التعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف

المبحث الأول: سيرة المؤلف الشخصية والعلمية

لَمَّا كان المخطوط عبارة عن شرح لمتن المقالة المفردة للقاضي عضد الإيجي كان لابُدَّ من التعريف بصاحب المتن أولاً قبل التعريف بالشارح ابن كمال باشا.

المطلب الأول: سيرة القاضي عضد الدين الإيجي الشخصية والعلمية:

أولاً: اسمه نسبه كنيته لقبه ولادته ووظائفه:

هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي الشيرازي، ويُذكر أنه من نسل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، كنيته: أبو الفضل، ولقب بألقب عدة أشرها: قاضي القضاة، وعَضُد الدين، ولد بعد (٦٨٠هـ) في مدينة إيج من نواحي شيراز ببلاد فارس، وكانت أكثر إقامته بمدينة السلطانية، وولي قضاء الممالك في أيام الملك أبي سعيد على شيراز، ثُمَّ رجع في آخر أمره إلى مدينته إيج.[١]

ثانياً: شيوخه وتلاميذه:

تتلمذ عضد الدين الإيجي على الشيخ زين الدين الهنكي، وهو تلميذ القاضي ناصر الدين البيضاوي وغيره من علماء بلده، وله تلاميذ عدة اشتهروا في الآفاق منهم: شمس الدين الكرْمَانِي، وضياء الدين العفيفي، وسعد الدين التَّفْتَازَانِيّ وَغَيرهم.[٢]

ثالثاً: علمه ومؤلفاته:

كان القاضي عضد الدين إماماً في المعقولات، عارفاً بالأصلين (أصول الدين وأصول الفقه)، والمعاني والبيان والنحو، مشاركاً في الفقه، من تصانيفه: المواقف في علم الكلام، ومختصره جواهر الكلام، العقائد العضدية، الرسالة العضدية في علم الوضع، شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، الفوائد الغياثية في المعاني والبيان، وغيرها.[٣]

---

[١] ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ٤٦/١٠-٤٧. طبقات الشافعية للإسنوي، ١٠٩/٢. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، ٢٧/٣-٢٨. الدرر الكامنة، ١١٠/٣. الأعلام للزركلي، ٢٩٥/٣.

[٢] ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ٤٦/١٠. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، ٢٨/٣. الدرر الكامنة، ١١٠/٣.

[٣] ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ٤٦/١٠. طبقات الشافعية للإسنوي، ١٠٩/٢. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، ٢٧/٣-٢٨. الدرر الكامنة، ١١٠/٣. الأعلام للزركلي، ٢٩٥/٣.

ومن مؤلفاته أيضاً: المقالة المفردة في تحقيق صفة الكلام، التي شرحها ابن كمال باشا، الذي هو موضوع هذه الدراسة.

رابعاً: عقيدته ومذهبه الفقهي:

اشتهر القاضي عضد الدين الإيجي بنسبته إلى أهل السنة الأشاعرة، كما تدل عليه مؤلفاته ولا سيما كتابه (المواقف في علم الكلام)، فهو يكثر فيه من قوله: (أصحابنا) ويريد بهم الأشاعرة.

أمَّا مذهبه الفقهي، فهو شافعي في الفروع، إذ ترجم له أصحاب طبقات الشافعية في كتبهم.[١]

خامساً: صفاته وأخلاقه:

كان الإيجي صاحب كلمة نافذة وثروة، وكان جواداً كريم النَّفس، يُكرم الوافدين عليه، ويُنعم على طلبة العلم.[٢]

سادساً: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

للقاضي عضد الدين الإيجي مكانة علمية مروقة نجد صداها في كلمات تلاميذه وأصحاب التراجم، فكان تلميذه سعد الدين التفتازاني كثير الثناء عليه ويصفه بالمحقق، وممَّا قاله فيه: "وبالجملة لَمَّا كان الناظر فى الشروح لا يحصل فى هذا المقام على طائل حاول الشارح المحقق شكر الله سعيه على ما هو دأبه في تحقيق المقام وتفسير الكلام على وجه ليس للناظر فيه سوى أن يستفيد وحاشاه أن ينقص ويزيد"،[٣] وقال أيضاً: "فلم يبق لنا سوى اقتفاء آثاره والكشف عن خبيات أسراره، بل الاجتناء من ثماره والاستضاءة بأنواره".[٤]

وقال السبكي: "كان إماماً في المعقولات عارفاً بالأصلين والمعاني والبيان والنحو مشاركاً في الفقه"،[٥] ووصفه الأسنوي بأنَّه إمام في علوم متعددة، محقق، مدقق، ذو التصانيف المشهورة،[٦] ووصفه ابن قاضي شهبه بقاضي قضاة الشرق وشيخ العلماء بتلك البلاد.[٧]

---

[١] ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ٤٦/١٠-٤٧. طبقات الشافعية للإسنوي، ١٠٩/٢. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، ٢٧/٣-٢٨.

[٢] ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ٤٦/١٠. طبقات الشافعية للإسنوي، ١٠٩/٢. الدرر الكامنة، ١١٠/٣.

[٣] شرح مختصر المنتهى الأصولي، ٤١٢/٣.

[٤] شرح مختصر المنتهى الأصولي، ٤٧٤/٣.

[٥] طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ٤٦/١٠.

[٦] ينظر: طبقات الشافعية للإسنوي، ١٠٩/٢.

[٧] ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، ٢٧/٣.

وقال الحافظ ابن حجر: "كان إماماً في المعقول قائماً بالأصول والمعاني والعربية مشاركاً في الفنون".[١]

سابعاً: محنته ووفاته:

جرت له في آخر حياته محنة مع صاحب كرمان مبارز الدين محمد بن مظفر الدين حيث غضب عليه فحبسه بقلعة دِرَيمِيان فمات مسجوناً في سنة: (٧٥٦هـ)،[٢] رحمه الله وجزاه عن المسلمين خير الجزاء.

المطلب الثاني: سيرة ابن كمال باشا الشخصية والعلمية:

أولاً: اسمه ونسبه ولقبه ونشأته:

هو شمس الدين أحمد بن سليمان الرومي، الشهير بابن كمال باشا، ولد في توقات من أعمال ولاية سيواس، ونشأ في أدرنة في بيت عز ودلال، إذ كان جده من أمراء الدولة العثمانية، وكان محباً للعلم الشريف وطلبه، ثُمَّ أنتظم في سلك العسكر.[٣]

ثانياً: علمه ووظائفه:

لمَّا رأى ابن كمال باشا من كرامة العلم ومكانة العلماء في الشيخ لطف الله التوقاتي لازمه بعد رجوعه من السفر، ودأب على طلب العلم، وصرف سائر أوقاته فى تحصيل العلم ومذاكرته وإفادته واستفادته، حتى فاق الأقران، فكان إماماً بارعاً، فى التفسير، والفقه، والحديث، والنحو، والتصريف، والمعاني، والبيان، وعلم الكلام، والمنطق، والأصول، بحيث إنَّه تفرّد فى إتقان كلّ علم من هذه العلوم، وقلّما يوجد فنّ من الفنون إلاّ وله فيه مصنّف أو مصنّفات، واشتغل بالتدريس فى بلاده بمدارس عدة، ثُمَّ صار قاضياً بمدينة أدرنة، ثُمَّ قاضياً بالعسكر فى ولاية أناطولي، ثُمَّ عُزل، وكُلِّف بالتدريس في دار الحديث بأدرنة، ثُمَّ في مدرسة السّلطان بايزيد خان بأدرنة أيضاً، ثُمَّ صار مفتياً بمدينة إسطنبول بعد وفاة المولى علاء الدين الجمالي، حتى آخر حياته.[٤]

---

[١] الدرر الكامنة، ١١٠/٣.

[٢] ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ٤٧/١٠. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، ٢٨/٣. الدرر الكامنة، ١١٠/٣. الأعلام للزركلي، ٢٩٥/٣.

[٣] ينظر: الشقائق النعمانية، ٢٢٦. الطبقات السنية، ٣٥٥/١. الفوائد البهية، ٢١. عقود الجواهر، ٢١٧. الأعلام للزركلي، ١٣٣/١.

[٤] ينظر: الشقائق النعمانية، ٢٢٦-٢٢٧. الطبقات السنية، ٣٥٥/١. الفوائد البهية، ٢٢. عقود الجواهر، ٢١٧-٢١٨. الأعلام للزركلي، ١٣٣/١.

ثالثاً: شيوخه وتلاميذه:

أخذ ابن كمال باشا عن علماء كثيرين منهم: لطف الله التوقاتي الشهير بمولانا لطفي (ت٩٠٠هـ)، ومصلح الدين مصطفى القسطلاني (ت٩٠١هـ)، محيي الدين محمد بن إبراهيم الشهير بابن الخطيب أو بخطيب زاده (ت٩٠١هـ)، ومعروف زاده، وغيرهم.[١]

أمَّا تلاميذه، فلا شكَّ أنَّهم كثيرون بحكم اشتغاله بالتدريس وبث العلم في مدارس عدة، نذكر منهم: محيي الدين محمد بن بير محمد باشا الجمالي (ت٩٤١هـ)، محيي الدين محمد بن عبد الله الشهير بِمحمد بك (ت٩٥٠هـ)، محمد بن عبد الوهاب بن عبد الكريم (ت٩٥٥هـ)، محيي الدين محمد بن عبد القادر الشهير بالمعلول (ت٩٦٣هـ)، يحيى جلبي ابن أمين نور الدين، الشهير بأمين زاده (ت٩٦٤هـ)، علاء الدين المنوغادي (ت٩٧٤هـ).[٢]

رابعاً: مؤلفاته:

ترك ابن كمال باشا ثروة علمية كبيرة في شتى العلوم والفنون، وقلَّما يوجد فن من الفنون إلا وله فيه مصنف أو مصنفات،[٣] وذكر طاشكبري زاده أنَّ مؤلفاته بلغت مائة رسالة تقريباً،[٤] وعدَّ جميل بك العظم له أكثر من (٢٥٠) مؤلفاً،[٥] وذكر البغدادي (ت١٣٩٩هـ) أكثر من (٦٠) مؤلفاً،[٦] وفي كتاب مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا الذي حققه مجموعة من الباحثين (١١٤) رسالة من مؤلفاته، ونقل بعض الباحثين المعاصرين أنَّ مؤلفاته: (٢٠٩).[٧]

خامساً: صفاته وأخلاقه:

كان ابن كمال باشا حسن المنظر حافظ الآداب، لطيف الصحبة إذا جلس مع الأحباب، كريم الشأن، عظيم المكان، قليل المقال، كثير التفكير في كل حال، وكان صاحب أخلاق حميدة حسنة،

---

[١] ينظر: الشقائق النعمانية، ٨٧-٨٩، ١٦٩، ٢٢٦-٢٢٧. الطبقات السنية، ٣٥٥/١. الفوائد البهية، ٢١-٢٢، ٢٠٤. عقود الجواهر، ٢١٧.

[٢] ينظر: الشقائق النعمانية، ٢٧٣-٢٧٤، ٢٨٩-٢٩٠، ٢٩٤، ٣١٣-٣١٤، ٣٨٢-٣٨٥.

[٣] ينظر: الشقائق النعمانية، ٢٢٧. الفوائد البهية، ٢٢. الأعلام للزركلي، ١٣٣/١. عقود الجواهر، ٢١٨-٢٢٦. هدية العارفين، ١٤١/١-١٤٢.

[٤] ينظر: الشقائق النعمانية، ٢٢٧.

[٥] ينظر: عقود الجواهر، ٢١٨-٢٢٦.

[٦] ينظر: هدية العارفين، ١٤١/١-١٤٢.

[٧] ينظر: رسالة في تحقيق معنى النظم والصياغة، مقدمة التحقيق، ١٧٤.

وأدب تام، وعقل وافر، وتقرير حسن، وله تحرير مقبول جداً لايجازه مع وضوح دلالته على المراد.[١]

سادساً: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

تمتع ابن كمال باشا بمكانته العلمية متميزة تتجلى في ثناء العلماء عليه، فهذا طاشكبري زاده (ت٩٦٨هـ) يصفه قائلاً: "وكان رحمه الله تعالى من العلماء الذين صرفوا جميع أوقاتِهم إلى العلم، وكان يشتغل بالعلم ليلاً ونَهاراً، ويكتب جميع ما لاح بباله، ...، وصنف رسائل كثيرة في المباحث المهمة الغامضة، ...، وكان في العلم جبلاً راسخاً، وطوداً شامخاً، وكان من مفردات الدنيا، ومنبعاً للمعارف العليا".[٢]

أمَّا علاء الدين علي بن محمد بن الحنائي (ت٩٧٩هـ) فجعل العلامة ابن كمال باشا عنوان طبقته، إذ كان الحنائي يتخذ من أسماء الأعلام المشهورين عنواناً لكل طبقة في كتابه (طبقات الحنفية)، فقال: "ثُمَّ انتقل الفقه إلى طبقة المولى أحمد بن سليمان بن كمال باشا، ... كان وحيد دهره، وفريد عصره، صاحب التصانيف المقبولة المتداولة"،[٣] وهذا إن دلَّ على شيء فإنه يدل على شهرته الواسعة، وصيته الذائع في حياته، وكذلك بعد مَماته.

ووصفه تقي الدين بن عبد القادر التميمي (ت١٠١٠هـ) بـ: "الإمام، العالم، العلاّمة، الرّحلة، الفهّامة، أوحد أهل عصره، وجمال أهل مصره، مَنْ لم يخلف بعده مثله، ولم ترَ العيون مَنْ جَمَعَ كماله وفضله".[٤]

سابعاً: عقيدته ومذهبه الفقهي:

أمَّا عقديته فلا شكَّ في أنَّ ابن كمال باشا من أهل السنة، والظاهر أنَّه ماتريدي، ففي رسالته: (منيرة في المواعظ والعقائد)، عند الكلام على معرفة الله عقلاً قبل بعثة الرسل قال: "واعلم أنَّ مَنْ لا يبلغه الوحي وهو عاقل بالغ، ولم يعرف الله تعالى، هل يكون معذوراً عندنا أم لا؟ فيكون معذوراً

---

[١] ينظر: الشقائق النعمانية، ٢٢٨. رسالة في تحقيق معنى النظم والصياغة، مقدمة المحقق، ١٧٢.

[٢] الشقائق النعمانية، ٢٢٧.

[٣] طبقات الحنفية، ٢٢١.

[٤] الطبقات السنية، ٣٥٥/١.

لو استدل بعقله بأنَّ للعالم صانعاً، ...، وقالت الأشعرية: إنَّه يكون معذوراً ولا يجب عليه أن يستدل بعقله"،[١] فقوله: "عندنا" يعني الماتريدية.

وأمَّا مذهبه الفقهي، فهو مشهور بأنَّه حنفي المذهب في الفروع، فقد ترجم له أهل التراجم في طبقات الحنفية.[٢]

ثامناً: وفاته:

ولم يزل ابن كمال باشا في منصب الفتوى بدار السلطنة (اسطنبول) إلى أن وافاه الأجل في شوال من سنة: (٩٤٠هـ)،[٣] رحمه الله وجزاه عن أمَّة الإسلام كل خير.

---

[١] ينظر: مجموع رسائل ابن كمال باشا، منيرة في المواعظ والعقائد، ٥/٥١-٥٢.

[٢] ينظر: الطبقات السنية، ١/٣٥٥. الفوائد البهية، ٢٢. طبقات الحنفية، ٢٢١.

[٣] ينظر: الشقائق النعمانية، ٢٢٧. الطبقات السنية، ١/٣٥٥. الفوائد البهية، ٢٢. عقود الجواهر، ٢١٧. الأعلام للزركلي، ١/١٣٣.

المبحث الثاني: التعريف بالمخطوط ومنهج المؤلف فيه

المطلب الأول: صحة نسبة المخطوط للمؤلف وعنوانه:

لَمَّا كان المخطوط موضوع البحث هو شرح على المقالة المفردة للقاضي عضد الدين الإيجي، كان لزاماً التعريف بها قبل التعريف بشرح ابن كمال باشا على هذه المقالة.

أولاً: صحة نسبة المتن للقاضي عَضُد الدين الإيجي وعنوانه:

ثبت أنَّ للقاضي عضد الدين الإيجي مقالة مفردة في صفة الكلام، ولكن اختُلف في عنوانها، وفيما يأتي بيان ذلك:

١- نصَّ الجرجاني رحمه الله (تـ٨١٦هـ)، في شرحه على كتاب (المواقف في علم الكلام) لعضد الدين الإيجي على: "أنَّ للمصنف مقالة مفردة في تحقيق كلام الله تعالى على وفق ما أشار إليه في خطبة الكتاب[١]"،[٢] وقد نقل في شرحه محصول هذه المقالة.

٢- عدَّها صاحب هدية العارفين من مؤلفات الإيجي، وتحت عنوان: "شرح المقالة المفردة في صفة الكلام"،[٣] وفي مؤلفات ابن كمال باشا، قال: "شرح المقالة المفردة لعضد الدين".[٤]

٣- نسبت نسخ المخطوطات التي اعتمدتها في ضبط متن المقالة المفردة،[٥] وفهارس مكتباتها هذه المقالة إلى عضد الدين الإيجي:

٣-١- ففي نسخة (مكتبة عاطف أفندي) في تركيا، جاء في أول المجموع المرقم: (٢٧٨٦): "متن عقايد قاضي عَضُد"، وفي أول لوحة من المقالة المفردة [٣٥/أ] في الجانب العلوي الأيمن: "متن عقايد قاضي عضد"، وفي وسطها: "من فوائد عضد الملة والدين أعلى الله درجته"، وأشار فهرس المكتبة إليها في محتويات المجموع نفسه هكذا: "متن عقائد".[٦]

---

[١] لعله يعني قول الإيجي: "وأنزل معه كتاباً عربياً مبيناً، فأكمل لعباده دينهم، وأتمَّ عليهم نعمته، ورضى لهم الإسلام ديناً، كتاباً كريماً، وقرآناً قديماً، ذا غايات ومواقف محفوظاً في القلوب مقروءاً بالألسن، مكتوباً في المصاحف". المواقف، ٣.

[٢] شرح المواقف، ١٤١/٣.

[٣] هدية العارفين، ٥٢٧/١.

[٤] هدية العارفين، ١٤١/١.

[٥] لَمَّا وجدتُ أنَّ نسخ المخطوط (الشرح) موضوع الدراسة قد اختلفت في بعض المواضع في ضبط المتن، بحثت عن نسخ للمتن ووجدت أربعاً منها، فاعتمدتها أحياناً لترجيح المواضع التي فيها اختلاف.

[٦] ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة عاطف افندي، ١٦٣.

٣-٢- وفي نسخة (مكتبة رشيد أفندي) في تركيا، أشار فهرس المكتبة إلى المقالة المفردة في محتويات المجموع رقم: (١٠٢٦)، هكذا: "عضدية".[١]

٣-٣- وفي نسخة (مكتبة أسعد أفندي) في تركيا، جاء في أول المجموع المرقم: (٣٨٢١): "مقالة عضدية في الكلام"، وفي أول لوحة من المقالة المفردة [٣٥/ب]: "المقالة المفردة في مسألة الكلام للعضد والتي شرحها ابن الكمال".

٣-٤- وفي نسخة (مكتبة لا له لي) في تركيا، المجموع المرقم: (٢٥٨١) في آخر المقالة المفردة [١٠/أ]: "تمت الرسالة الشريفة العضدية"، وأشار فهرس المكتبة إليها في محتويات المجموع نفسه هكذا: "رسالة في الكلام عضد الدين".[٢]

٤- دلَّت نسخ المخطوط (الشرح) الخمس المعتمدة في التحقيق أنَّ المقالة المفردة (المتن) من تأليف الإيجي، وذلك من خلال أمرين:

الأول: جاء في بعض عنوانات نسخ المخطوط (الشرح) المعتمدة في التحقيق ما يشير إلى نسبة المتن إلى الإيجي، كما سيأتي في الفقرة الآتية عند التعريف بالمخطوط (الشرح) موضوع الدراسة.

الثاني: نصَّ الشارح ابن كمال باشا في مقدمته على نسبة المقالة المفردة إلى الإيجي، إذ قال: "فهذه رسالة معمولة في شرح المقالة المفردة في تحقيق الكلام النَّفسِيّ المنسوبة إلى العلَّامة عَضُد المِلَّة والدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي".[٣]

ثانياً: صحة نسبة شرح المقالة المفردة إلى ابن كمال باشا وعنوانه:

ثبت أنَّ لابن كمال باشا شرحاً على المقالة المفردة للإيجي، وقد اختُلف في عنوانها أيضاً، وفيما يأتي بيان ذلك:

١- نصَّ الشارح (ابن كمال باشا) في بعض كتبه على أنَّ هذا الشرح من تأليفه، إذ قال: "ومَنْ رَامَ زيادة التفصيل في هذا المقام فليَنظِم في سِلْكِ المُطالعة ما علَّقناه على المقالة المفردة المنسوبة إلى صاحب المواقف".[٤]

---

[١] فهرس مخطوطات مكتبة رشيد أفندي، ٦٠.

[٢] فهرس مخطوطات مكتبة لا له لي، ١٩٨.

[٣] شرح المقالة المفردة العضدية نسخة (مكتبة ولي الدين جار الله أفندي)، [٤/أ].

[٤] رسالة فيما يتعلق بمسألة خلق القرآن، (مكتبة كوبريلي) في تركيا، المجموع المرقم: (٣٣٠)، [٧١/ب]. رسالة في خلق القرآن، (مكتبة رشيد أفندي) في تركيا، المجموع المرقم: (١٠٤٥)، [١٦٣/ب]. مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا، رسالة في بيان مسألة خلق القرآن، ٢٠١/٥-٢٠٢.

٢- عدَّ إسماعيل البغدادي (تـ١٣٩٩هـ) صاحب هدية العارفين هذا الشرح من مؤلفات ابن كمال باشا، وتحت عنوان: "شرح المقالة المفردة لعضد الدين".[١]

٣- جاء في نسخ المخطوط (الشرح) الخمس المعتمدة في التحقيق وفهارس مكتباتها، ما يأتي:

٣-١- في نسخة (مكتبة ولي الدين جار الله أفندي) في تركيا، جاء في أول المجموع المرقم: (٢١٢٨): "شرح رسالة القاضي عضد الدين في علم الكلام"، وفي أول لوحة من المخطوط [٤/أ]: "شرح رسالة القاضي عضد الدين في تحقيق صفة الكلام"، وفي فهرس المكتبة أشار إليها هكذا: "شرح رسالة قاضي عضد"،[٢] ولكن لا توجد إشارة صريحة في نسبته إلى ابن كمال باشا، وإن كان ضمن رسائل عدة مشهور نسبتها لابن كمال باشا.

٣-٢- وفي نسخة (الغازي خسرو بك) في البوسنة، جاء في أول المجموع المرقم: (R-9757): " شرح رسالة من العقائد"، وفي أول لوحة من المخطوط [٦٩/أ]: "رسالة شريفة في تحقيق الكلام النفسي لابن كمال باشا".

٣-٣- وفي نسخة (المكتبة الأزهرية) في مصر، جاء في أول المجموع المرقم: (٢١٢٨): " شرح المقالة المفردة في تحقيق الكلام النفسي"، وفي فهرس المكتبة ذكر العنوان نفسه ونسبه إلى ابن كمال باشا.[٣]

٣-٤- وفي نسخة (مكتبة رشيد أفندي) في تركيا، جاء في أول المجموع المرقم: (١٠٤٥): "شرح المقالة المفردة العضدية له"، بعد أن ذكر رسائل عدة لابن كمال باشا.

٣-٥- وفي نسخة (مكتبة كوبريلي) في تركيا، جاء في أول المجموع المرقم: (٣٣٠): "مجموع لابن كمال باشا"، ثُمَّ ذكر المخطوط تحت عنوان: "رسالة في شرح المقالة المفردة في الكلام النفسي"، وفي فهرس المكتبة أشار إليها هكذا: "رسالة في شرح المقالة المفردة في الكلام النفسي لابن كمال باشا".[٤]

وممَّا سبق يتبيَّن صحة نسبة المقالة المفردة إلى القاضي عضد الدين الإيجي، وصحة نسبة شرحها إلى ابن كمال باشا، ولكن كما هو ملاحظ لم يُتفق على عنوان المتن، ولا على عنوان الشرح، وقد يرجع ذلك إلى عدم نصِّ المصنف الإيجي على عنوان المقالة المفردة، أو عدم وصوله إلينا، فوقع الاجتهاد في اختيار العنوان المناسب لها.

---

[١] هدية العارفين، ١٤١/١.

[٢] فهرس مخطوطات مكتبة ولي الدين جار الله أفندي، ١٥٨.

[٣] ينظر: فهرس مخطوطات المكتبة الازهرية، ١٣٩/١٢.

[٤] فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي، ٥٨٠/٢.

والظاهر أنَّ تسميتها بـ(المقالة المفردة) جاء تأثراً بما تقدم نقله عن الجرجاني إذ قال: "للمصنف مقالة مفردة في تحقيق كلام الله تعالى"، وهو ما أثبته ابن كمال باشا في شرحه فقال: "هذه رسالة معمولة في شرح المقالة المفردة ..."، وما يبدو لي أنَّ كلام الجرجاني جاء على سبيل الوصف بأنَّ المصنف أفرد مقالة في هذه المسألة، وليس بصدد ذكر عنوان هذا التصنيف.

وكذلك وجدت أنَّ بعض النسخ سواء من المقالة المفردة (المتن) أو الشرح عنونت أو ضمَّنت العنوان النسبة إلى المصنف: "العضدية"، "عضد الدين"، والبعض الآخر جمع بين عبارة (المقالة المفردة)، والنسبة إلى المصنف، كما في نسخة (مكتبة رشيد أفندي): "شرح المقالة المفردة العضدية".

وفي ضوء ما سبق اخترتُ أن يكون عنوان المتن: **(المقالة المفردة العضدية في تحقيق صفة الكلام)**؛ ولما يأتي:

١- يكون العنوان شاملاً لجلِّ ما ذكرته المصادر سواء فيما يتعلق بالمقالة المفردة (المتن) أو شرحها.

٢- وجاء تضمين العنوان: (المقالة المفردة)؛ لكون المتن اشتُهر بهذه التسمية في المصادر والفهارس.

٣- وجاء تضمين العنوان: (العضدية)؛ ليُعلم منه نسبة المتن إلى عضد الدين الإيجي.

٤- وأمَّا اختيار: "في تحقيق صفة الكلام"، وليس: "في تحقيق الكلام النفسي"؛ لأنَّ الإيجي وإن أَوْلَى مناقشة حقيقة المراد بالكلام النفسي عناية خاصة، والفرق بين رأي الإمام الأشعري ومتأخري الأشاعرة، إلا أنَّه عرض أيضاً للخلاف في مسألة الكلام إجمالاً، وردَّ على القائلين بحدوثه، كما ردَّ على القائلين بحصر صفة الكلام بالكلام النفسي بمعنى مدول اللفظ، والله تعالى أعلم.

وعلى هذا يكون عنوان شرح ابن كمال باشا: **(شرح المقالة المفردة العضدية في تحقيق صفة الكلام)**.

المطلب الثاني: سبب تأليف المخطوط وموضوعه:

لاشكَّ أنَّ سبب تأليف المخطوط (الشرح) وموضوعه وثيق الصلة بالمتن المشروح، أمَّا ما يتعلق بسبب التأليف، فلم ينصَّ عليه المصنف ولا الشارح، ولكن الواضح من المتن أنَّ الإيجي أفرد هذه المسألة بهذا التصنيف لمزيد من الاهتمام والبيان، ولا سيما بيان رأي الإمام الأشعري في

المسألة والفرق بينه وبين ما ذهب إليه متأخرو الأشاعرة والرد على حججهم، ولَمَّا كانت عبارة (المتن) موجزة مغلقة نوعاً ما جاء الشرح لفكِّ عبارتها وإزالة مبهمها.

أمَّا موضوع المقالة المفردة (المتن)، فهي تبحث في مسألة كلام الله تعالى، فكان هو موضوع المخطوط (الشرح) تبعاً لذلك.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في المخطوط:

أولاً: منهج الإيجي في المقالة المفردة (المتن):

قبل بيان منهج الشارح في المخطوط لابُدَّ من التعريج على منهج الإيجي في المقالة المفردة، وهو وإن اتبع الإيجاز في صياغته، إلا أنَّه يمكن القول بأنَّه قد سلك فيه المنهج المقارن الاستدلالي، فعرض اختلاف الفرق في المسألة منطلقاً من بيان نتيجتي القياس المتنافيتين:

القياس الأول: الكَلامُ صِفَةُ اللهِ تعالى، وَكُلُّ ما هُوَ صِفَةُ اللهِ تَعَالَى فَهُوَ قَدِيمٌ، فَالكَلامُ قَدِيمٌ.

القياس الثاني: الكَلامُ مُرَتَّبُ الأَجزَاءِ مُقَدَّمٌ بَعْضُها عَلَى بَعْضٍ، وكلُّ ما هُوَ كَذَلِك فَهُوَ حَادِثٌ، فَالكَلَامُ حَادِثٌ.

ثُمَّ بيَّن ما منعته كل فرقة من المعتزلة، والكرامية، والأشاعرة، والحنابلة من هذه المقدمات الأربع.

وقارن المصنف أيضاً بين رأي الأشعري في المسألة وبين رأي المتأخرين من أصحابه، وذهب إلى أنَّهم فهموا كلام الأشعري على غير وجهه، واستدل بما يترتب من لوازم باطلة على حصر كلام الله بمدلول اللفظ وحده.

واستدل أيضاً بقياس الغائب على الشاهد لإثبات أنَّ كلام الله تعالى يشمل اللفظ والمعنى القديمين، وأنَّ اقتضاء الترتُّب في أجزاء الكلام إنَّما يحصل في التلفظ، أي الكلام المنطوق؛ لافتقاره إلى الآلة، أي: اللسان، أمَّا عندما يكون اللفظ في النفس فلا يقتضي ذلك، فقال: "كَمَا هُوَ قَائِم بِنَفْسِ الحَافِظِ ولا تَرَتُّبَ فِيْه"،[1] وبذلك ردَّ على المعتزلة القائلين باقتضاء الترتُّب في أجزاء الكلام حدوث الكلام، وكذلك ردَّ على متأخري الأشاعرة الذين حصروا كلام الله تعالى بمدول اللفظ وحده، أي: المعنى.

[1] شرح المقالة المفردة العضدية نسخة (مكتبة ولي الدين جار الله أفندي)، [٧/ب].

ثانياً: منهج ابن كمال باشا في المخطوط:

يمكن إجمال منهج ابن كمال باشا في شرحه على المقالة المفردة بالآتي:

١- سلك المؤلف (الشارح) المنهج التحليلي، إذ قام بتحليل ألفاظ متن المقالة المفردة وبيان ما يقتضي البيان من معانيها.

٢- **الاستدلال العقلي:** ومن ذلك رده على الحنابلة القائلين بقدم الحروف والأصوات: "فإنَّه بديهيّ الاستحالة للقطع بأنَّه لا يمكن التَّلَفظ بالسين من: بسم الله إلَّا بعد التلفظ بالباء".[١]

وكذلك عند بيانه أنَّ المراد بكلام الله تعالى المعنى النفسي القائم بذاته تعالى، وليس مدول اللفظ وحده، إذ قال: "للقطع بأنَّ ذلك إنَّما يُتصور في النَّظم المؤَلَّف المفصَّل إلى السور والآيات إذ لا معنى لمعارضة الصَّفة القديمة ودعوة المنكرين إلى الإتيان بمثلها".[٢]

وتعزيزه استدلال المصنف بقياس الغائب على الشاهد، إذ قال: "ويرشدك إلى إمكان ما ذُكر وجود الألفاظ في نفس الحافظ فإنَّ جميع الحروف بهيئاتها التأليفيَّة العارضة لمفرداتها ومركَّباتها محفوظة في نفسه مجتمعة الوجود فيها ليس وجود بعضها مشروطاً بانقضاء البعض وانعدامه عن نفسه".[٣]

٣- **الاستشهاد باللغة:** فقد بيَّن الشارح بعض معاني الألفاظ لُغوياً، وأحال إلى مصادر من اللغة، فضلاً عن استشهاده بالشعر في موضعين.

٤- **منهجه في النقل عن العلماء وذكر المصادر:** اعتمد الشارح على مصادر عدة، وكان يقتبس منها حرفيَّاً، وربما تصرف فيه، وكان يُصرِّح أحياناً باسم المؤلف وكتابه، وأحياناً ينقل من غير تصريح بذلك، كما سيأتي تفصيله في مصادر المؤلف.

٥- **الفنقلات:** ومن ذلك قوله: "فإن قلتَ: إنَّ المُراد من الكلام ههنا الكلام اللَّفظِيّ، إذ لا صِدْقَ للصُّغرَى ...، قلتُ: بل المُراد منه في الموضعين ما به كان الله تعالى متكلماً ...". [٤]

٦- **النقد والإيراد:** انتقد الشارح مواضع عدة على المصنف وأَورد، ومن ذلك قوله: "كان حقُّه أن يقول: فالمعتزلة؛ لأنَّ المقام مقام التفصيل لا مقام التمثيل"،[٥] وقوله: "هذا نتيجة القياس فلا وجه لأنَّ تُذكر هنا؛ لأنَّ الكلام في تفصيل ما تحصل منه تلك النتيجة فحقُّه ..."،[٦] وقال أيضاً: "فيه

---

[١] شرح المقالة المفردة العضدية نسخة (مكتبة ولي الدين جار الله أفندي)، [٧/أ].
[٢] شرح المقالة المفردة العضدية نسخة (مكتبة ولي الدين جار الله أفندي)، [٦/ب].
[٣] شرح المقالة المفردة العضدية نسخة (مكتبة ولي الدين جار الله أفندي)، [٧/أ].
[٤] شرح المقالة المفردة العضدية نسخة (مكتبة ولي الدين جار الله أفندي)، [٥/أ].
[٥] شرح المقالة المفردة العضدية نسخة (مكتبة ولي الدين جار الله أفندي)، [٤/ب].
[٦] شرح المقالة المفردة العضدية نسخة (مكتبة ولي الدين جار الله أفندي)، [٥/ب].

نظر؛ لأنَّ النّسيان إنَّما يقابل الذِّكر دون الكلام النَّفسِيّ، وإنَّما يقابله السكوت والخرس الباطنيان"،[١] وقال: "ويَرِدُ عليه أنَّ اللَّازم ممَّا ذُكر صحة التَّوصيف لا صحَّة الاتِّصَاف، والفرق واضح فإنَّ انتفاء الأول لعدم مساعدة النقل، وانتفاء الثاني لعدم مساعدة العقل"، وقوله: "صوابه: وكعدم المعارضة؛ لأنَّ التمثيل للَّازم لا للَّزوم".[٢]

المطلب الرابع: مصادر المؤلف في المخطوط (الشرح):

اعتمد ابن كمال باشا في شرحه للمقالة المفردة العضدية على مصادر عدة، وفيما يأتي ذكرها:

١- كتاب الملل والنحل للشهرستاني، في موضعين، وقد صرَّح فيهما بالمؤلف وكتابه.

٢- كتاب شرح العقائد النسفية للتفتازاني، في عشرة مواضع، شملت غالب لوحات المخطوط، ولكن لم يصرِّح فيها بالمؤلف والكتاب إلا في موضع واحد فقط.

٣- كتاب المواقف في علم الكلام للايجي، في موضعين صرَّح في أحدهما بالمؤلف والكتاب.

٤- كتاب لامية العجم للصفدي، في موضع واحد فقط، وقد صرَّح فيه بالمؤلف والكتاب.

٤- كتاب شرح المقاصد للتفتازاني، في ستة مواضع، وقد صرَّح بالمؤلف في موضع واحد منها فقط.

٥- كتاب نهاية الاقدام للشهرستاني، في موضع واحد، وقد صرَّح فيه بالمؤلف والكتاب.

٦- كتاب شرح المواقف للجرجاني، في ثلاثة مواضع، صرَّح في موضع بالمؤلف فقط، وفي موضع بالمؤلف والكتاب، وفي الثالث لم يصرِّح بهما.

٧- كتاب تفسير الراغب الاصفهاني، في موضع واحد صرَّح فيه بالمؤلف دون الكتاب.

٨- كتاب المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب للمُطَرِّزِي، في موضع واحد صرَّح فيه بالمؤلف والكتاب.

٩- نقل عن الفراء في موضع واحد، إلا أنني لم أجد كلامه في كتبه المتوافرة: (معاني القرآن)، (المقصور والممدود)، (كتاب فيه لغات لقرآن)، ولكن نقله عنه مصنفون عدة، منهم: ابن السكيت في: اصلاح المنطق، وابن منظور في: لسان العرب.

١٠- كتاب معاني القرآن للزجاج، في موضع واحد صرَّح فيه بالمؤلف دون الكتاب.

١١- كتاب الفتوحات المكية لابن عربي، في موضعين من دون التصرِّيح فيه بالمؤلف والكتاب.

وكما نلحظ فإنَّ الشارح اعتمد كثيراً على كتابي التفتازاني: (شرح المقاصد، وشرح العقائد النسفية)، فلا تكاد صفحة من المخطوط تخلو من نقل من هذين الكتابين أو أحدهما.

---

[١] شرح المقالة المفردة العضدية نسخة (مكتبة ولي الدين جار الله أفندي)، [٥/ب].

[٢] شرح المقالة المفردة العضدية نسخة (مكتبة ولي الدين جار الله أفندي)، [٥/أ].

المبحث الثالث: منهج التحقيق وخطواته

بعد قراءة نسخ المخطوط، قراءة متأنيةً، اتبعتُ في تحقيقه المنهج والخطوات الآتية:

المطلب الأول: اختيار النسخة الأصل:

أولاً: اختيار النسخة الأصل:

بعد الاطلاع على النسخ الخمس المعتمدة في التحقيق والمقارنة بينها، وجدتُ أنَّ كل واحدة منها تميزت بجملة أمور ترشحها لاختيارها كأصل للمقابلة، ثُمَّ وجدتُ أنَّ نسخة (مكتبة ولي الدين جار الله أفندي)، قد جمعت غالب هذه المميزات، فهي: أقدم النُّسخ، وأقربها إلى عهد المؤلف، إذ نُسخت في سنة (٩٤٢هـ)، وذُكر اسم ناسخها، وهو: (أمر الله)، ومكان النسخ: (مدرسة أبي أيوب الأنصاري)، بمدينة اسطنبول، وقلة الأخطاء والسقط فيها نسبة إلى بعض والنُّسخ الأخرى، فاخترتها لتكون الأصل في المقابلة والتحقيق، ورمزتُ لها بالرمز: (م).

ثانياً: رموز بقية نسخ المخطوط:

رمزت لبقية نسخ المخطوط بحروف من أسماء المكتبات الموجودة فيها، فرمزت لنسخة (مكتبة الغازي خسرو بك): (خ)، ونسخة (المكتبة الأزهرية): (ز)، ونسخة (مكتبة رشيد أفندي): (ر)، ونسخة (مكتبة كوبريلي): (ك).

المطلب الثاني: نَسْخُ المخطوط والمقابلة:

١- قمتُ بنسخ المخطوط من النسخة الأصل (مكتبة ولي الدين جار الله أفندي)، على نظام الورد، وذكرتُ أرقام لوحاته، ووضعتها بين قوسين مربعين: [...]، ورمزت للجزء الأيمن من اللوحة: (أ)، والجزء الأيسر منها: (ب)، مثلاً: [٤/أ]، [٤/ب]، وهكذا.

٢- جعلت متن (المقالة المفردة) بين قوسين هلاليين، بخط غامق، وبلون أحمر لتمييزه عن الشرح.

٣- قمتُ بالمقابلة بين النسخة الأصل والنُّسخ الأخرى الواحدة تلو الأخرى، لضبط النص، واستدراك النقص في النسخة الأصل.

٤- أشرت في الهامش إلى مواضع الاختلاف في النُّسخ الأخرى عن النسخة الأصل.

٥- لم ألتزم بنص النسخة الأصل، بل اخترت من بين النُّسخ ما هو الأنسب للسياق بقدر الطاقة.

٦- اعتمدت في ضبط إحالات الشارح على نصوصها في مصادرها في أكثر الأحيان.

٧- اتبعت في النَّسخ قواعد الإملاء الحديثة، وصححت الأخطاء حيث وُجدت.

المطلب الثالث: التخريج والتراجم وبيان المعاني والتعليقات:

١- قمتُ بتخريج الآيات القرآنية الكريمة وعزوتها إلى سورها، وتقيَّدت بالقدر الذي ذكره المؤلف.

٢- خرّجتُ الأحاديث النبوية الشريفة والأثار وعزوتها إلى مظانها من كتب السُّنة المعتمدة.

٣- وثَّقت ما نقله المؤلف من مصادره.

٤- ترجمتُ من جاء في المخطوط من أعلام وأماكن غير المشهورة.

٥- بيّنت معاني الكلمات والمصطلحات حيث يقتضي مستعيناً بالمعاجم اللغوية وكتب التعريفات والمصادر المتخصصة.

٦- علَّقتُ على بعض المواضع في المخطوط، ما بيّن الشَّرح والتوضيح والنقد، كلٌّ بحسب ما يقتضيه النَّص.

المطلب الرابع: استعمال الأقواس:

أ- استعملت القوسين المزهرين: ﴿...﴾، للآيات القرآنية الكريمة.

ب- استعملت القوسين الهلاليين المزدوجين: ((...))، للأحاديث النبوية الشريفة.

ج- استعملت علامة الاقتباس: "..."، للكلام المنقول نصَّاً.

د- استعملت القوسين المربعين: [...]، في كل ما أضفته للنص الأصلي وعلى النحو الآتي:

١- حصر ترقيم اللوحات، مثل: [١/أ].

٢- ما اخترته من النسخ الأخرى، ممَّا سقط من النسخة الأصل (م)، أو ترجَّح على ما موجود فيها.

٣- كل ما زِدته مِمَّا ليس في أصل المخطوط كعنوان، أو كلمة يقتضيها سياق النص وليست في النسخ، أو كانت موجودة فيها لكني عدلّتها موافقةً للسياق، ونبهت على ذلك في الهامش في مواضعه من النص المحقق.

المبحث الرابع: وصف نسخ المخطوط

أشرت آنفاً إلى أنني اعتمدت في تحقيق هذا المخطوط (الشرح) على خمس نسخ خطية، وفيما يأتي وصف كل واحدة من هذه النسخ، مستعيناً بما ذكرته فهارس المكتبات التي ضمَّت تلك النُّسخ، وكذلك ما تبيّن لي من النظر في تلك النُّسخ:

المطلب الأول: وصف نسخة المخطوط من مكتبة ولي الدين جار الله أفندي في تركيا:[١]

١- **رقم المخطوط:** المخطوط ضمن المجموع المرقم: (٢١٢٨)، وتسلسل الرسالة: (٢).

٢- **لوحات المخطوط:** يبدأ المخطوط من اللوحة: [٤/أ]، وينتهي باللوحة: [٩/أ].

٣- **عدد الأسطر في الصفحة:** واحد وعشرون (٢١) سطراً، وعدد الكلمات في السطر (١٤-١٦) كلمة.

٤- **الوضع العام للنسخة:** النسخة كاملة، واضحة، وليس فيها أي ضرر.

٥- **الناسخ:** أمر الله.[٢]

٦- **تاريخ نسخ المخطوط ومكانه:** تاريخ نسخ المخطوط: (٩٤٢هـ)، في مدرسة أبي أيوب الأنصاري، بمدينة اسطنبول.

٧- **نوع الخط:** كُتب النص بخط التعليق، وبمداد أسود، وميَّز نصَّ المتن بخط أحمر فوقه.

٨- **بدء المخطوط ونهايته:** يبدأ المخطوط بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله القديم كلامه، العظيم انعامه، والصلوة على محمد خاتم الرسالة، ومبلّغها بافصح المقالة، وبعد: فهذه رسالة معمولة في شرح المقالة المفردة في تحقيق الكلام النفسي المنسوبة إلى العلامة عضد الملة والدين عبد الرحمن بن احمد الايجي قال (اعلم ان الاصحاب) اراد أصحاب المذاهب في المسئلة المذكورة".

وينتهي بقوله: "ومن رام زيادة تحقيق وفضل تدقيق في هذا المقام فلينظم ما علقناه على التلويح عند تفصيل هذا الكلام في سلك المطالعة (فاحفظه) يعني: لما كان ما ذكر حقا واضحا لا خفاء فيه فاحفظه فانه جدير بذلك (والله يقول الحق) والخلق يظهره (وهو يهدي السبيل) إلى الحق بفضله الجليل".[٣]

---

[١] ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة ولي الدين جار الله افندي، ١٥٨.

[٢] هذا ما ذكره الناسخ بعد فرغ الناسخ من مجموعة من الرسائل ومنها رسالتنا هذه، إذ قال: "وقع الفراغ عن هذه الرسائل هي الجامع لحقائق المسائل والوسيلة لتحصيل الفضائل لخدمة اعلم الناس وصاحب الفواضل في يد أضعف العباد: أمر الله النحيف المحتاج إلى رحمه الله في مدرسة أبي أيوب الأنصاري عليه رحمة الباري في تاريخ سنة اثنين واربعين وتسعمائة ٩٤٢" [٣٦/أ]. فلم يزد في ذكر اسمه على: (أمر الله).

[٣] جاء في آخر هذه النسخة (نسخة مكتبة ولي الدين جار الله أفندي) ما نصَّه: "تمت بعون الله تَعَالَى" [٩/أ].

٩- الإملاء والسقط والتصحيحات والاختصارات:

- لم يُثبت الناسخ الهمزة في آخر الكلمة أحياناً، فمثلاً: كتب: "عطا"، "خفا"، "مقرو".
- رسم الناسخ كلمة الصلاة بالواو: "الصلوة".
- هناك أخطاء إملائية في مواضع عدة، واضطراب في تذكير الأفعال وتأنيثها، مثل: يجتمع وتجتمع، ويكون وتكون، يقولون وتقولون، يحصل وتحصل، يذكر وتذكر.
- سقطت جملة واحدة من النسخة، فضلاً عن كلمات عدة في مواضع متفرقة.
- هناك تصحيحات في مواضع عدة، وهذا يدل أنَّ النسخة تمَّت مراجعتها.
- استعمل الناسخ المختصرات، مثل: ح = حينئذ، المص = المصنف، مم = ممنوع، هف = هذا خُلف، تع = تعالى، عم = عليه السلام.

١٠- التملكات والوقف: في أول المجموع تملكات عدة: محمد بن إسماعيل الاقشهري الترابي، وأحمد أبو المواهب العرضي، وولي الدين جار الله سنة ١١١٧، وعلى المجموع ختم وقف جاء فيه: "وقف هذا الكتاب أبو عبد الله ولي الدين جار لله".

المطلب الثاني: وصف نسخة المخطوط من مكتبة الغازي خسرو بك في البوسنة:[١]

١- رقم المخطوط: المخطوط ضمن المجموع المرقم: (R-9757)، وتسلسل الرسالة: (٧).

٢- لوحات المخطوط: يبدأ المخطوط من اللوحة: [٦٩/أ]، وينتهي باللوحة: [٧٥/ب].

٣- عدد الأسطر في الصفحة: واحد وعشرون (٢١) سطراً، وعدد الكلمات في السطر (١٠-١٢) كلمة.

٤- الوضع العام للنسخة: النسخة كاملة واضحة.

٥- الناسخ: مصطفى بن فرهاد.

٦- تاريخ نسخ المخطوط ومكانه: تاريخ نسخ المخطوط: (٩٩٦هـ)، ولم يُذكر مكان النسخ.

٧- نوع الخط: كُتب النص بخط النسخ، وبمداد أسود، وميَّز نصَّ المتن بالحبر الأحمر.

٨- بدء المخطوط ونهايته: يبدأ المخطوط بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله القديم كلامه، العظيم انعامه، والصلوة على محمد خاتم الرسالة، ومبلّغها بافصح المقالة، وبعد: فهذه رسالة معمولة في شرح المقالة المفردة في تحقيق الكلام النفسي المنسوبة إلى العلامة عضد الملة والدين عبد الرحمن بن احمد الايجي قال (اعلم ان الاصحاب) اراد أصحاب المذاهب في المسئلة المذكورة".

---

[١] لا يتوفر فهرس باللغة العربية للمكتبة.

وينتهي بقوله: "ومن رام زيادة تحقيق وفضل تدقيق في هذا المقام فلينتظم ما علقناه على التلويح عند تفصيل هذا الكلام في سلك المطالعة (فاحفظه) يعني: لما كان ما ذكر حقا واضحا لا خفاء فيه فاحفظه فانه جدير بذلك والله يقول الحق والخلق يظهره وهو يهدي السبيل إلى الحق بفضله الجليل".[١]

٩- الإملاء والسقط والاختصارات:

- رسم الناسخ كلمة الصلاة بالواو: "الصلوة".
- هناك أخطاء إملائية في مواضع عدة، واضطراب في تذكير الأفعال وتأنيثها، مثل: يجتمع وتجتمع، ويكون وتكون، يقولون وتقولون، يحصل وتحصل، يذكر وتذكر.
- سقطت جملتان من النسخة، فضلاً عن كلمات عدة في مواضع متفرقة.
- استعمل الناسخ المختصرات، مثل: ح = حينئذ، المص = المصنف، مم = ممنوع، هف = هذا خُلف، تع = تعالى.

١٠- التملكات والوقف: لا يوجد عليها تملكات ولا ختم وفقية.

المطلب الثالث: وصف نسخة المخطوط من المكتبة الأزهرية في مصر:[٢]

١- رقم المخطوط: المخطوط تحت صنيف (الكلام والتوحيد) ضمن المجموع المرقم: (٣٣٤١٤ حليم)، وتسلسل الرسالة: (٢).

٢- لوحات المخطوط: يبدأ المخطوط من اللوحة: [٦٢/ب]، وينتهي باللوحة: [٧١/ب].

٣- عدد الأسطر في الصفحة: تسعة عشر (١٩) سطراً، وعدد الكلمات في السطر (٩-١١) كلمة.

٤- الوضع العام للنسخة: النسخة كاملة، واضحة، وليس فيها أي ضرر، وعليها حاشية[٣] بتوقيع: (الشيخ أحمد الرومي).

٥- الناسخ: الشيخ أحمد الرومي، وهو وإن لم يُنص عليه في المخطوط، إلا أنَّ هذا ما توصلتُ إليه من مقارنة خط المخطوط مع خط الحاشية الموقعة باسمه.

٦- تاريخ نسخ المخطوط ومكانه: تاريخ نسخ المخطوط: (١٠٥٢هـ)، ولم يُذكر مكان النسخ.

---

[١] جاء في آخر هذه النسخة (نسخة مكتبة الغازي خسرو بك) ما نصَّه: "تم الرسالة الجليلة الشأن بعون الله ذي اللطف الملك المنان على يد افقر العباد مصطفى بن فرهاد المحتاج إلَى رحمة الله الوهاب في شهر جمادى الأخرى لسنة ست وتسعين وتسعمائة" [٧٥/ب].

[٢] ينظر: فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية، ١٢/ ١٣٩.

[٣] وكان في النية إضافة هذه الحاشية إلى التحقيق، ولكن كثرة هوامش والتعليقات حال دون ذلك، ولعلني أضيفها في حال طُبع المخطوط كتاباً إن شاء الله تعالى.

٧- **نوع الخط:** كُتب النص بخط معتاد، وبمداد أسود، وميَّز نصَّ المتن بخط أحمر فوقه.

٨- **بدء المخطوط ونهايته:** يبدأ المخطوط بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله القديم كلامه، العظيم انعامه، والصلوة على محمد خاتم الرسالة، ومبلّغها بافصح المقالة، وبعد: فهذه رسالة معمولة في شرح المقالة المفردة في تحقيق الكلام النفسي المنسوبة إلى العلامة عضد الدين عبد الرحمن بن احمد الايجي قال (اعلم ان الاصحاب) اراد أصحاب المذاهب في المسئلة المذكورة".

وينتهي بقوله: "ومن رام زيادة تحقيق وفضل تدقيق في هذا المقام فلينظر ما علقناه على التلويح عند تفصيل هذا الكلام في سلك المطالعة (فاحفظه) يعني: لما كان ما ذكر حقا واضحا لا خفاء فيه فاحفظه فانه جدير بذلك (والله يقول الحق) والخلق يظهره (وهو يهدي السبيل) إلى الحق بفضله الجليل".[١]

٩- **الإملاء والسقط والاختصارات:**

- رسم الناسخ كلمة الصلاة بالواو: "الصلوة".
- هناك أخطاء إملائية في مواضع عدة، واضطراب في تذكير الأفعال وتأنيثها، مثل: يجتمع وتجتمع، ويكون وتكون، يقولون وتقولون، يحصل وتحصل، يذكر وتذكر.
- سقطت جملتان من النسخة، فضلاً عن كلمات عدة في مواضع متفرقة.
- استعمل الناسخ المختصرات أحياناً، مثل: ح = حينئذ، المص = المصنف، مم = ممنوع، هف = هذا خُلف.

١٠- **التملكات والوقف:** لا يوجد عليها تملكات ولا ختم وقفية.

المطلب الرابع: وصف نسخة المخطوط من مكتبة رشيد أفندي في تركيا:[٢]

١- **رقم المخطوط:** المخطوط ضمن المجموع المرقم: (١٠٤٥)، وتسلسل الرسالة: (١٠).

٢- **لوحات المخطوط:** يبدأ المخطوط من اللوحة: [١٠٨/أ]، وينتهي باللوحة: [١١٤/أ].

٣- **عدد الأسطر في الصفحة:** تسعة عشر (١٩) سطراً، وعدد الكلمات في السطر (١٢-١٤) كلمة.

٤- **الوضع العام للنسخة:** النسخة كاملة، واضحة، مقابلة، وليس فيها أي ضرر.

٥- **الناسخ:** لم يُذكر.

٦- **تاريخ نسخ المخطوط ومكانه:** لم يُذكر تاريخ النسخ ولا مكانه.

---

[١] جاء في آخر هذه النسخة (نسخة المكتبة الأزهرية) ما نصَّه: "تم الكتاب بعون الله الملك الجميل سنة: ١٠٥٢" [٧١/ب].

[٢] ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة رشيد أفندي، ٦١.

٧- **نوع الخط:** كُتب النص بخط النسخ، وبمداد أسود، وميَّز نصَّ المتن بالحبر الأحمر مع ضبطه بالشكل.

٨- **بدء المخطوط ونهايته:** يبدأ المخطوط بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله القديم كلامه، العظيم انعامه، والصلوة على محمد خاتم الرسالة، ومبلّغها بافصح المقالة، وبعد: فهذه رسالة معمولة في شرح المقالة المفردة المنسوبة إلى العلامة عضد الملة والدين عبد الرحمن بن احمد الايجي قال (اعلم ان الاصحاب) اراد أصحاب المذاهب في المسئلة المذكورة".

وينتهي بقوله: "ومن رام زيادة تحقيق وفضل تدقيق في هذا المقام فلينظم ما علقناه على التلويح عند تفصيل هذا الكلام في سلك المطالعة (فاحفظه) يعني: لما كان ما ذكره حقا واضحا فاحفظه فانه جدير بذلك (والله يقول الحق) والخلق يظهره (وهو يهدي السبيل) إلى الحق بفضله الجليل".[١]

٩- **الإملاء والسقط والتصحيحات والاختصارات:**

- لم يُثبت الناسخ الهمزة في آخر الكلمة أحياناً، فمثلاً: كتب: "خفا"، "انتفا"، "اجزا".
- هناك أخطاء إملائية في مواضع عدة، واضطراب في تذكير الأفعال وتأنيثها، مثل: يجتمع وتجتمع، ويكون وتكون، يقولون وتقولون، يحصل وتحصل، يذكر وتذكر.
- سقطت كلمات عدة في مواضع متفرقة من النسخة.
- هناك تصحيحات في مواضع عدة، وهذا يدل أنَّ النسخة تمَّت مراجعتها.
- استعمل الناسخ المختصرات، مثل: ح = حينئذ، المص = المصنف، مم = ممنوع، هف = هذا خُلف.

١٠- **التملكات والوقف:** في أول المجموع تملكات عدة: أحمد الحافظ الحلماني المدرس في مدرسة طربزون، وعثمان بن عمر بن علي الفاني، وعلى المجموع ختم وقف جاء فيه: "من الكتب التي وقفها عبد الرشيد محمد سنبل بن فيض الدين".

المطلب الخامس: وصف نسخة المخطوط من مكتبة كوبريلي في تركيا:[٢]

١- **رقم المخطوط:** المخطوط تحت تصنيف: كتب أصول الدين (الكلام والعقائد)، ضمن المجموع المرقم: (٣٣٠)، وتسلسل الرسالة: (٢٦).

٢- **لوحات المخطوط:** يبدأ المخطوط من اللوحة: [٣٣٩/أ]، وينتهي باللوحة: [٣٤٩/أ].

٣- **عدد الأسطر في الصفحة:** سبعة عشر (١٧) سطراً، وعدد الكلمات في السطر (١٠-١٣) كلمة.

---

[١] جاء في آخر هذه النسخة وفي آخر (نسخة مكتبة رشيد أفندي) ما نصَّه: "بلغ مقابلة" [١١٤/أ].

[٢] ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي، ٥٧٤/٢، ٥٨٠.

٤- **الوضع العام للنسخة:** النسخة كاملة، واضحة، وليس فيها أي ضرر.

٥- **الناسخ:** لم يُذكر.

٦- **تاريخ نسخ المخطوط ومكانه:** لم يُذكر تاريخ النسخ ولا مكانه، ولكن من خلال تواريخ نسخ بعض المخطوطات في المجموع يمكن تقدير نسخ المخطوط بأنَّه بين أواخر القرن العاشر وبداية القرن الحادي عشر.

٧- **نوع الخط:** كُتب النص بخط التعليق، وبمداد أسود، وميَّز نصَّ المتن بخط أحمر فوقه.

٨- **بدء المخطوط ونهايته:** يبدأ المخطوط بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله القديم كلامه، العظيم انعامه، والصلوة على محمد خاتم الرسالة، ومبلّغها بافصح المقالة، وبعد: فهذه رسالة معمولة في شرح المقالة المفردة المنسوبة إلى العلامة عضد الملة والدين عبد الرحمن بن احمد الإيجي قال (اعلم ان الاصحاب) اراد أصحاب المذاهب في المسئلة المذكورة".

وينتهي بقوله: "ومن رام زيادة تحقيق وفضل تدقيق في هذا المقام فلينظم ما علقناه على التلويح عند تفصيل هذا الكلام في سلك المطالعة (فاحفظه) يعني: لما كان ما ذكر حقا واضحا لا خفاء فيه فاحفظه فانه جدير بذلك (والله يقول الحق) والخلق يظهره (وهو يهدي السبيل) إلى الحق بفضله الجليل".

٩- **الإملاء والسقط والتصحيحات والاختصارات:**

- رسم الناسخ كلمة الصلاة بالواو: "الصلوة".
- هناك أخطاء إملائية في بضعة مواضع عدة، واضطراب في تذكير الأفعال وتأنيثها، مثل: يجتمع وتجتمع، ويكون وتكون، يقولون وتقولون، يحصل وتحصل، يذكر وتذكر.
- سقطت كلمات عدة في مواضع متفرقة من النسخة.
- هناك تصحيحات واستدراكات في بضعة مواضع، وهذا يدل أنَّ النسخة تمَّت مراجعتها.
- لم يستعمل الناسخ المختصرات سوى في: ح = حينئذ في بعض المواضع.

١٠- **التملكات والوقف:** في أول المجموع تملك باسم: سيد محمد الحسيني، وفي لوحة (٢٨٧) تملك باسم: مصطفى بن محمد بن محمد المدرس، وعلى المجموع ختم وقف جاء فيه: "هذا ممَّا وقفه الوزير أبو الخير الحاج أحمد بن الوزير الأعظم نعمان"، وختم آخر: "وقف هذه النسخة الوزير أبو الخير الحاج أحمد ابن الوزير الأعظم الفاضل نعمان ابن الوزير الأعظم العلامة الصدر الشهيد مصطفى ابن الوزير الأعظم النحرير أبي عبد الله محمد عُرف بكوبريلي أقال الله عثارهم".

صور لنماذج من نسخ المخطوطات

أولاً: اللوحة الأولى والاخيرة لنسخة المخطوط من مكتبة (ولي الدين جار الله أفندي) في تركيا:

ثانياً: اللوحة الأولى والاخيرة لنسخة المخطوط من مكتبة (الغازي خسرو بك) في البوسنة:

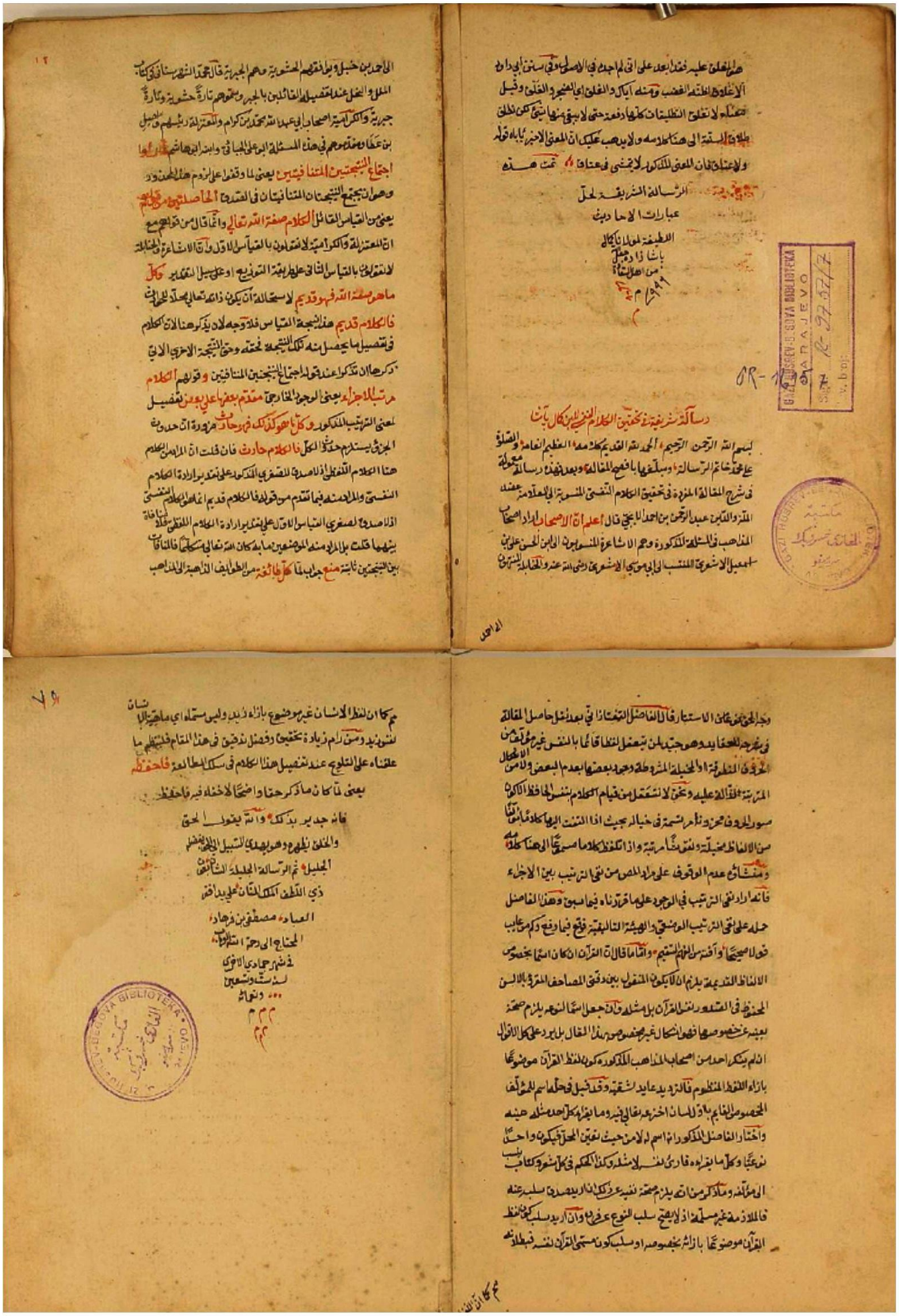

ثالثاً: اللوحة الأولى والاخيرة لنسخة المخطوط من (المكتبة الأزهرية) في مصر:

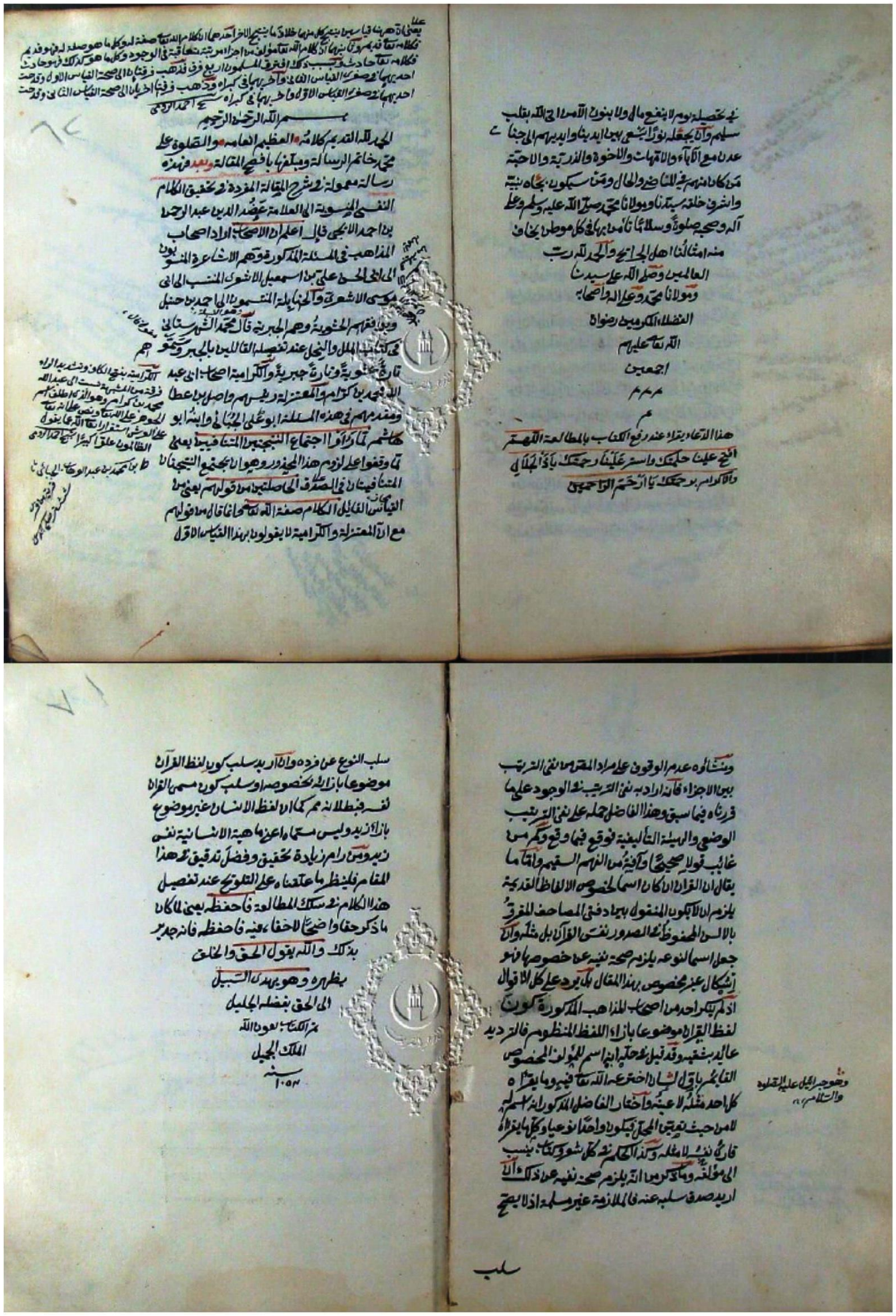

رابعاً: اللوحة الأولى والاخيرة لنسخة المخطوط من مكتبة (رشيد أفندي) في تركيا:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القديم كلامه العظيم انعامه والصلاة على محمد خاتم الرسالة وبعثته بافصح المقاله وبعد فهذه رسالة معمولة في شرح المقالة المفردة المنسوبة الى العلامة عضد الملة والدين عبد الرحمن بن احمد الايجي قال اعلم ان الاصحاب اراد اصحاب المذاهب في المسئلة المذكورة وهم الاشاعرة المنسوبون الى ابي الحسن علي بن اسماعيل الاشعري المنتسب الى موسى الاشعري والحنابلة المنتمون الى احمد بن حنبل وبوافقهم الحشوية وهم المجبرية قال محمد الشهرستاني في كتاب الملل والنحل عند تفصيل القائلين بالجبر وسموهم تارة حشوية وتارة جبرية واكثر امية اصحاب ابي عبد الله بن محمد بن كرام والمعتزلة رئيسهم واصل بن عطاء ومقدمهم في هذه المسئلة ابو علي الجبائي وابنه هاشم لما رأوا اجتماع النتيجتين لنا فيتين سعيا ونعوا على لزومهما هذا المحذور وهو ان يجتمع النتيجتان المتنافيتان في الصدق الحاصلتين من قولهم يعني من القياس الاول الكلام صفة الله وما قال من لزوم ما ان المعتزلة واكثر امية لا يقولون بالقياس الاول وان الاشاعرة والحنابلة لا يقولون بالقياس الثاني على طريقة التوضيح او على سبيل التقدير وكل ما هو صفة الله تعالى فهو قديم لاستحالة ان يكون ذاته محلا للحوادث فالكلام قديم هذا نتيجة القياس فلا بد هنا ان يذكر هنا ان الكلام في تحصيل ما تحصل منه تلك النتيجة فحقه ذكر النتيجة الاخرى الاتي ذكرها ان يذكر اعني قوله اجتماع النتيجتين لنا فيتين وقولهم الكلام مرتب الاجزاء يعني في الوجود الخارجي مقدم بعضها على بعض تفصيل لمعنى الترتب المذكور وكل ما هو كذلك فهو حادث

ضرورة ان حدوث الجزء يستلزم حدوث الكل فالكلام حادث فان قلت اطلاق الكلام من الكلام هنا الكلام اللفظي اذ لا صدق للصغرى المذكورة على تقدير ارادته الكلام النفسي والمراد منه فيما تقدم من قولهم فالكلام قديم انما هو الكلام النفسي اذ لا صدق للصغرى القياس الاول على تقدير ارادة الكلام اللفظي فلا منافاة بينهما قلت بل المراد منه في الموضعين ما به كان الله تعالى متكلما فلا منافاة بين النتيجتين ثابتة منع جواب لما لكل طائفة من الطوائف الذاهبة الى المذاهب المزورة مقدمة منها اي من تلك المقدمات الاربع كالمعتزلة كان حقه ان يقول فالمعتزلة اذ المقام مقام التفصيل لا مقام القبيل الاولى لا يقال ان المعتزلة لا يمنعون تلك المقدمة وتحقيق الخلاف بيننا وبينهم يرجع الى اثبات الكلام النفسي ونفيه فمن لا يقول بقدم الالفاظ والحروف وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي وقد صرح المصنف بهذا حيث قال في المواقف وما نقول من كلامه النفسي فهم ينكرون ثبوته وان سلموه لم يسموا قديما فصار محل النزاع في المعنى واثباته لان المراد من الكلام المذكور هو ما ثبت عليه آنفا ما به كان الله تعالى متكلما لا الكلام النفسي قيل والمعتزلة لما لم يكتفوا بكون الله تعالى متكلما ذهبوا الى انه تعالى متكلم بمعنى ايجاد الاصوات والحروف في محالها او ايجاد اشكال الكتابة في اللوح المحفوظ وان لم يقم بها اصلا فبينهم وبينك جبر بان المحل لما قامت به الحركة لانها وجدها والاصح اتصاف الباري تعالى بالاعراض المخلوقة له تعالى الله عز ذكره علوا كبيرا ويرد عليه ان اللازم مما ذكر صحة التوصيف لا صحة الاتصاف والفرق واضح فان انتفاء الاول لعدم مساعدة العقل وانتفاء الثاني لعدم مساعدة العقل وقوله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا صريح في انه اراد

في جعله انه اسم للوحة المخصوص المقام بادل لسان اخترعه الله تعالى فيه وما يقرأه كل احد مثله لا عينه واختار الفاضل المذكور انه اسم له لان من حيث تعين المحل فيكون واحدا نوعيا وكل ما يقرأه قارئ نفسه لا مثله وكذا الحكم في كل شعر وكتاب يلتبس الى مولفه وما ذكر من انه يلزم صحة نفيه عن ذلك ان اريد صدق سلبه عنه فالملازمة غير مسلمة اذ لا يصح سلب النوع عن فرده وان اريد سلب كون لفظ القرآن موضوعا بازاء مخصوصه او سلب كون مسمى القرآن نفسه فبطلانهم كان لفظ القرآن غير موضوع بازاء زيد وليس مسماه اعني ماهية الانسان نفس زيد ومن رام زيادة تحقيق وفصل تدقيق في هذا المقام فليتتبع ما علقناه على التلويح عند تفصيل هذا الكلام في سلك المطالعة فاحفظه يعني ما كان ما ذكره حقا واضحا فاحفظه فانه جدير بذلك والله يقول الحق والحق يقوله وهو يهدي السبيل المالك بفضله الجليل تم بعون الله وحسن توفيقه

خامساً: اللوحة الأولى والاخيرة لنسخة المخطوط من مكتبة (كوبريلي) في تركيا:

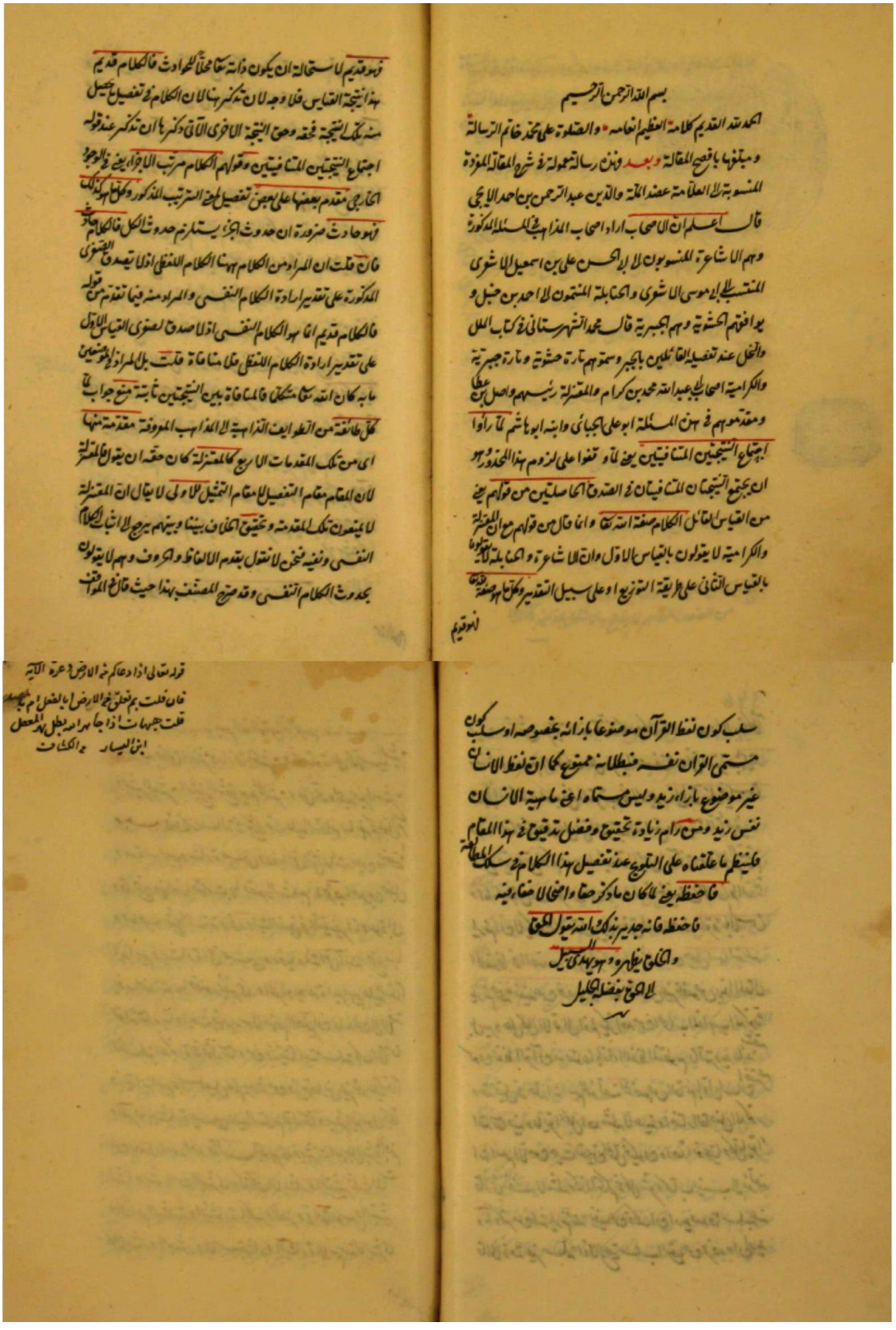

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القديم كلامه العظيم انعامه • والصلوة على محمد خاتم الرسالة ومبلغها بافصح المقالة وبعد فهذه رسالة معمولة في شرح المقالة الموسومة بالمسوبة لاثير العلامة عضد الملة والدين عبد الرحمن بن احمد الايجي قال اعلم ان الاصحاب اراد اصحاب المذاهب في المسئلة المذكورة وهم الاشاعرة المنسوبون لابي الحسن علي بن اسمعيل الاشعري المنتسب الى ابي موسى الاشعري والحنابلة المنتمون لاحمد بن حنبل و يوافقهم الحشوية وهم الجبرية قال محمد الشهرستاني في كتاب الملل والنحل عند تفصيله الفائلين بالجبر وسموهم تارة حشوية وتارة جبرية والكرامية اصحاب ابي عبد الله محمد بن كرام والمعتزلة رئيسهم واصل بن عطا ومعتزلوهم في هذه المسئلة ابو علي الجبائي وابنه ابو هاشم لما راوا اجتماع النتيجتين المتنافيتين يعني لما وقفوا على لزوم هذا المحذور وهو ان يجتمع النتيجتان المتنافيتان في الصدق الحاصلتين من قولهم يعني من القياس القائل الكلام صفة الله تعالى واما قال من قولهم من المعتزلة والكرامية لا يقولون بالقياس الاول وان الاشاعرة والحنابلة لا يقولوا بالقياس الثاني على طريقة التوزيع او على سبيل التقدير وكل تاهو صفة فهو قديم

فهو قديم لاستحالة ان يكون ذاته تعالى محلا للحوادث فالكلام قديم هذه النتيجة القياس فلا وجه لان نتكلم هنا لان الكلام في تحصيل منه تلك النتيجة فحقه وضع النتيجة الاخرى وكذا ان نتكلم عند قوله اجتماع النتيجتين المتنافيتين وقولهم الكلام مرتب الاجزاء يعني في الوجود الخارجي مقدم بعضها على بعض تحصيل لمعنى الترتيب المذكور وكل تاهو كذلك فهو حادث ضرورة ان حدوث الجزء يستلزم حدوث الكل فالكلام حادث فان قلت ان المراد من الكلام ههنا الكلام اللفظي اذ لا تصدق الفتوى المذكورة على تقدير ارادة الكلام النفسي والمراد منه فيما تقدم من قوله فالكلام قديم انما هو الكلام النفسي اذ لا صدق لصغرى القياس الاول على تقدير ارادة الكلام اللفظي فلا منافاة قلت بل المراد في الموضعين ما به كان الله تعالى متكلما فلا منافاة بين النتيجتين ثابتة مع جواب آخر لكل طائفة من الطوايف الثلاثة الى المذاهب الموصوفة مقدمة منها اي من تلك المقدمات الاربع كما للمعتزلة كان حقه ان يقول كما للمعتزلة لان المقام مقام التفصيل لا مقام التمثيل فلا ولى لما قال ان المعتزلة لا ينعون تلك المقدمة وتحقيق الخلاف بيننا وبينهم يرجع الى اثبات الكلام النفسي ونفيه فنحن لا نتقول بقدم الالفاظ والحروف وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي وقد صرح المصنف بهذا حيث قال في الموقف

سلب كون نمط القرآن موضوعا بازائه بخصوصه او سلب كون مسمى القرآن نفسه فبطلانه ممنوع كما ان نمط الانسان غير موضوع بازاء زيد وليس مسماه اعني ماهية الانسان نفس زيد ومن رام زيادة تحقيق وفضل تدقيق في هذا المقام فلينظم ما علقناه على التلويح عند تفصيل هذا الكلام في سلك المطالعة فاحفظه يعني لما كان ما ذكر حقا واضحا لا خفاء فيه فاحفظه فانه جدير بذلك والله يقول الحق والحق يظهر وهو يهدي السبيل الحق بفضله الجليل

قوله تعالى اذا دعاكم في الارض ذكره الآية فان قلت بم تعلق في الارض اما بالفعل او بالمصدر قلت جهات اذا جاهرا مه بطل بهذا المعمل ابن الصائغ في الكشاف

وهذا آوان الشروع بالقسم الثاني وهو نص المخطوط المحقق

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

الحَمْدُ للهِ القَدِيمِ كَلامهُ، العَظِيمِ إِنْعَامهُ، وَالصَّلاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ الرِّسَالَة، وَمَبَلِّغِهَا بِأَفْصَحِ المَقَالَة، وَبَعدُ: فَهذِهِ رِسَالَةٌ مَعْمُولَةٌ فِي شَرْحِ المَقَالَةِ المُفْرَدَةِ فِي تَحْقِيق الكَلام [٤/أ] النَّفسِيّ[١] المَنْسُوبَة إِلَى العَلَّامَة عَضُد المِلَّة والدِّين[٢] عَبْد الرَّحمَن بن أَحْمد الإِيْجِي، قَالَ:

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، والصَّلاةُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ أَجْمَعِيْنَ[٣]، اعْلَم أَنَّ الأَصْحَابَ) أَرَاد أَصْحَابَ المَذَاهِب فِي المَسْأَلَة المَذْكُورَة،[٤] وَهُم: الأَشَاعِرَة المَنْسُوبُون إِلَى أَبِي[٥] الحَسَنِ عَلِي بن اسْمَاعِيل الأَشْعَرِيِّ المُنْتَسِبِ إِلَى أَبِي مُوْسَى الأَشْعَرِيِّ [رَضِيَ اللهُ عَنْهُ][٦]، وَالحَنَابِلَة المُنْتَمُونَ[٧] إِلَى أَحْمَدَ بنِ حَنْبَل وَيُوافِقُهم الحَشْوِيَّة[٨] وَهُم الجَبْرِيَّة[٩].

---

[١] "في تحقيق الكلام النَّفسِيّ" ليست في: (ر، ك).

[٢] "الملة" ليست في: (ز).

[٣] قوله: "بِسْمِ الله ... أَجْمَعِيْنَ"، ليست في أيٍّ من نسخ الشرح، وأثبتها من نسخة المتن في مكتبتي: (عاطف أفندي، لا له لي)، أمَّا في نسخة المتن من مكتبة: (أسعد أفندي)، ففيها البسملة فقط، وأمَّا نسخة مكتبة: (رشيد أفندي) فليس فيها هذه الزيادة.

[٤] أي: في مسألة كلام الله تعالى، واختلافهم فيها.

[٥] في: (خ): "ابن".

[٦] ليست في: (م، ز، ر، ك)، وما أثبته من: (خ).

[٧] في: (خ): "المنتهون".

[٨] الحَشويَّة، بفتح الشين وإسكانها: هذا المصطلح ليس عَلَماً على فرقة أو جماعة بعينها، تتبعتها عندما كتبت اطروحة الدكتوراه فوجدته يُطلق ويُراد به معانٍ عدة، أبرزها:

١- يُطلق على بعض السذج أو المغرضين من الرواة كانوا يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ فيدخلونها فيها وليست منها، فهو مأخوذ من الحشو والإدخال.

٢- أنَّه مأخوذ قول الحسن البصري (ت١١٠هـ)، وقد حضر مجلسه يوما أناس من رعاع الرواة تكلموا بالسقط عنده: ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة، أي جانبها، وأطرافها، فسموا: الحشوية.

٣- يُطلق على مَنْ جَسَّمَ وشَبَّهَ وتصَوَّرَ إلهه في حشو العالم، أي داخله.

٤- يُطلق على من خصَّ طريق معرفة الله تعالى بالسمع، وأنكر النظر والاستدلال العقلي.

٥- يُطلق على من يقول بوجود الحشو الذي لا معنى له في كلام المعصوم.

٦- يُطلق على كل ذي قول شاذّ، من أية فرقة كان.

٧- يكثر إطلاقه من قبل بقية الفرق على أهل السنة والجماعة، سيما أصحاب الحديث منهم، وقد يُطلقه المتكلمون عموماً على طائفة من أهل الحديث ممن أنكر حجج العقول، وغالى في الإثبات، والله تعالى أعلم.

ينظر: علم الكلام وأصول الاستدلال على العقيدة دراسة مقارنة، ٢٠٤-٢٠٥.

وذكر السبكي في السيف الصقيل وزاهد الكوثري في تعليقه عليه: الحَشويَّة، بفتح الشين وإسكانها: طائفة غلب عليها جانب النقل، وهم طائفة رذيلة جُهَّال ينتسبون إلى أحمد، وأحمد مبرأ منهم، وسبب نسبتهم إليه أنَّه قام في دفع المعتزلة وثبت في المحنة، ونُقلت عنه كليمات ما فهمها هؤلاء الجهال فاعتقدوا هذا الاعتقاد السيئ وصار المتأخر منهم يتبع المتقدم، ومنهم أصناف المشبهة والمجسمة، كالكرَّامية والبربهارية والسالمية. ينظر: السيف الصقيل وهامشه للكوثري، ٢١-٢٣.

[٩] الجبر: نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الله تعالى. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، ٨٥/١.

قَالَ مُحَمَّد الشَّهْرِسْتَانِي فِي كِتَابِ المِلَلِ وَالنِّحَل عِنْدَ تَفْصِيْلِه[١] القَائِلِين بِالجَبْرِ: "وَسَمَّوهُم تارةً حَشْوِيَّةً وتارةً جَبْرِيَّةً"،[٢] وَالكَرَّامِيَّة أَصْحَاب أَبِي عَبدِ اللهِ مُحَمَّدِ بن كَرَّام، والمُعْتَزِلَة رَئِيْسُهم وَاصِلُ بنُ عَطَاء ومُقدَّمُوهم[٣] فِي هَذِهِ المَسْأَلَة أَبُو عَلِي الجُبَّائِي وَابْنُهُ أَبُو هَاشِم **(لَمَّا رَأَوا اجْتِمَاعَ النَّتِيْجَتَيْنِ المُتَنَافِيَتَيْنِ)** يَعنِي: لَمَّا وَقَفُوا عَلَى لُزُوم هَذَا المَحْذُور وَهُو أَنْ [تَجْتَمِعَ][٤] النَّتِيْجَتَانِ [المُتَنَافِيَتَانِ][٥] فِي الصِّدْق **(الحَاصِلَتَين مِنْ قَولِهِمْ:)** يَعنِي: مِنَ القِيَاس القَائِل: **(الكَلامُ صِفَةُ اللهِ تَعَالَى[٦])** وَإِنَّمَا قَالَ: "مِنْ قَولِهِمْ" مَعَ أَنَّ المُعْتَزِلَة والكَرَّامِيَّة [لا يَقُولُونَ][٧] بالقِيَاس الأَوَّل، وأَنَّ الأَشَاعِرَة والحَنَابِلَة [لا يَقُولُونَ][٨] بالقِيَاس الثَّانِي عَلَى طَرِيقَة[٩] التَّوزِيع أَو عَلَى سَبِيْل التَّقْرِيْر **(وَكُلُّ مَا هُوَ صِفَةُ [اللهِ][١٠] تَعَالَى فَهُوَ قَدِيمٌ)** لاسْتِحَالَةِ أَنْ [تَكُونَ][١١] ذَاتُه تَعَالَى مَحَلًّا للحَوَادِث **(فَالكَلامُ قَدِيمٌ)** هَذَا نَتِيْجَة القِيَاس فَلا وَجَهَ لأَنْ تُذْكَر هُنَا[١٢]؛ لأَنَّ الكَلامَ فِي تَفْصِيْل[١٣] مَا [تَحْصُل][١٤] مِنْهُ تِلْك النَّتِيْجَة فحَقُّه وَحَقُّ النَّتِيْجَةِ الأُخْرى الآتِي ذِكْرَهَا أَنْ يُذْكَرا[١٥] عِنْدَ قَولِه: "اجْتِمَاعَ النَّتِيجَتَين المُتَنَافِيَتَيْن".

(وَ) قَولُهُم **(الكَلامُ مُرَتَّبُ الأَجزَاءِ)** يَعنِي: فِي[١٦] الوُجُود الخَارِجِي **(مُقَدَّمٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ)** تَفْصِيلٌ لمَعنَى التَّرْتِيْب[١٧] المَذْكُور **(وَكُلُّ مَا هُوَ كَذَلِك فَهُوَ حَادِثٌ)** ضَرُوْرَةَ أَنَّ حُدُوثَ الجُزْءِ يَسْتَلْزِمُ حُدُوثَ الكُلِّ **(فَالكَلامُ حَادِثٌ)**.[١٨]

---

[١] في: (ر): "تفصيل".

[٢] لم يصرح الشهرستاني بأنَّ الحَشْوِيَّة هم الجَبْرِيَّة، وإنَّما نقل عن المصنفين، أي بعضهم، في المقالات أنَّهم عَدُّوا النجارية والضرارية من الجبرية، وكذلك عَدُّوا منهم: الكلابية والأشعرية من الصفاتية، ثُمَّ قال: "وَسَمَّوهُم تارةً حشوية وتارةً جبرية، ونحن سمعنا إقرارهم على أصحابهم من النجارية والضرارية فعددناهم من الجبرية، ولم نسمع إقرارهم على غيرهم فعددناهم من الصفاتية". الملل والنحل للشهرستاني، ٨٦/١.

[٣] في: (ز، ر): "مقدّمهم".

[٤] في النسخ كلها: "يجتمع"، وما أثبته هو الموافق للسياق.

[٥] في: (م): "المتنافيتين"، وما أثبته من بقية النسخ.

[٦] "تَعَالَى" ليست في: (ر).

[٧] في: (م): "لا يقولان"، وفي: (خ): "لا تقولون"، وما أثبته من: (ز، ر، ك).

[٨] في: (م): "لا يقولان"، وفي: (خ): "لا تقولون"، وما أثبته من: (ز، ر، ك).

[٩] في: (ز): (طريق).

[١٠] في: (م، ك): "لله"، وما أثبته من: (خ، ز، ر)، وهو الموافق لما في نسخ المتن المخطوطة.

[١١] في: (م، خ، ز، ك): "يكون"، وما أثبته من: (ر).

[١٢] في: (ر): "ههنا".

[١٣] في: (ز): "تحصيل".

[١٤] في: (م، خ، ز، ك): "يحصل"، وما أثبته من: (ر).

[١٥] في: (خ): "تذكرا"، وفي : (ز): "يذكر".

[١٦] "في" ليست في: (خ).

[١٧] في: (ز، ر): "الترتب".

[١٨] وقد أشار إلى هذا القياس التفتازاني في شرح المقاصد، ١٠٠/٢-١٠١.

فَإِنْ قُلتَ: إنَّ المُراد مِنَ الكَلام هَهُنا[١] الكَلام اللَّفظِيّ، إذْ لا صِدْقَ للصُّغرى[٢] المَذْكُورَةِ[٣] عَلَى تَقْدِير إرَادَة[٤] الكَلام النَّفسِيّ، والمُراد مِنْهُ فِيْمَا تَقَدَّم مِنْ قَولِه[٥]: "فالكَلام قَدِيمٌ" إنَّمَا هُوَ: الكَلام النَّفسِيّ، إذْ لا صِدْقَ لصُغرى القِيَاس الأَوَّل عَلَى تَقْدِير إرَادَة الكَلام اللَّفظِيّ فَلا مُنَافَاة بَيْنَهُمَا[٦].

قُلْتُ: بَلْ المُرَاد مِنْهُ[٧] فِي[٨] المَوْضِعَيْنِ مَا بِهِ كَانَ الله تَعَالَى مُتَكَلِّماً[٩] فَالمُنَافَاة[١٠] بَيْنَ النَّتِيْجَتَين ثَابِتَةٌ.

(مَنَعَ) جَوَابُ: لَمَّا **(كُلُّ طَائفَةٍ)** مِنَ الطَّوائِف الذَّاهِبَة إلَى المَذَاهِبِ المَعْرُوْفَة **(مُقَدِّمةً مِنْهَا)**، أيْ: مِنْ تِلْكَ المُقَدِّمَات الأَرْبَع **(كالمُعْتَزِلَة)** كَانَ حَقُّه أن يَقُول: فَالمُعْتَزِلَة؛ لأَنَّ[١١] المَقَامَ مَقَامُ التَّفْصِيْل لا مَقَام التَّمْثِيْل **(للأُوْلَى[١٢])** لا يُقَال: إنَّ المُعْتَزِلَة لا يَمْنَعُوْنَ تِلْكَ المُقَدِّمة، [٤/ب] وَتَحْقِيْق الخِلافِ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُم يَرجِع إلَى إثبات الكَلام النَّفسِيّ وَنَفْيِهِ، فَنَحْنُ[١٣] لا نَقُولُ بِقِدَم الأَلْفَاظِ والحُرُوف وَهُم لا يَقُولُون بِحُدُوثِ الكَلام النَّفسِيّ،[١٤] وقَدْ صَرَّح المُصَنِّف بِهَذَا حَيْثُ قَالَ فِي المَوَاقِف: "وَمَا نَقُولُ مِنَ الكَلام[١٥] النَّفسِيّ فُهُم يُنْكِرُونَ ثُبُوتَه، وَلَو سَلَّمُوهُ لَمْ يَنْفُوا قِدَمَه، فَصَارَ مَحَلُّ النِّزَاعِ نَفْيَ المَعنَى وإثْبَاتَه"؛[١٦] لأَنَّ المُرَاد مِنَ الكَلام المَذْكُور عَلَى مَا[١٧] نَبَّهْتُ عَلَيْهِ آنِفاً مَا كَانَ الله تَعَالَى بِهِ مُتَكَلِّماً لا الكَلام النَّفسِيّ.

---

[١] في: (خ، ز): "هنا".
[٢] في: (ك): "لا تصدق الصغرى".
[٣] في: (خ): "المذكور".
[٤] في: (ر): "ارادته".
[٥] في: (ر): "قولهم".
[٦] "بينهما" ليست في: (ك).
[٧] "منه" ليست في: (ك).
[٨] "في" ليست في: (خ).
[٩] في: (ز، ر): "ما كان الله تَعَالَى به متكلماً".
[١٠] في: (خ): "المنافات".
[١١] في بقية النسخ: "إذ".
[١٢] في: (ر): "الاولى".
[١٣] في: (ز): "وإلا فنحن".
[١٤] قوله: "لا يُقَال: إنَّ المُعْتَزِلَة لا يَمْنَعُوْنَ ... وَهُم لا يَقُولُون بِحُدُوثِ الكَلام النَّفسِيّ"، قصد به (التفتازاني)، ينظر: شرح العقائد النسفية، ٤٤. وينظر أيضاً: شرح المقاصد، ٢/١٠٠.
[١٥] في: (خ): "كلام"، وفي: (ر): "كلامه".
[١٦] المواقف، ٢٩٤.
[١٧] "ما" ليست في: (ز).

قِيلَ: "وَالمُعْتَزِلَة لَمَّا لَمْ يُمْكِنهم إِنْكَار كَونِه تَعَالَى مُتَكَلِّماً ذَهَبُوا إِلَى أَنَّه مُتَكَلِّم بِمَعنَى إِيْجَاد الأَصْوَات والحُرُوف فِي مَحَلِّها، أو إِيْجَاد أَشْكَالِ الكِتَابَة فِي اللَّوحِ المَحْفُوظ وإِن لَمْ يُقْرَأ، عَلَى اخْتِلاف بَيْنَهُم، وأَنْتَ خَبِيْرٌ بِأَنَّ المُتَحَرَّك مَنْ [قَامَتْ][1] بِهِ الحَرَكَة[2] لا مَنْ أَوْجَدَهَا وإِلَّا لَصَحَّ اتِّصَاف البَارِي تَعَالَى بالأَعْرَاض المَخْلُوقَة لَهُ[3] تَعَالَى اللهُ[4] عَنْ ذَلِك عُلُوًّا كَبِيرًا".[5]

ويَرِدُ عَلَيْهِ[6] أَنَّ اللَّازِم مِمَّا ذُكِرَ[7] صِحَّة التَّوصِيف لا صِحَّة الاتِّصَاف، والفَرْقُ واضِحٌ فَإِنَّ انْتِفَاء الأَوَّل لِعَدَمِ مُسَاعَدة النَّقْل، وانْتِفَاء الثَّانِي لِعَدَمِ مُسَاعَدة العَقْلِ، وَقَوْلُه: "تَعَالَى اللهُ[8] عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا" صَرِيْحٌ فِي أَنَّه أَرَاد بالاتِّصَاف مَعنَاه الحَقِيْقِي فَلا مَجَالَ لِصَرْفِه إِلَى مَعنَى التَّوْصِيف.

(وَالكَرَّامِيَّة الثَّانِيَة[9]) فَهُم وَافَقُوا المُعْتَزِلَة فِي أَنَّ كَلامَه تَعَالَى[10] حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ وَسَلَّمُوا أَنَّهَا حَادِثَة لَكِنَّهُم زَعَمُوا أَنَّهَا قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ[11] تَعَالَى [لِتَجْوِيْزِهِم][12] قِيَام الحَوَادِث بِهِ تَعَالَى[13]، فَهُم قَالُوا بِصِحَّة القِيَاس الثَّانِي دُوْنَ الأَوَّل إِذْ قَدَحُوا فِي كُبْرَاهُ، ومَنْ ذَكَرَ فِي تَقْرِيْرِ هَذَا الكَلام الحَنَابِلَة بَدَلَ المُعْتَزِلَة لَمْ يُصِبْ؛ لأَنَّ الحَنَابِلَة لا يُسَلِّمُونَ حُدُوْثَ كَلامِه تَعَالَى، ومُوجِب الاسْتِدْرَاك المَذْكُور الاشْتِرَاك بَيْنَ الفَرِيقَيْنِ فِي المَذْكُور قَبْلَه.

(وَالأَشَاعِرَة الثَّالِثَة[14]) لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ المُرَادَ مِن الكَلام مَا كَانَ الله تَعَالَى[15] بِهِ مُتَكَلِّماً، وَهُوَ عِنْدَ الأَشَاعِرَة الكَلام النَّفسِيّ لا الكَلام اللَّفظِيّ المُؤَلَّفِ مِنَ الحُرُوف المُرَتَّبَة، وَذَلِك أَنَّهم يُثْبِتُون مَعنىً

---

[1] في النسخ كلها: "قام"، وما أثبته هو الموافق لما في شرح العقائد النسفية.
[2] في: (ر): "بالحركة" بدل: "به الحركة".
[3] في: (خ): "له" مكررة.
[4] اسْم الجلالة: "الله: ليس في: (ز، ك).
[5] الكلام للتفتازاني. شرح العقائد النسفية، ٤٤. وينظر: شرح المقاصد، ١٠٠/٢.
[6] أي: التفتازاني.
[7] ليست في: (خ، ز).
[8] اسْم الجلالة: "الله: ليس في: (خ، ز، ك).
[9] في: (خ، ز): "للثانية".
[10] "تعالى" ليست في: (ر).
[11] في: (ز): "بذات الله".
[12] في: (م، ز): "تجويز"، وما أثبته من: (خ، ر، ك).
[13] "تَعَالَى" ليست في: (ك).
[14] في: (خ، ز): "للثالثة".
[15] "تَعَالَى" ليست في: (ر).

آخَر للكَلام وَيَقُولُون: إِنَّ كَلامَ الله تَعَالَى اسْم مُشْتَرك بَيْنَهُمَا، وَإِنَّ كَونَه تَعَالَى مُتَكَلِّمَاً[١] بِقِيَام ذَلِكَ المَعنَى الآخَر بِنَفْسِه لا بالكَلام[٢] اللَّفظِيّ القَائِم بمَحَلٍّ آخَر.

(وَالحَنَابِلَة الرَّابِعَة[٣]) قَالَتْ الحَنَابِلَة: كَلام اللهِ تَعَالَى حَرْفٌ وَصَوتٌ[٤] يَقُومَانِ[٥] بِذَاتِهِ تَعَالَى وَإِنَّهُ قَدِيْمٌ، وَقَد بَالَغُوا فِيهِ حَتَّى قَالَ بَعضُهم لا جَهْلاً بَلْ عِنَادَاً: الجِلْد وَالغَلاف قَدِيمَانِ فَضْلاً عَنِ المُصْحَف، وَإِنَّمَا قُلْنَا: لا جَهْلاً بَلْ عِنَادَاً[٦]؛[٧] لأَنَّ [بُطْلان][٨] مَا قَالُوه أَظْهَر[٩] مِنْ أَنْ يَخْفَى.

فَإِنْ قُلتَ: أَلَيْسَتْ الحَشْوِيَّة أَيْضَاً يَمْنَعُونَ المُقَدِّمَة الرَّابِعَة؟! قُلْتُ: نَعَم، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهُم المُصَنِف؛ لأَنَّهُم مِنَ الحَنَابِلَة [٥/أ] فِي الفُرُوع، كَمَا أَنَّ أَكْثَرَ[١٠] الحَنَابِلَة مِنْهُم فِي الأُصُول، قَالَ الصَّفَدِي[١١] فِي شَرْحِهِ لامِيَّة العَجَم: "إِنَّ الغَالِبَ فِي الشَّافعيَّة: الأَشَاعِرَة، والغَالِبَ فِي الحَنَفِيَّة: المُعْتَزِلَة، والغَالِبَ فِي المَالِكِيَّة: القَدَرِيَّة، والغَالِبَ فِي الحَنَابِلَة: الحَشْوِيَّة"،[١٢] و[الحَشْوِيَّة][١٣] هم

---

[١] "متكلِّماً" ليست في: (خ).

[٢] في: (ر): "بالكلام التَّام".

[٣] في: (خ، ز): "للرابعة".

[٤] في: (خ، ز): "حروف وأصوات".

[٥] في: (خ): "تقدمان ".

[٦] قوله: "الجلد والغلاف قديمان فضلاً عن المصحف وإنَّما قلنا لا جهلاً بل عناداً" سقطت من: (خ).

[٧] بينما نقل الشارح في رسالة خلق القرآن، (مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا، ٥/٢٠١-٢٠٢)، قول التفتازاني: "وكفى شاهداً على جهلهم ما نقل عن بعضهم أنَّ الجلدة والغلاف أزليان، وعن بعضهم أنَّ الجسم ..." شرح المقاصد، ٢/٩٩.

أمَّا في شرح العقائد النسفية فقال التفتازاني: "لئلا يسبق إلى الفهم أنَّ المؤلَّف من الأصوات والحروف قديم، كما ذهب إليه الحنابلة جهلاً أو عناداً". شرح العقائد النسفية، ٤٣.

[٨] ليست في: (م)، وما أثبته من بقية النسخ.

[٩] في: (ز): "ما قالوا ظاهر".

[١٠] "اكثر" ليست في: (ك).

[١١] هو: صلاح الدين أبو الصفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الصَّفَدي، ولد سنة (٦٩٧هـ) في صفد (بفلسطين) وإليها نسبته، وتعلم في دمشق فعانى صناعة الرسم فمهر بها، ثم ولع بالأدب وتراجم الأعيان، وتولى ديوان الإنشاء في صفد ومصر وحلب، ثُمَّ وكالة بيت المال في دمشق، له زهاء مئتي مصنف، منها: (الوافي بالوفيات)، و(الغيث المسجم شرح لامية العجم للطغرائي)، (أعيان العصر وأعوان النصر)، توفي في دمشق سنة (٧٦٤هـ). ينظر: الدرر الكامنة، ٢/٢٠٧-٢٠٨. البدر الطالع، ١/٢٤٣-٢٤٤. الأعلام للزركلي، ٢/٣١٥-٣١٦.

[١٢] ينظر: الغيث المسجم في شرح لامية العجم، ٢/٣٢. وهذا التقرير من الصفدي لا يُسلم، واعتماد ابن كمال باشا عليه مستغرب جداً!! ولا أدري على ماذا اعتمد الصفدي فيه، فإن غالب المالكية أشاعرة، وغالب الحنفية ماتريدية، أمَّا الحنابلة فالغالب فيهم على مذهب أهل الأثر، ولا يضرهم انتساب بعض الحشوية إلى الإمام أحمد، كما سبق أن نقلنا ذلك عن السبكي.

[١٣] ليست في: (م، خ، ز)، وما أثبته من: (ر، ك).

الجَبْرِيَّة عَلَى مَا صَرَّح بِهِ مُحَمَّد الشَّهْرِسْتَانِي فِي كتاب المِلَل والنِّحل،[١] فَهُم قَالُوا بالقِيَاس الأَوَّل ومَنَعوا كُبْرى القِيَاس الثَّانِي، وَذَكَرُوا فِي مَعْرِض السَّند عَلَى طَرِيقَة[٢] التَّنْظِير لا عَلَى طَرِيقَة[٣] التَّمْثِيل أَنَّ المُنْتَظِم مِنَ الحُرُوف قَدْ لا يَكُون مُرَتَّب الأَجْزَاء بَلْ دَفْعِيًّا كَالقَائِم بِنَفْس الحَافِظ، وكَالحَادِثِ عَلَى الوَرَقَة مِن طَابَعٍ فِيْهِ نَقْشُ الكَلام، وَأَمَّا لُزُوم التَّرتِيْب فِي التَّلَفُّظ والقِرَاءَة فَلِعَدم مُسَاعَدة الآلَة، وسَيأَتي زِيَادَة تَفْصِيل لِهَذَا الكَلام.[٤]

وَعَلَى هَذَا التَّقْرِير لا يَتَّجِه عَلَيْهِ[٥] مَا قِيلَ: "إنَّ[٦] الكَلام فِي[٧] المُنْتَظِم مِنَ الحُرُوف المَسْمُوعَة لا في الصُّورة[٨] المَرْسُومَة فِي الخَيَال أَو[٩] المَخْزُونَة فِي الحَافِظَة أَو المَنْقُوشَة بأَشْكَال الكِتَابة".[١٠]

(وَالحَقُّ:) أَرَادَ تَحْقِيق قَولَ الشَّيخ[١١] الأَشْعَرِيِّ فِي هَذِه المَسْأَلة وَهَذَا المَحْمَل لِقَولِه[١٢] مِمَّا اخْتَارَه مُحَمَّد الشَّهْرِسْتَانِي فِي نِهَاية الإِقْدَام،[١٣] وقَال الفَاضِل الشَّرِيْف: "وَلا شُبْهَة فِي أَنَّه أَقْرَب إِلَى

---

[١] لم يصرح الشهرستاني بأنَّ الحَشْوِيَّة هم الجَبْرِيَّة، وإنَّما نقل عن ذلك بعض المصنفين: "وَسَمَّوهُم تارةً حَشْوِيَّةً وتارةً جَبْرِيَّةً"، (الملل والنحل للشهرستاني، ٨٦/١)، كما أشار إليه الشارح في بدء الشرح.

[٢] في: (خ): "طريق".

[٣] في: (خ): "طريق".

[٤] ينظر: شرح المقاصد، ١٠١/٢. شرح العقائد النسفية، ٤٦.

[٥] "عليه" ليست في: (ز).

[٦] "ان" ليست في: (ز).

[٧] في: (ز): "هو".

[٨] في: (ز): "لا الصور".

[٩] في: (ك): "و"، بدل : (أو).

[١٠] الكلام للتفتازاني. شرح المقاصد، ١٠١/٢.

[١١] في: (خ): "الشارح".

[١٢] في: (خ): "وهذا المحل بقوله"، في: (ز): "وانحل لقوله".

[١٣] اعتمد ابن كمال باشا في هذا التقرير على قول الجرجاني: "ثُمَّ كلامه وهذا المَحْمَل لكلام الشيخ مِمَّا اختاره الشيخ محمد الشهرستاني في كتابه المسمى بنهاية الإقدام". شرح المواقف، ١٤٢/٣.

ومعنى كلام ابن كمال باشا: أنَّ الإيجي أراد تحقيق رأي الأشعري في المسألة، فحمله ووجَّهه وفسَّره وفق ما اختاره الشهرستاني بقوله: "وصار أبو الحسن الأشعري إلى أنَّ الكلام معنى قائم بالنفس الإنسانية، وبذات المتكلم، وليس بحروف ولا أصوات، وإنَّمَا هو القول الذي يجده العاقل من نفسه ويجيله في خلده، وفي تسمية الحروف التي في اللسان كلاماً حقيقياً تردد أ هو على سبيل الحقيقة، أم على طريق المجاز، وإن كان على طريق الحقيقة فإطلاق اسم الكلام عليه وعلى النطق النفسي بالاشتراك". نهاية الاقدام، ١٨١. وينظر: المصدر نفسه، ١٦٠، ١٦٣، ١٨١-١٨٥.

وقال الشهرستاني أيضاً: "ثم نقول: ليس يشكُّ العاقل أنَّ الكلام معنى من المعاني سواء كان ذلك المعنى عبارة منظومة من حروف منظومة وأصوات مقطعة أو كان صفة نفسية ونطقاً عقلياً من غير حرف وصوت". نهاية الاقدام، ١٦٠.

=

الأَحْكَام الظَّاهِريَّة[١] المَنْسُوبَة إِلَى قَوَاعِد المِلَّة"[٢] **(إِنَّ الكَلامَ يُطلَقُ عَلَى مَعْنَيَيْنِ:)** يَعنِي بالاشْتِرَاك اللَّفْظِيّ، وَمَا وَقَعَ فِي عِبَارَة بَعضِ المَشَايِخ مِنْ أَنَّه مَجَازٌ فِي اللَّفْظِيّ فَلَيْسَ مَعنَاهُ: إِنَّه غَيْرُ مَوضُوعٍ لَهُ، بَلْ[٣] إِنَّ الكَلام فِي التَّحْقِيق وَبِالذَّات اسْم للمَعنى القَائِم بالنَّفس، وَتَسْمِيَة اللَّفْظِ بِهِ وَوَضْعِه لِذَلك إِنَّمَا هُوَ بِاعتِبَار دِلالَتِه عَلَى المَعنَى، قَالَ الأَخْطَل:

إِنَّ الكَلامَ لَفِي الفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤادِ دَلِيْلاً[٤]

أَي: جُعِل الوَاصِل إِلَيْنَا مِن جِهَة اللِّسَان دَلِيلاً عَلَى الحَاصِل فِي القَلْب، فَلا نِزَاعَ لَهُم فِي الوَضْع والتَّسْمِيَة.[٥]

=

نقل ابن فورك أنَّ مذهب الأشعري في الكلام، شاهداً وغائباً، هو المعنى القائم بالنفس دون الحروف والأصوات. ينظر: مقالات الاشعري، ٦٨.

ونصَّ الباقلاني في ردِّه على من حصر الكلام بالحروف والأصوات على أنَّ الكلام هو المعنى القائم بالنفس يُعبر عنه بالأصوات المسموعة تارةً وبغيرها أخرى. ينظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ٢٨٣.

وقال الجويني: "الكلام هو القول القائم بالنفس، وإن رمنا تفصيلاً، فهو القول القائم بالنفس، الذي تدل عليه العبارات وما يصطلح عليه من الإشارات"، وقال أيضاً: "الكلام عند أهل الحق معنى قائم بالنفس، ليس بحرف ولا صوت". الإرشاد، ١٠٤، ١٢٧.

[١] في: (ز): "الظاهرة"، والمثبت هو الموافق لما في شرح المواقف.

[٢] شرح المواقف، ١٤٢/٣. وفي كلام الجرجاني ترجيح واضح لهذا المذهب.

[٣] في: (ز): " بل معناه".

[٤] هذا البيت اشتُهرت نسبته إلى الأخطل (غياث بن غوث التغلبي النصراني المتوفى سنة: سبعين من الهجرة، وهو من شعراء الدولة الأموية)، وقبله قوله: "لَا يعجبنك من خطيب خطْبَة *** حَتَّى يكون مَعَ الْكَلَام أصيلاً"، لكني لم أجده في ديوانه المطبوع، قال محمد محي الدين عبد الحميد في تحقيقه شرح شذور الذهب لابن هشام: "هذان بيتان من بحر الكامل، والبيتان للأخطل، كما قال المؤلف، وقد ذكر قوم أنَّهما لا يوجدان في ديوان شعره، وقد بحثت ديوان شعر الأخطل فلم أجدهما فيه، ووجدتهما في زياداته". ينظر: شرح شذور الذهب، ٥٢.

وقد استشهد بهذا البيت الكثير من الأعلام في مسألة كلام الله، ومنهم الإمام الأشعري كما نقله عنه ابن فورك (ت٤٠٦هـ)، ولكنه نسبه إلى الحطيئة، وكذلك ذكره الباقلاني (ت٤٠٣هـ) منسوباً إلى الأخطل، وهو عندهما: "من الفؤاد" بدل "في الفؤاد"، والاستدلال على الكلام النفسي ليس بهذا البيت فقط، ولكن دلَّ عليه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللهُ بِمَا نَقُولُ﴾[المجادلة:٨]، وقوله: ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾[الرعد:١٠]، وتقول العرب: "في نفسي كلام أريد أن أبديه لك". ينظر: مقالات الاشعري، ٦٨-٦٩. تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ٢٨٣-٢٨٤.

وقال الجويني : "العرب تطلق كلام النفس والقول الدائر في الخلد، وتقول: كان في نفسي كلام، وزورت في نفسي قولاً، واشتهار ذلك يغنى عن الاستشهاد عليه بنثر لناثر أو شعر لشاعر، ثُمَّ ذكر بيت الأخطل. الإرشاد، ١٢٧-١٢٨.

[٥] ينظر: شرح العقائد النسفية، ٤٦.

(عَلَى الكَلامِ النَّفسِيّ) أي: المعنَى القَائِم بالنَّفْس، **(وَعَلَى الكَلام اللِّسَانِيّ)** أي: الكَلام اللَّفْظِيّ، وَإِنَّمَا نَسَبَه إِلَى اللِّسَان تَنْبِيْهاً عَلَى اخْتِصَاصِه بِتِلْك الآلَة، **(وَقَدْ يُقْسَمُ الأَخِيْر إِلَى حَالَتَيْنِ لَهُ)** فيُشْتَق المُتَكَلِّم مِنَ التَّكَلُّم بِاعتِبَار كلٍّ مِنْ تَيْنِكَ الحَالَتَين عَلَى مَا نَبَّه عَلَيْهِ بتَفْصِيلهما بقَولِه: **(مَا لِلمُتَكَلِّمِ بالفِعْلِ وَمَا لِلمُتَكَلِّمِ بالقُوَّةِ)** حَيْثُ أَعَادَ لَفْظَ المُتَكَلِّم وَلَمْ يَقُلْ: مَا لَهُ بِالقُوَة.

([وَيَتَبَيَّنُ][1] الكُلُّ) أي: الثَّلاثَة المَذْكُورة مِنْ أَقْسَام الكَلام[2] **(بِالضِدِّ:)** فإِنَّ الأَشْيَاء [تَتَبَيَّن][3] بأَضْدَادِهَا.

(كَالنِّسْيَان لِلأَوَّل) فِيْهِ نَظَر؛ لأَنَّ النِّسيَان إِنَّمَا يُقَابِل الذِّكر دَوْنَ الكَلام النَّفسِيّ، وَإِنَّمَا يُقَابِلُه السُّكُوت والخَرَس البَاطِنِيَّان[4]، [٥/ب] فَكَمَا أَنَّ الكَلام لَفْظِيّ ونَفْسِيّ فَكَذَا ضِدُّه، أَعنِي: السُّكُوت[5] والخَرَس، لَكِن لَمَّا كَانَ فِي الكَلام النَّفسِيّ وَضِدِّه نَوْعُ خَفَاءٍ لَمْ يَشْتَهِر إِطْلاقُ لَفْظِهما عِنْدَ أَهْلِ العُرف واللُّغة إِلَّا عَلَى الكَلام اللَّفظِيّ وَضِدِّه.

(وَالسُّكُوتِ لِلثَّانِي) وَهُو تَرْك التَّكَلُّم مَعَ القُدْرَة عَلَيْهِ، وَبِهَذا القَيْد الأَخِيْر [يُفَارِقُ][6] الصَّمْتَ فإِنَّ القُدْرَة عَلَى التَّكَلُّم غَيرُ [مُعْتَبَرةٍ][7] فِيْهِ.

(وَالخَرَسِ لِلثَّالِثِ) وَهُوَ آفَةٌ فِي اللِّسَان لا يُمْكِن[8] مَعَهَا أَنْ يَعْتَمِدَ مَوَاضِع الحُرُوف، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ البَكَم لانْتِظَامِهِ العَارِضِيّ والأَصْلِيّ والبَكَم مَخْصُوص بالثَّانِي، قَالَ الرَّاغِب: "البَكَم اعْتِقال[9] اللِّسَان وأَصْلُه فِيمَن يُولَد أَخْرَس"،[10] وَمَنْ لَمْ يُفَرِّق بَيْنَهُما لَمْ يُحْسِن.

---

(١) في: (م): "وتبين"، وفي: (خ): "ويبيّن"، وفي: (ر، ك): "وبيَّن". وما أثبته من: (ز)، وهو الموافق لنسختي مخطوط متن الرسالة في مكتبة: (رشيد أفندي، وأسعد أفندي).

(٢) أي: الكَلامِ النَّفسِيّ، والكَلام اللِّسَانِيّ (اللَّفْظِيّ) بالفعل، والكَلام اللِّسَانِيّ(اللَّفْظِيّ) بالقوة.

(٣) في: (م، ر): "تبين"، وفي: (خ): "يتبيّن"، وما أثبته من (ز، ك).

(٤) في: (خ): "السكوة والخرس الباطنيّتان".

(٥) في: (خ): "السكوة".

(٦) في: (م): "تفارق"، وما أثبته من بقية النسخ.

(٧) في: (م، خ، ز، ك): "معتبر"، وما أثبته من: (ر).

(٨) في: (خ، ز، ك) "لا يتمكن".

(٩) في: (خ): "اعتقاد".

(١٠) تفسير الراغب الاصفهاني، ١٠٧/١.

(والمَعنَى) أي: لَفْظُ المَعنَى **(يُطْلَق عَلَى مَعنَيَيْنِ:)** هَذَا الإِطْلاق أَيْضاً بالاشْتِرَاك اللَّفظِيّ **(عَلَى المَعنَى [الَّذِي])**[١] **هُوَ مَدْلُولُ اللَّفْظِ)** بأَيّ دِلالَة كَانَت **(وعَلَى المَعنَى [الَّذِي]**[٢] **هُوَ القَائِم**[٣] **بالغَيْرِ)** والمَعنَى بِهَذَا المَعنَى مُقَابِل العَيْن الَّذِي هُوَ القَائِم[٤] بِنَفْسِه.

(فالشَّيْخُ لَمَّا قَالَ: الكَلامُ هُوَ المَعنَى النَّفسِيّ) وكَانَ المتبَادِر إِلَى الفَهْمِ مِنَ المَعنَى عِنْدَ الإِطْلاق المَعنَى الأَوَّل **(فَهِمَ الأَصْحَابُ**[٥]**)** يَعنِي: أَصْحَاب الشَّيخ وَهُم الأَشَاعِرَة **(مِنْهُ)** أَي: مِنْ[٦] كَلامِه **(أَنَّ المُرادَ مِنْهُ:)** أَي: مُراد الشَّيخ مِنْ لَفْظ المَعنَى **(مَدْلُولُ اللَّفْظِ)** وَحْده[٧] وَهُو القَدِيم عِنْدَه، وَأَمَّا العِبَارَات فَإِنَّمَا تُسَمَّى[٨] كَلامَاً [لِدِلالَتِهَا][٩] عَلَى مَا هُوَ كَلام حَقِيقِيّ **(حَتَّى قَالُوا بِحُدوثِ الأَلْفَاظِ)** زَاعِمِينَ أَنَّه مَذْهَبُه أَيْضاً عَلَى مَا أَفْصَح عَنْهُ قَولُهم[١٠]: تَحْقِيق الخِلاف بَيْنَنَا وَبَيْنَ المُعْتَزِلَة يَرْجِع إِلَى إِثْبَات الكَلام النَّفسِيّ وَنَفْيِه، وإِلَّا فَنَحْنُ لا نقولُ بِقِدم الأَلْفَاظ والحُرُوف وَهُم لا يَقُولُون بِحُدُوْثِ الكَلام النَّفسِيّ لَو ثَبَتَ عِنْدَهم.[١١]

(وَلَـهُ) أي: وَلِلَّذِي فَهِمُوهُ مِنْ كَلام الشَّيخ وَزَعَمُوا أَنَّهُ المَذْهَبُ **(لَـوَازِمُ فَاسِدَةٌ كَثِيرَةٌ:)** وَفَسَاد اللَّازِم مَلْزُومٌ لِفَسَادِ المَلْزُوم.

(كَعَدَمِ التَّكْفِيْرِ لِمُنْكِرِ) كَانَ حَقُّه أَنْ يَقُولَ: كَعَدَمِ إِكْفَار مَنْ أَنْكَر، قَالَ الإِمَام المُطَرِّزِي[١٢] فِي المُغْرِب: "الكَفْرُ فِي الأَصْل السَّتْر، ...،[١٣] والكُفْر اسْمٌ شَرْعِي ومَأْخَذُه مِن هَذَا، وَأَكْفَرَه: دَعَاهُ كَافِراً،

---

[١] ليست في: (م)، وما أثبته من بقية النسخ، وهو الموافق لنسخ مخطوط المتن الرسالة.
[٢] ليست في: (م)، وما أثبته من بقية النسخ، وهو الموافق لنسخ مخطوط المتن الرسالة.
[٣] في: (ر): "قائم".
[٤] في: (ر): "قائم".
[٥] في: (ر): "أصحابه".
[٦] "من" ليست في: (ز).
[٧] في: (خ، ز) ميِّز: (وحده) باللون الخاص بالمتن.
[٨] في: (خ): "سُمّي"، وفي: (ز): "سميت ".
[٩] في: (م، خ، ر): "لدلالته"، وما اثبته من: (ز، ك).
[١٠] في: (خ): "عند قولهم".
[١١] ينظر: شرح العقائد النسفية، ٤٤. شرح المقاصد، ١٠٠/٢.
[١٢] المُطَرِّزي، هو: أبو الفتح برهان الدين ناصر بن عبد السيد بن علي الخوارزمي المُطَرِّزي: أديب، عالم باللغة، من فقهاء الحنفية، ولد بخوارزم سنة: (٥٣٨هـ)، ولد في السنة والبلدة التي مات فيها الزمخشري، ولذلك قيل له خليفة الزمخشري، ولا سيما أنَّه كان رأساً في الاعتزال داعية له، دخل بغداد حاجّاً سنة: (٦٠١هـ) من مصنافته: (الإيضاح) في شرح مقامات الحريري، و(المصباح) في النحو، و(المعرب) في اللغة، وشرحه ورتبه في كتابه: (المغرب في ترتيب المعرب)، توفي في خوارزم سنة: (٦١٠هـ). ينظر: معجم الأدباء، ٢٧٤١/٦. الفوائد البهية، ٢١٨. الأعلام للزركلي، ٣٤٨/٧.
[١٣] وضعت هذه النقاط للدلالة على الحذف، للتنبيه على صنيع االشارح، فقد حذف بعض النص المنقول.

وَمِنْهُ: (لا تُكفُرْ أَهْلَ قِبْلَتِكَ)،[١] وَأَمَّا: (لا تُكفِّروا أَهْلَ قِبْلَتِكم)[٢] فَغَيْرُ ثَبْتٍ[٣] رِوَايَةً[٤]، وإِنْ كَانَ جَائِزاً لُغَةً"،[٥] يَعنِي: تَشْدِيد الفَاء، قَالَ الكُمَيت يُخَاطِب أَهْلَ البَيْت:

وَطَائِفَةٌ قدْ أَكْفَرُونِي [بِحُبِّكُم][٦] وَطَائِفَةٌ قَالُوا مُسِيءٌ وَمُذْنِبُ[٧]

(كَلَامِيَّةِ مَا بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ) أَيْ: دَفَّتَي المُصْحَف، إِذْ حِينَئِذٍ يَصِحُّ نَفيُ الكَلامِيَّة عَنْهُ بأَنْ يُقَال: لَيْسَ النَّظْم المُنْزَل المُعْجِزُ المُفَصَّل إِلَى السُّوَر والآيَات كَلام الله تَعَالَى[٨] **(لَكِنَّهُ عُلِمَ بالضَّرُورَةِ مِنَ الدِّيْنِ أَنَّهُ كَلامُ اللهِ تَعَالَى)** ومُوجِبه أَنْ يَكْفُرَ[٩] مُنْكِرُه ضَرُوْرَةَ أَنَّ إِنْكَارَ مَا عُلِمَ مِنَ الدِّينِ ضَرُوَرَةً[١٠] كُفرٌ، وَفِيْهِ بَحْثٌ وَهُوَ أَنَّ مَا عُلِمَ مِنَ الدِّين ضَرُوَرَةً هُوَ أَنَّ المَكْتُوب بَيْنَ دَفَّتَي المَصَاحِف[١١] نَظْمٌ مَنْسُوبٌ إِلَى الله تَعَالَى إِنْشَاءً وَاخْتِرَاعاً مُنْقَطِع النِّسْبَة [٦/أ] عَنْ البَشَر إِذْ لا دَخَل لَه[١٢] فِيهِ لا إِيْجَاداً وَلا كَسْباً، وَأَمَّا أَنَّه مَنْسُوب إِلَيهِ تَعَالَى نِسْبَةَ سَائِر الصِّفَات القَائِمَة بِذَاتِهِ تَعَالَى فَلَيْسَ هُوَ مِمَّا عُلِمَ من الدين ضَرُوَرَةً، واللَّازِم مِمَّا ذُكِرَ إِنَّمَا هُوَ الثَّانِي دُوْنَ الأَوَّل، فاللَّازِم حِينَئِذٍ[١٣] غَيرُ فَاسِد بِذَلِك الفَسَاد، والفَاسِد[١٤] غَيْرُ لازِم.

---

[١] صنيع المطَرِّزي يوحي بأنَّ هذا النص حديث ثابت، وهو ليس بمذكور في شيء من كتب السنة المعروفة، وإنَّما يتداوله أصحاب المعاجم اللغوية، في الكلام على جذر: (كفر).

[٢] تمام الحديث: ((لا تُكَفِّرُوا أَهْلَ قِبْلَتِكُمْ وَإِنْ عَمِلُوا الْكَبَائِرَ، وَصَلُّوا مَعَ كُلِّ إِمَامٍ وَجَاهِدُوا مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ وَصَلُّوا عَلَى كُلِّ مَيِّتٍ)). سنن الدارقطني، باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه، ٢/٤٠٣-٤٠٤، رقم: (١٧٦٦). قال ابن المُلقن: "وهذا إسناد ضعيف"، ثُمَّ بيَّن أقوال العلماء في رواته. ينظر: البدر المنير، ٤/٤٦٠-٤٦١.

[٣] في: (خ، ك): "مثبت"، وفي: (ر): "ثابت"، وما أثبته هو الموافق للنص في كتاب: (المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب).

[٤] في: (ر): "براوية".

[٥] المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب، ٢/٢٢٤-٢٢٥.

[٦] ليست في: (م)، وما أثبته من بقية النسخ.

[٧] جاء شطر البيت في الديوان المطبوع هكذا: "فَطَائِفَةٌ قدْ أَكْفَرَتنِي بِحُبِّكُم" ينظر: ديوان الكميت بن زيد الأسدي، ٥١٩.

[٨] قال التفتازاني: "فإن قيل: لو كان كلام الله تعالى حقيقة فى المعنى القديم، مجازاً فى النظم المؤلف، لصح نفيه عنه بأن يُقال: ليس النظم المنزل المعجز المفصل إلى السور والآيات كلام الله تعالى، والاجماع على خلافه". شرح العقائد النسفية، ٤٥-٤٦.

[٩] في: (ر): "تكفير"، بدل: "ان يكفر".

[١٠] "ضرورة" ليست في:(ر).

[١١] في: (ز): "المصاحب"، وفي: (ر): "المصحف".

[١٢] "له" ليست في: (ك).

[١٣] "حينئذ" ليست في: (ز).

[١٤] في: (ز): "والفساد"، وليست في: (خ).

(وَكَلُزُومِ عَدَمِ المُعَارَضَةِ) صَوَابُه وَكَعَدَمِ المَعَارِضَة؛ لأَنَّ التَّمثِيل لـلَّازِم لا للّزُوم **(والتَّحَدِّي بِالكَلَامِ)** أَي: بِكَلام الله تَعَالَى الحَقِيقِي [مع القَطْع][1] بأَنَّ ذَلِك إِنَّمَا يُتَصَوَّر فِي النَّظْم المُؤَلَّف المُفَصَّل إِلَى السُّوَر[2] إِذْ لا مَعنَى لِمُعَارَضَةِ الصِّفَة القَدِيمَة وَدَعوَة المُنْكِرِين إِلَى الإِتْيَان بِمِثْلِهَا،[3] إِذْ يَتَّجِه عَلَيْهِ أَنَّ تِلْكَ الصِّفَة عِبَارَة عَنْ المَعَانِي المُتَنَاسِقَة المَدْلُولَة للأَلفَاظ المُتَرَتِّبَة، فَكَيْفَ لا يُتَصَوَّر مِنَ البَشَر تَنْسِيق المَعَانِي عَلَى وَجْهٍ بَلِيْغٍ [يَبْلُغ][4] رُتْبَتَهَا فِي البَلاغَة وإِنْ لَمْ [تَكُن][5] قَدِيمَةً مِثْلَهَا، عَلَى أَنَّهُم يُنْكِرُون قِدَمَها وَيَزْعُمُونَ أَنَّهَا مِنْ تَرْتِيْبِ النَّبِيِّ [صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ][6]، وَالمَقْصُودُ مِنَ التَّحَدِي إِلزَامُهم وتَعْجِيْزهم لا طَلَب إِتيَان مِثْلها حَقِيْقَة، بَلْ لأَنَّ المُعْجِزَة مِنْ شَرَائِطِهَا أَنْ لا[7] تَكُون مُتَقَدِّمَة عَلَى التَّحَدِي لِمَا تَقَرَرَ فِي مَوضِعِه أَنَّ دِلالَتَهَا عَلَى صِدْق مُدَّعِيّ النُّبُوة لِكَونِهَا تَصْدِيقاً فِعْلِيّاً مِنَ الله تَعَالَى، وَلا يُعْقَل[8] التَّصْدِيق قَبْلَ الدَّعْوَى، قِيلَ: وَكَعَدَم كُون المَقْرُوء والمَحْفُوظ[9] كَلامه حَقِيقَة، ولا يَذْهَب عَلَيكَ أَنَّ مَا ذُكِرَ[10] أَوَّلاً مَرْجِعُه إِلَى هَذَا لِمَا نبَّهْتُ عَلَيْهِ ثَمَّةَ[11] مِنْ أَنَّ المُرَادَ بِمَا بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ المَكْتُوب فِي المَصَاحِف وَهُوَ المَقْرُوء والمَحْفُوظ مِنَ الأَلْفَاظ؛ لأَنَّ الكِتابَة تَصْوِير اللَّفْظ بِالنُّقُوش المَخْصُوصَة[12]، فالمَكْتُوب هُوَ اللَّفْظ وإِنْ كَانَ الثَّابِت هُوَ النُّقُوش[13] فِي المُصْحَف.

---

[1] فـي: (م، خ، ر، ك): "لا للقطـع"، وفـي: (ز): "لا للقطعـي"، والسـياق يقتضـي حـذف حـرف النفـي: (لا)، فـإنَّ مقصود الشارح بيان أنَّ المعارضة والتحدي إنَّما هو بالكلام الحقيقي، وليس بالصفة القديمة، والله أعلم.
كذا قلت ثُمَّ وجدت النص في شرح العقائد النسفية هكذا: "المعجز المُتحدَى به هو كلام الله تعالى حقيقة، مع القطع بأنَّ ذلك كما يتصور ...". شرح العقائد النسفية، ٤٦. والحمد لله على توفيقه.

[2] في: (ز): "السور والآيات".

[3] أي أنَّ تفسير صفة الكلام بأنَّها (مدلول اللفظ) فقط يؤدي إلى عدم المعارضة والتحدي؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن تكون المعارضة والتحدي بالصفة القائمة بذات الله تعالى، وهذا لا يُتصور وقوع التحدي فيه.

[4] ليست في: (م)، وفي: (خ، ك): "بلغ"، وما أثبته من: (ز).

[5] في: (م، خ، ز): "يكن"، وما أثبته من: (ر، ك).

[6] في: (م، ك): "عليه السلام"، وفي: (ر):عليه الصلاة والسلام"، وما أثبته من: (خ، ز).

[7] "لا" ليست في: (ر).

[8] في: (خ): "لا بفعل"، وفي: (ر، ك): "ولا يقبل".

[9] في: (ر): "والملفوظ ".

[10] في: (ر): "ذكروا.

[11] في: (ز): "عنه"، بدل: "ثمة".

[12] قوله: "والمحفوظ من الألفاظ؛ لأنَّ الكتابَة تصوير اللَّفظ بالنقوش المخصوصة" سقطت من: (ز).

[13] في: (ز): "المنقوش".

(بَلْ نَقُولُ:)[١] مَا فِي قَولِه[٢]، فالشَّيخ[٣] لَمَّا قَالَ: "الكَلام" الخ[٤] مِنَ التَّقْرِيع عَلَى مَا تَقَدَّم[٥] مِنَ التَّفْصِيل إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَار هَذَا الإِضْرَاب، وَإِلَّا فَلا وَجْهَ لِتَفْرِيع[٦] الفَهْم المَذْكُور عَلَيْهِ، فَإِنَّه عَلَى تَقْدِير عَدَم إِطْلاق المَعنَى عَلَى المَعنَيَيْنِ[٧] يَكُون فَهْم مَا ذُكِرَ مِنَ كَلام الشَّيخ أَظْهَر كَمَا لا يَخْفَى **(المُرَادُ بِهِ)** يَعنِي: مُرَاد الشَّيخ مِنَ المَعْنَى فِي قَولِه: "الكَلامُ هُوَ المَعنَى النَّفسِيّ": **(الكَلَامُ النَّفسِيّ بِالمَعنَى الثَّانِي)** صَوَابُه: المَعنَى بِالمَعنَى الثَّانِي[٨]؛ لأَنَّ المَعنَى الثَّانِي للمَعنَى لا للكَلام **(شَامِلاً لِلَّفْظِ والمَعنَى)** المُقَابِل لَهُ **(قَائِمَاً بِذَاتِ اللهِ تَعَالَى)** وَهُوَ قَدِيمٌ؛[٩] لأَنَّ اللَّفْظ القَائِم بالنَّفْس لَيْسَ بِمُرَتَّب الأَجْزَاء فِي نَفْسِه، لا بِمَعنَى أَنَّه لَيْسَ بَيْنَ أَجْزَائِهِ تَرتُّب[١٠] وَضْعِيّ وَهَيْئَة تَأَلِيْفِيَّة؛ لأَنَّ الحُرُوفَ بِدُوْنِهِ لا تَكُون[١١] كَلِمَة، والكَلِمَات بِدُوْنِهِ لا تَكُون كَلامَاً، والدِّلالَة عَلَى المَعَانِي الوَضْعِيَّة والمَزَايَا الخِطَابِيَّة لا [تَتِمُّ][١٢] بِدُوْنِهِ، بَلْ بِمَعنَى أَنَّه لَيْسَ بَيْنَهَا تَرَتُّب[١٣] فِي الوُجُود وَتَعَاقُب فِيهِ حَتَّى يَكُونَ

---

[١] في: (ز) لم يُميِّز: (بَلْ نَقُولُ) باللون الخاص بالمتن.

[٢] في: (م): ميَّز: (ما في قوله) باللون الخاص بالمتن.

[٣] أي: الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله.

[٤] ليست في: (ر).

[٥] في: (ز): "سبق".

[٦] في: (ك): "تفريعهم".

[٧] في: (ر): "معنيين".

[٨] يقصد المعنى الثاني من مفهوم المعنى، قال المصنف الايجي: (والمَعنَى: يُطلَق عَلَى مَعْنَيين: عَلَى المَعنَى الَّذِي هُوَ مَدْلُولُ اللَّفْظِ، وعَلَى المَعْنَى الَّذِي هُو القائمُ بالغَيْرِ)، فالكلام النفسي هو المعنى الثاني، أي: "المَعْنَى الَّذِي هُو القائمُ بالغَيْرِ"، في حين فهم الأشاعرة أنَّ الكلام النفسي هو المعنى الأول (مدلول اللفظ) وحده، والظاهر أنَّ الشارح يقصد أنَّ قول المصنف: (المُرادُ بِهِ الكَلامُ النَّفسِيّ بالمَعنَى الثَّانِي) غير صحيح والصواب أن يقول: المراد بالكلام النفسي: المعنى بالمعنى الثاني، وهو: "المَعنَى الَّذِي هُو القائم بالغَيْرِ"، والله اعلم.

[٩] قال التفتازاني: "وذهب بعض المحققين: الى أنَّ المعنى في قول مشايخنا: كلام الله تعالى معنى قديم، ليس في مقابلة اللفظ، حتى يراد به مدلول اللفظ ومفهومه، بل فى مقابلة العين، والمراد به: ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات، ومرادهم: أنَّ القرآن اسم للفظ والمعنى شامل لهما، وهو قديم، ولا كما زعمت الحنابلة من قدم اللفظ المؤلف المرتب الأجزاء، فانَّه بديهي الاستحالة، للقطع بأنَّه لا يمكن التلفظ بالسين من بسم الله، إلا بعد التلفظ بالباء، بل بمعنى أنَّ اللفظ القائم بالنفس، ليس مرتب الأجزاء في نفسه، كالقائم بنفس الحافظ، من غير ترتب الأجزاء وتقدم البعض على البعض والترتب إنَّما يحصل فى التلفظ والقراءة، لعدم مساعدة الآلة". شرح العقائد النسفية، ٤٦.

وقوله: "والمراد به: ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات"، أي: والمراد أنَّ الكلام معنى في مقابل العين، ومن ثَمَّ فالكلام لا يقوم بذاته، كما هو شأن سائر الصفات، فهي قائمة بذات الله لا بذاتها، والله أعلم.

[١٠] في: (ك): "ترتيب".

[١١] في: (خ): "يكون".

[١٢] في: (م، خ): "يتم"، وما أثبته من: (ز، ر، ك).

[١٣] في: (ك): "بينهما ترتيب".

وُجُودُ بَعْضَهَا مَشْرُوطَاً[١] بانْقِضَاءِ بَعضٍ آخَرَ كَمَا فِي القِرَاءَةِ لِعَدَمِ مُسَاعَدَةِ الآلَة فإنَّه لا يُمْكِنُنَا [أنْ نتَلَفَّظ[٢] بِبَعضِ الحُروُف مَا لَمْ نَفْرُغَ عَنْ بَعضِهَا لِعَدَمِ مُسَاعَدَةِ لِسَانِنَا][٣] للتَّلَفُّظ بِجَمِيْعِ الحُرُوف مَعَاً[٤] بِخِلاف وُجُودها فِي ذَاتِ البَارِي تَعَالَى [٦/ب] فَإنَّ وُجُودَ جَمِيْعَهَا هُنَاك مَعَاً لازِمٌ لِذَاتِهِ تَعَالَى دَائِمٌ[٥] بِدَوَامِهِ[٦] فَلا يَلْزَم حُدُوث شَيء مِنَهَا، وَيُرْشِدُك إلَى إمْكَان[٧] مَا ذُكِرَ وُجُود الأَلْفَاظ فِي نَفْسِ الحَافِظِ فَإنَّ جَمِيْعَ الحُرُوفِ بِهَيْئَاتِها[٨] التَّأْلِيْفِيَّة العَارِضَة لمُفْرَدَاتِها وَمُرَكَّبَاتِها مَحْفُوظَة فِي نَفْسِهِ مُجْتَمِعَة الوُجُود فِيهَا لَيْسَ وُجُودُ بَعضِهَا مَشْرُوطَاً بانْقِضَاءِ البَعضِ وانْعِدَامه عَنْ نَفْسِهِ.

وَالفَرْقُ بَأَنَّ وُجُودَ الحُرُوفِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ فِي ذَاتِ اللهِ تَعَالَى بالوُجُودِ العَيْنِيّ وَفِي نَفْسِ الحَافِظِ بالوُجُودِ الظِّلِّيّ الخَيَالِيّ لا يَضُرُّ المَقْصُود بالإرشَاد كَمَا لا يَخَفْى عَلَى ذَوي الرَّشَاد، وَبَهَذَا التَّفْصِيل انْدَفَعَ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّه إذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ أَجْزَاء اللَّفْظ تَرَتُّب[٩] لا يُوْجَد فَرْقٌ بَيْنَ مَلَعَ وَلَمَعَ وَنَظَائِرَهُما، وَاتَّضَحَ فَسَادُ مَا قِيلَ[١٠]: "وَهُوَ قَدِيمٌ[١١] لا كَمَا زَعَمْتِ الحَنَابِلَة مِنْ قِدَم [اللَّفْظ][١٢] المُؤَلَّف المُرَتَّب الأَجْزَاء، فإنَّه بِدِيْهِيّ الاسْتِحَالَة لِلْقَطْعِ بأَنَّه لا يُمْكِن التَّلَفُّظ بالسِّين مِنْ: بِسْمِ الله إلَّا بِعدَ التَّلَفُّظ بالبَاء"؛[١٣] لأَنَّ مَنْشَأَه[١٤] عَدَمُ الوُقُوف عَلَى مَعنَى التَّرَتُّب[١٥] الَّذِي أَثْبَتَه الحَنَابِلَة فَإنَّ مُرَادَهُم مِنَ التَّرْتِيْب[١٦] المَذْكُور التَّرْتِيْب[١٧] فِي الوَضْع لا التَّرْتِيْب[١٨] فِي الوُجُود.[١٩]

---

[١] في: (خ): "مشروطة".

[٢] في: (خ): "يتلفظ".

[٣] سقطت من: (م)، وما أثبته من بقية النسخ.

[٤] في: (خ): "حسًّا" بدل: "معاً".

[٥] في: (ز): "ودائم".

[٦] في: (خ): "بذاته" بدل بدوامه.

[٧] في: (ز): "مكان".

[٨] في: (ر): "بجميع هيئاتها".

[٩] في: (ك): "ترتيب".

[١٠] القول للتفتازاني.

[١١] وهو قديم: أي: اللفظ قديم ولكن ليس على الوجه الذي ذهب إليه الحنابلة.

[١٢] في النسخة كلها: [النظم]، وما أثبته هو الموافق لما في شرح العقائد النفسية.

[١٣] شرح العقائد النسفية، ٤٦.

[١٤] في: (خ، ك): "لأنَّ منشأ".

[١٥] في: (ز، ك): "الترتيب".

[١٦] في: (ز، ك): "الترتيب".

[١٧] في: (ز، ك): "الترتيب".

[١٨] في: (ز، ك): "الترتيب".

[١٩] قول الشارح: "واتضح فساد ما قيل: ..."، فيه نظر من وجهين: الأول: نفي الشارح مقالة الحنابلة بقدم اللفظ نفسه، كيف لا وقد قالوا بقدم والحرف والصوت والجلد والغلاف والمصحف المكتوب نفسه، كما نقل ذلك الشارح نفسه. والثاني: =

وَأَمَّا مَا قِيلَ: إِنَّ قِيَامَ الحَرْفِ[١] والصَّوتِ[٢] بِذَاتَ الله[٣] تَعَالَى لَيْسَ بِمَعقُول[٤] وإِنْ كَانَ غَيرَ مُرتَّب[٥] الأَجْزَاء كَحَرْف وَاحِدٍ مَثَلاً،[٦] فَإِنْ أُرِيْدَ بِهِ[٧]: إِنَّ كَيْفِيَة قِيَامِهِ بِهِ[٨] غَيرُ مَعقُولَة فَلا كَلامَ فِيْهِ، وَإِنْ[٩] أُرِيْدَ[١٠] أَنَّه لا يَجُوزُ ذَلِكَ[١١] عَقْلاً كَمَا هُوَ الظَّاهِر مِنْ مَسَاقِ كَلامِهِ فَلا نُسَلِّم ذَلِكَ، فإِنَّه لَمَّا جَازَ قِيَامُه بِبَعضِ المَوجُوداتِ فَلِمَ لا يَجُوزُ قِيَامُه بِذَاتِهِ تَعَالَى؟! وَلابُدَّ لِنَفْيِ ذَلِكَ مِنْ دَلِيْلٍ.

(وَهُوَ مَكتُوبٌ فِي المَصَاحِفِ) المَصَاحِفِ جَمْعُ مُصْحَف وَهُوَ [مِنْ][١٢] أُصْحِف بالضَّمِّ، أَي: جُعِلَتْ[١٣] فِيهِ الصُّحُف، والصُّحُف جَمْعُ: صَحِيْفَة[١٤]، قَالَ الفَرَّاء: "اسْتَثْقَلَتِ العَرَبُ الضَّمَّةَ فِي حُرُوف[١٥] فَكَسَرُوا مِيْمَهَا، وَأَصْلُها الضَّمُّ"، وَعَدَّ مِنْهَا المُصْحَف،[١٦] وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ المَكْتُوب هُوَ الأَلْفَاظ دُوْنَ النُّقُوش؛ لأَنَّ مَعنَى الكِتَابة تَصْوِير اللَّفْظ بِحُرُوفِ [هجائه][١٧].[١٨]

=

زعمه أنَّ التفتازاني (من غير تصريح باسمه) لم يقف على معنى التَّرَتُّب الَّذِي أَثْبَتَه الحنابلة، فإن كان يعني أنَّ التفتازاني لا يعرف مقالة الحنابلة فهذا عجيب، وقد أجبتُ عنه في الوجه الأول، وأمَّا إذا كان يعني أنَّ التفتازاني لا يُميِّز بين الترتيب في الوضع والتريب في الوجود، كما هو الظاهر فهو أعجب، كيف وقد اقتبس الشارح نفسه كلام التفتازاني في تفسير قول مشايخ الأشاعرة المتقدمين: "كلام الله تعالى معنى قديم". ينظر: شرح العقائد النسفية، ٤٦.

(١) في: (خ، ز): "الحروف".

(٢) في: (ك): "أو الصوت".

(٣) في: (خ، ز، ك): "بذاته".

(٤) في: (ر): "بمتصور ".

(٥) في: (ر): "مترتب ".

(٦) الكلام للتفتازاني. ينظر: شرح المقاصد، ١٠١/٢.

(٧) "به" ليست في: (ز).

(٨) "به" ليست في: (خ).

(٩) في: (ز): "فإن".

(١٠) في: (ك): "أريد به".

(١١) "ذلك" ليست في: (ر).

(١٢) ليست في: (م)، وما أثبته من بقية النسخ.

(١٣) في: (ز): "جمعت".

(١٤) في: (ك): "الصحيفة".

(١٥) "حروف" ليست في: (ر).

(١٦) لم أجد كلام الفرَّاء في كتبه المتوافرة: (معاني القرآن)، (المقصور والممدود)، (كتاب فيه لغات لقرآن)، ولكن نقله عنه مصنفين عدة، منهم: ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) في: اصلاح المنطق، (باب: مُفْعَل ومِفْعَلٍ)، ٩٤. وابن منظور في: لسان العرب، مادة (صحف)، ١٨٦/٩.

(١٧) في: (م، خ): "هجائية"، وما أثبته من: (ز، ر، ك).

(١٨) ينظر: شرح المقاصد، ١٠٢/٢.

(مَقْرُوءٌ بالأَلْسِنَةِ) يُقَال: قَرَأَ القَارِئ أَيْ: جَمَعَ الحُرُوف بَعضَهَا إِلَى بَعضٍ فِي لَفْظٍ[١]، قَالَ الزَّجَاج: "وَالَّذِي عِنْدَي فِي حَقِيقَة[٢] هَذَا أَنَّ القُرْء[٣]: الجَمْعُ فِي اللُّغَة[٤] مِنْ قَولِهُم: [قَرَيْتُ][٥] المَاءَ فِي الحَوضِ، وَقَرأْتُ القُرْآنَ لَفَظْتُ بِهِ مَجْمُوعاً".[٦]

(مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ) أَرَادَ بِالصُّدُور مَا فِيهَا مِنَ القُلُوب، وَهَذَا عَلَى أَصْل أَهْلِ[٧] السُّنَّة والجَمَاعَة مِنْ أَنَّ مَحَلَّ العِلْم وَمَوضَعَ الحِفْظ هُوَ القَلْب لا الدِّمَاغ كَمَا زَعَمَتْهُ[٨] الفَلاسِفَة، وَيَرُدُّهُ النُّصُوص الظَّاهِرَة مِنَ الآيَات والأَحَادِيْث[٩].[١٠]

(وَهُوَ غَيْرُ القِرَاءَةِ وَالكِتَابَةِ وَالحِفْظِ الحَادِثَةِ) كَانَ مُقْتَضَى السِيَاق تَقْدِيم الكِتَابَة، وَإِنَّمَا قَدَّم القِرَاءَة [٧/أ] لِمَكَان[١١] قَوْلِهِ: **(كَمَا هُوَ [المَشْهُور]**[١٢] **مِنْ**[١٣] **أَنَّ القِرَاءَة غَيْرُ المَقْرُوءِ)**[١٤] وَلا شُبْهَةَ[١٥] فِي هَذِهِ المُغَايَرَة فَإِنَّهَا أَظْهَر مِنْ أَنْ [تَخْفَى][١٦] إِنَّمَا الشَّأْنُ فِي اسْتِلْزَام حُدُوثِ الأَوَّل

---

[١] في: (ز): "اللفظ".

[٢] "حقيقة" ليست في: (ر).

[٣] في: (خ): "القراء"، وفي: (ز): "القراءة"، وفي: (ر): "القراة".

[٤] "في اللغة" ليست في: (خ).

[٥] في النسخ كلها: (قرات)، ما أثبته من معاني القرآن للزجاج، ٣٠٥/١.

[٦] يبدو أنَّ الشارح نقل النص بالمعنى إذ أصله هكذا: "والذي عندي أن القرءَ في اللغة الجمع، وأنَّ قولهم: قَرَيْتُ الماءَ في الحوض من هذا، وإن كان قد أُلْزِمَ الماء فهو – جمعته، وقولك قرأت القرآن أي لفظت به مجموعاً". معاني القرآن للزجاج، ٣٠٥/١.

[٧] "أهل" ليست في: (ر).

[٨] في: (ر): "زعمت".

[٩] في: (ز): "والاحاديث الباهرة".

[١٠] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[سورة الحج: ٤٦]. وقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((أَلا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ، فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلا وَهِيَ الْقَلْبُ)). متفق عليه. صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، صحيح البخاري، ٢٠/١، رقم: (٥٢). صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، ١٢١٩/٣، رقم: (١٥٩٩).

[١١] في: (ز): "لِما كان".

[١٢] في: (م، ك): "مشهور"، وما أثبته من: (خ، ز، ر)، وهو الموافق لنسخ مخطوط المتن الرسالة.

[١٣] "من" ليست في: (ز).

[١٤] في: (خ) لم يُميِّز: (كَمَا هُوَ المَشْهُور مِنْ أَنَّ القِرَاءَة غَيْرُ المَقْرُوءِ) باللون الخاص بالمتن.

[١٥] في: (خ، ر، ك): "لا شبهة".

[١٦] في: (م، خ، ز): "يخفى"، وما اثبته من: (ر، ك).

حُدُوثَ[١] الثَّانِي، فَكَانَ حَقُّه أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهَذَا وَيَقُول[٢] كَمَا قَالَ غَيْرُه[٣]: "المَقْرُوءُ قَدِيْمٌ والقِرَاءَة حَادِثَة".[٤]

(وَقَوْلِهُم:)[٥] يَعنِي: فِي مَقَام الاسْتِدْلال عَلَى حُدُوثِ الكَلام اللَّفْظِيّ: **(إِنَّهُ مُرَتَّب الأَجْزَاءِ)**[٦] بِحَيثُ لا يُوجَد الثَّانِي مِنْهَا مَا لَمْ يَنْقَضِ الأَوَّل فَالمُرَكَب مِنْهَا لا يَكُونُ إِلَّا حَادِثاً.

(قُلْنَا: لا نُسَلِّمُ) لُزُومَ التَّرتُّب[٧] بالمَعنَى بالوَجْه المَذْكُور للكَلام اللَّفْظِيّ، **(بَلْ المَعنَى الَّذِي فِي النَّفْسِ)** أَرَادَ بالمَعنَى القَائِم بِالغَير، يَعنِي: اللَّفْظ الحَاصِل فِي النَّفْس **(لا تَرَتُّبَ[٨] فِيْه)** بِحَسَب الوُجُود **(وَلَا تَقَدُّمَ وَلَا تَأَخُّرَ)** تَفْسِير وَتَعيين[٩] للمُرَاد مِنْ نَفْيِ التَّرْتِيْب[١٠]، يَعنِي: لا تَقَدُّمَ وَلَا تَأَخُّرَ بَيْنَ أَجْزَائِهِ فِي الوُجُود وإِنْ كَانَ بَيْنَهَا[١١] تَرتُّبٌ فِي الوَضْعِ، **(كَمَا هُوَ قَائِم بِنَفْسِ الحَافِظِ ولا تَرَتُّبَ[١٢] فِيْه)**[١٣]، قَدْ[١٤] مَرَّ مَا فِي هَذَا التَّنْظِير مِنَ التَّفْصِيل وَتَقْرِيْر مَا يَنْدَفِع بِهِ وَالقَالَ والقِيْل[١٥].

(نَعَمْ) جَوَابُ سُؤَال لا يَخْفَى تَقْرِيْره[١٦] عَلَى الفَطِن **(التَّرتُّبُ[١٧] إِنَّمَا يَحْصُل فِي التَّلَفُّظِ)** فَإِنَّ تَلَفُّظَنَا كَلِمَة[١٨] ذَات جُزْئَيْن لا يَكُون إِلَّا بِتَدْرِيجٍ فيُقدَّمُ أَحَدُ جُزْئَيْهَا عَلَى الآخَر فِي الوُجُودِ؛ **(لِعَدَمِ مُسَاعَدَةِ الآلَة)** بالتَّلفُّظ[١٩] دَفْعَةً فَاللَّازم حُدُوث التَّلَفُّظ.

---

[١] في: (خ، ز): "بحدوث"، في: (ر، ك): "لحدوث".
[٢] في: (ز): "أو يقول".
[٣] وهو التفتازاني.
[٤] شرح العقائد النسفية، ٤٦.
[٥] في: (ر) لم يُميِّز: (وَقَوْلِهُم) باللون الخاص بالمتن.
[٦] في: (ر): "انها مرتبة الاجزاء".
[٧] في: (ز، ك): "الترتيب".
[٨] في: (ر): "لا ترتيب".
[٩] في: (ر): "تبيين".
[١٠] في: (خ): "الترتب".
[١١] في: (خ، ر): "بينهما".
[١٢] ف: (ك): "ترتيب".
[١٣] في: (م، خ) لم يُميِّز: (كَمَا هُوَ قَائِم بِنَفْسِ الحَافِظِ ولا تَرتِيْب فِيْه) باللون الخاص بالمتن.
[١٤] في: (ز): وقد".
[١٥] في: (ر): "والقيل القال".
[١٦] في: (ر): "تقديره".
[١٧] ف: (ك): "ترتيب".
[١٨] في: (خ): "تلفظت كلمة"، وفي: (ز): "تلفظ كلمة"، وفي: (ر): "تلفظنا بكلمة".
[١٩] في: (ر): "في التَّلفظ ".

(وَمَنْ سَمِعَ مِنَ اللهِ تَعَالَى) يَعنِي: كَلامه **(سَمِعَ غَيْرَ مُرتَّب الأَجْزَاء)** أَي: سَمِعَه بِلا تَدْرِيْجٍ وَتَرْتِيْب[١] فِي الوُجُود لا أَنَّه[٢] سَمِعَه بِلا تَرْتِيْبٍ وَضْعِيّ أَيْضَاً لِمَا عَرَفْتَ أَنَّه فَاسِد، ذَهَبَ الشَّيخُ الأَشْعَرِي[٣] إِلَى أَنَّ الكَلام القَدِيم الَّذِي هُوَ صِفَةُ اللهِ تَعَالَى يَجُوزُ أَنْ يُسْمَع، وَمَنَعَهُ الأُسْتَاذ أَبُو اسْحَاق [الأَسْفَرَايِينِيّ][٤]، وَهُوَ اخْتِيَار الشَّيخ أَبِي مَنْصُور المَاتُرِيْدِي رَحِمَهُ اللهُ[٥]، فِعِنْدَهُمَا مَعنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ**﴾،[٦] حَتَّى يَسْمَعَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، كَمَا يُقَال: سَمِعْتُ الحَادِثَة [الفُلانِيَّة][٧].

وَلَمَّا اتَّجَهَ عَلَيْهِ أَنْ يُقَال: لَمَّا كَانَ مَعنَى سَمَاع كَلام اللهِ تَعَالَى سَمَاع مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَكُلٌّ مِنَّا قَدْ سَمِعَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَمَا مَعنَى اخْتِصَاص مُوسَى عَلَيْهِ السَّلام[٨] باسْمِ الكَلِيم؟ أَجَابَا عَنْهُ: بِأَنَّه عَلَيْهِ السَّلام[٩] سَمِعَ صَوْتاً دَالّاً عَلَى كَلامَه تَعَالَى مَخْلُوقاً لَهُ مِنْ غَيرِ مَدْخَل كَسْبٍ لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادَه وإِنْ كَانَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدةٍ.

وَقِيَل: سَمِعَه بِصَوتٍ مِن جَمِيْعِ الجِهَاتِ، واخْتَارَ الإِمَام الغَزَالِي أَنَّه عَلَيْهِ السَّلام[١٠] سَمِعَ كَلامَه الأَزَلِيّ مِنْ غَيرِ صَوتٍ وَلا حَرْفٍ،[١١] كَمَا [تُرى][١٢] فِي الآخِرة ذَاتِه تَعَالَى بِلا كَمٍّ وَلا كَيفٍ.[١٣]

---

[١] في: (ر): "بلا ترتيب وتدريج".

[٢] في: (خ): "لانّه".

[٣] "الأشعري" ليست في: (ر).

[٤] في: (م): "اسفراني"، وفي: (خ، ز): "الاسفرائي"، وفي: (ر): "الاسفرايني"، وفي: (ك): "الاسفريني"، وما أثبته هو الصواب؛ لأنَّه نسبة إلَى: أَسْفَرَايين: بالفتح ثُمَّ السكون، وفتح الفاء، وراء، وألف، وياء مكسورة، وياء أخرى ساكنة، ونون، بلدة من نواحي نيسابور على منتصف الطريق من جرجان، واسمها القديم مهرجان، سمّاها بذلك بعض الملوك لخضرتها ونضارتها، ويُنسب لها أعلام عدة منهم أبو اسحاق الاسفراييني. ينظر: معجم البلدان، ١/١٧٧.
وحالياً هي: مدينة إيرانية تقع في محافظة خراسان الشمالية. ينظر موسوعة ويكيبيديا: https://2u.pw/8zFhKJRV

[٥] "رحمه الله " ليست في بقية النسخ.

[٦] سورة التوبة، من الآية: (٦).

[٧] في: (م): "الفانية"، وما أثبته من بقية النسخ.

[٨] في (ز): "عليه الصلاة السلام"، وليست في: (ر).

[٩] "عليه السلام" ليست في: (ز).

[١٠] في (ز): "عليه الصلاة السلام".

[١١] ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد، ٧١-٧٢.

[١٢] في: (م، خ، ز، ك): "يرى"، وما أثبته من: (ر).

[١٣] اعتمد الشارح في شرح ما يتعلق بسماع كلام الله تعالى على التفتازاني في شرح المقاصد، ٢/١٠٤-١٠٦، وشرح العقائد النفسية، ٤٥-٤٦. وينظر: الإبانة عن أصول الديانة، ١٠٠-١٢. التوحيد للماتريدي، ٥٨-٥٩. تفسير الماتريدي، ٣/٤٢٠، ٥/٣٠١-٣٠٢، ١٠/٣٦٩. الإرشاد، ١٣٤. تبصرة الأدلة، ١/٤٨٦-٤٩٠.

(لِعَدَمِ احْتِيَاجِه إِلَى الآلَة)[١] فإِنَّ كَلامَه تَعَالَى مِنْ غَيرِ لَهَاة[٢] وَلا لِسَان كَمَا إِنَّ سَمْعَه مِنْ غَيرِ أَصْمِخَة وَلا آذَانٍ، وَإِنَّ بَصَرَه مِنْ غَيرِ حَدَقَةٍ وَلا أَجْفَانٍ، وَإِنَّ إِرَادَتَه مِنْ غَيرِ قَلْبٍ وَلا جِنَانٍ، وَعِلْمَه[٣] مِنْ [غَيرِ][٤] اضْطِرَارٍ[٥] وَلا نَظَرٍ فِي بُرْهَانٍ، [٧/ب] وَإِنَّ حَيَاتَه مِنْ غَيرِ بُخَارٍ فِي تَجْوِيْف قَلْبٍ حَدَثَ عَنْ امْتِزَاجِ الأَرْكَان،[٦] **(وَهُوَ الَّذِي هُوَ حَادِثٌ)** الضَّمِيْر عَائِدٌ عَلَى التَّلَفُّظ المَارِّ ذِكْرُهُ.

([وَتُحْمَل][٧] الأَدِلَّة الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الحُدُوث)[٨] فِي هَذِهِ[٩] المَسْأَلَة الَّتِي يَتَمَسَّك[١٠] بِهَا المُنْكِرُونَ [لِقِدَمِ][١١] الكَلام اللَّفْظِيّ مِنَ المُعْتَزِلَة والأَشَاعِرَةِ الغَافِلِيْن[١٢] عَنْ مَعنَى كَلامِ الشَّيخ فِي هَذَا المَقَام **(عَلَى حُدُوثِهِ)** أَيْ: عَلَى حُدُوثِ التَّلَفُّظ، والمُرَاد مِنْ حَمْلِ الأَدِلَة صَرْفُهَا عَنْ مَدْلُولِهَا الظَّاهِر، وَلا يَذْهَب عَلَيكَ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَيَسَّر فِي أَدِلَّتِهِم النَّقْلِيَّة دُوْنَ العَقْلِيَّة فَإِنَّهم قَدْ تَمَسَّكُوا فِيهِ بِالوَجْهَيْنِ المَعقُولَيْنِ أَيْضَاً، الأَوَّل: الأَمْر والخَبَر فِي الأَزَلِ وَلا مَأْمُور وَلا سَامِع فِيهِ سَفَهٌ[١٣] فَكَيفَ يُتَصَوَرُ ثُبُوته للهِ تَعَالَى، والثَّانِي لَو كَانَ كَلامُه تَعَالَى[١٤] قَدِيمَاً [لَاسْتوتْ][١٥] نِسْبَتُه إِلَى جَمِيعِ المُتَعَلَّقَاتِ؛ لأَنَّه حِيْنَئِذٍ يَكُون كَالعِلْم فِي أَنَّ تَعَلُّقَه بِمُتَعَلَّقَاتِه يَكُون[١٦] لِذَاتِهِ، فَكَمَا أَنَّ عِلْمَه مُتَعَلِّق بِجَمِيعِ مَا يَصِحُّ تَعَلُّقَه بِهِ كَذَلِك كَلامُه يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَا يَصِحُّ تَعَلُّقَه بِهِ، وَلَمَّا كَانَ الحُسْنُ والقُبْحُ بِالشَّرعِ[١٧] صَحَّ فِي كُلِّ فِعْلٍ أَنْ يُؤْمَر بِهِ وَأَنْ يُنْهَى عَنْهُ فَيَلْزَم تَعَلُّق أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ بِالأَفْعَالِ كِلِّهَا فَيَكُون

---

[١] في: (ز) لم يُميِّز: (لِعَدَمِ احْتِيَاجِه إِلَى الآلَة) باللون الخاص بالمتن.
[٢] في: (م): بياض. وفي: (خ، ر، ك): "لهات"، وما أثبته من: (ز).
[٣] في: (خ): "وان علمه".
[٤] ليست في: (م)، وما أثبته من بقية النسخ.
[٥] في: (ر): "اضطراب".
[٦] ينظر: الفتوحات المكية لابن عربي، ٣٧/١.
[٧] في: (م، خ، ز، ك): "ويحمل"، وما أثبته من: (ر).
[٨] في: (خ) لم يُميِّز: (التِّي تَدُلُّ عَلَى الحُدُوث) باللون الخاص بالمتن. كما أنَّه ميَّز قوله: "المسألة التي يتمسك بها المنكرون" الآتي باللون الخاص بالمتن.
[٩] في: (خ): "وهذه".
[١٠] في: (خ، ز، ك): "تمسك".
[١١] في: (م، خ، ز): "بقدم"، وما أثبته من: (ر، ك).
[١٢] في: (ر): "الناقلين".
[١٣] في: (خ): "سمعه".
[١٤] "تَعَالَى" ليست في: (ز، ر).
[١٥] في: (م، ز، ك): "لاستوى"، وفي: (خ): "لا يستوي"، وما أثبته من: (ر).
[١٦] "يكون" ليست في: (ز).
[١٧] أي: على رأي الأشاعرة.

كُلُّ فِعْلٍ مَأْمُوراً بِهِ وَمَنْهِيًّا عَنْهُ [وَهَذَا خُلْفٌ][١]،[٢] وَبِمَا ذُكِرَ مِنَ الحَمْلِ لا يَتَمَشَّى الجَوابُ عَنْ وَاحِدٍ [مِنْهُمَا][٣].

بَلْ الجَوابُ عَنْ الأَوَّل بَأَنْ يُقَال: كَلامُه تَعَالَى لَيْسَ بِزَمَانِيّ[٤]، وَالحَوَادِث[٥] كُلُّهَا وَاقِعَةٌ نَظَرَاً إِلَى اللهِ تَعَالَى فِي أَزْمَانِهِ المَخْصُوصَة [وَأَوْقَاتِهِ][٦] المَحْدُودَة،[٧] وَلا مُنْتَظَر[٨] بالقِيَاس إليه تَعَالَى، إِنَّمَا ذَلِكَ بالقِيَاس[٩] إِلَى مَنْ يَمُرُّ عَلَيْهِ أَجْزَاء الزَّمَان وَيَجْرِي[١٠] عَلَيْهِ أَحْكَام تَقَلُّب المَلَوَان[١١] [وَيَتَفَاوَت][١٢] عِنْدَه حَالُ المُضِيّ[١٣] وَالاسْتِقْبَال.[١٤]

وَأَمَّا[١٥] الجَوَابُ عَنْهُ بأنَّه كَطَلَب[١٦] التَّعَلُّم مِنْ ابْن سَيُولَد، فلَيْسَ بِصَوَاب؛ لأَنَّ وُجُود الطَّلَب بِدُوْنِ مَنْ يُطْلب مِنْهُ شَيءٌ مُحَال وَإِنَّمَا المَوجُود قَبْلَه العَزْم عَلَى الطَّلَب وَتَخَيله[١٧].[١٨]

---

[١] كتبها النساخ مختصرة هكذا: "وهف"، إلا في: (ك): فكتبها كما أثبتها، ولكن من دون: "و" العطف.

[٢] ينظر: المواقف، ٢٩٤-٢٩٥. شرح المواقف، ١٣٦/٣. شرح المقاصد، ١٠٤/٢-١٠٥.

[٣] في: (م، خ، ك): "منها"، وما أثبته من: (ز، ر).

[٤] في: (خ): "ليس زماني"، وفي: (ك): "ليس زمانيا".

[٥] في: (خ): "في الحوادث".

[٦] في: (م): "واقاته"، ما اثبته من بقية النسخ.

[٧] لعل المراد: بـ"أزمانه ..."، من باب إضافة التملك، أي: أزمان الله تعالى التي خصَّ فيها الحوادث بالخلق، وأوقات الله التي حدد فيها وجود تلك الحوادث، أو يكون ثَمَّة خطأ، والصواب: "أزمانها"، "أوقاتها"، أي: أزمان الحوادث التي خصص الله فيها خلق تلك الحوادث، وأوقات الحوادث التي حدد الله بها وجود تلك الحوادث. والله أعلم.

[٨] في: (خ): "ولا منظر"، وفي: (ز): "ولا نظر".

[٩] قوله: "بالقياس إليه تَعَالَى، إنَّما ذلك" سقطت من: (ز).

[١٠] في: (ر): "تجري".

[١١] في: (ر): "الملوين". والمَلَوانِ: الليلُ وَالنَّهَارُ، وَقِيلَ: طَرفا النَّهَارِ، وَيُقَالُ: لَا أَفعله مَا اخْتَلَفَ المَلَوانِ، وأَقام عِنْدَهُ مَلْوَةً مِنَ الدَّهْرِ ومُلْوَةً ومِلْوَةً ومَلاوَةً ومُلاوَةً ومِلاوةً أَي: حِينا وبُرهة مِنَ الدَّهْرِ. ينظر: لسان العرب، مادة (ملا)، ٢٩٠/١٥-٢٩١.

[١٢] في: (م): "وتتفاوت"، وما أثبته من بقية النسخ.

[١٣] في: (ك): "الماضي".

[١٤] ينظر: شرح المواقف، ١٠٩/٣. شرح المقاصد، ١٠٥/٢.

[١٥] في: (خ): "وانما".

[١٦] في: (ر): "كتطلب".

[١٧] قوله: "بدون من يطلب منه شيء محال وإنَّما الموجود قبله العزم على الطلب" سقطت من: (خ).

[١٨] ينظر: المواقف، ٢٩٥. شرح المواقف، ١٣٦/٣. شرح المقاصد، ١٠٥/٢.

والجَوَابُ عَنْ الثَّانِي: إنَّ الشَّيء الصَّالِح للأُمُور المُتَعَدِدَة قَدْ يَتَعَلَّق بِبَعضٍ دُوْنَ بَعضٍ [بِتَرْجِيحٍ][(١)] مِنَ الخَارِجِ كَمَا فِي القُدْرَة القَدِيمَة، وبِدُوْنِهِ كَمَا فِي الإِرَادَة فَإِنَّ تَعَلُّقَهَا بِبَعضِ مَا يَصِحُّ تَعَلُّقهَا بِهِ دُوْنَ بَعضٍ لِذَاتِهَا بِخِلاف تَعَلُّق القُدْرَة فَإِنَّه [بِتَرْجِيحٍ][(٢)] مِنَ الإِرَادَة.[(٣)]

(جَمْعاً بَيْنَ الأَدِلَّة) يَعنِي: مَا دَلَّ عَلَى قِدَم كَلام اللهِ تَعَالَى وَمَا دَلَّ عَلَى حُدُوثِهِ، وَالمُرَاد الجَمْع عَلَى وَجْهٍ لا مَحْذُورَ فِيهِ، فَلا يَتَّجِه أَنْ يُقَال: إنَّ فِيْمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ المُتَأَخِّرُونَ مِنَ الأَشَاعِرَة مِنْ قِدَم المَعَنَى وَحُدُوث الأَلْفَاظ أَيْضاً جَمْعاً بَيْنَ الأَدِلَّة؛ لأَنَّ فِي الجَمْعِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ مَحْذُوراً [عِنْدَ أَهْلِ المِلَّة][(٤)] عَلَى مَا بَيَّنَه[(٥)] بِقَوْلِه: وَلَهُ[(٦)] لَوَازِمُ كَثِيرة فَاسِدَة[(٧)].

(وَهَذَا البَحث) أَرَادَ مَا ذَكَرَه بِقَوْلِه: "بَلْ نَقُول المُرَاد بِهِ الكَلام النَّفسِيّ" الخ، وَإِنَّمَا أَطْلَقَ عَلَيْهِ: البَحْث؛ لأَنَّه حَصَل بِالتَّفْتِيْش الَّذِي هُوَ مَعنَاه اللُّغَوي، **(وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ)** عِبَارَة [٨/أ] الظَّاهِر لا [تُنَاسِبُ][(٨)] المَقَام؛ لأَنَّ بَاطِنَ مَا ذَكَرَه أَيْضاً **(خِلَافَ مَا عَلَيْهِ مُتأَخِّرُو القَوْم)** يَعنِي: الأَشَاعِرَة؛ وَلِهَذَا أَسْقَطَهَا الفَاضِل الشَّرِيْف حَيثُ قَالَ عِنْدَ نَقْلِه مَحْصَول هَذِهِ المَقَالَة فِي شَرْحِهِ للمَوَاقِف[(٩)]: "وهَذَا [الَّذِي][(١٠)] ذَكَرْنَاه وَإِنْ كَانَ مُخَالِفاً لِمَا عَلَيْهِ مُتأَخِّرُو أَصْحَابِنَا"،[(١١)] وَإِنَّمَا قَالَ: "مُتأَخِّرُو القَوْم"؛ لِعَدم التَّنْصِيْص عَنْ مُتقدِّمِيهم بِمَا يُخَالِف مَا ذَكَرَه، بِخِلاف مُتأَخِّرِيهم **(لَكِن بَعَدَ التَّأَمُّل)** وَإِمْعَان[(١٢)] النَّظَر فِي اللَّوازِم وإِذْعَان الحَقِّ اللَّازم قَبُولَه[(١٣)] **(يُعرَفُ حَقِّيَّتَه[(١٤)])** ويَظْهَر أَنَّه الحَقُّ الحَقِيقُ بِالقَبُول المُطَابِق للقَوَاعِد والأُصُول؛ وَلِهَذَا قَالَ:

---

(١) في (م): "ترجح"، وفي: (ر، ك): "ترجيح"، وما أثبته من: (خ، ز).
(٢) في (م): "ترجح"، وفي: (ر، ك): "ترجيح"، وما أثبته من: (خ، ز).
(٣) ينظر: المواقف، ٢٩٥. شرح المواقف، ١٣٦/٣. شرح المقاصد، ١٠٤/٢-١٠٥.
(٤) في: (م، ك، ر): "عنده"، وما أثبته من: (خ، ز).
(٥) في: (ر): "بين".
(٦) "له" ليست في: (خ).
(٧) كذا في النسخ كلها والنص في المتن بتقديم "فاسدة" على "كثيرة"، كما سبق.
(٨) في: (م، خ، ز، ك): " يناسب"، وما أثبته من: (ر).
(٩) في: (ر): "شرح المواقف".
(١٠) ليست" في: (م)، وما أثبته من بقية النسخ، وهو موافق لما في سرح المواقف.
(١١) شرح المواقف، ١٤٢/٣.
(١٢) في: (خ): "وان".
(١٣) في: (خ، ك): "قوله"، وفي: (ز): "من قوله".
(١٤) في: (خ): "حقيقة"، (ز، ر): "حقيقته".

(وَالحَقُّ إِنَّ هَذَا المَحْمَلَ مَحْمَلٌ صَحِيْحٌ لِكَلَام الشَّيْخ) دَوْنَ المَحْمَل الَّذِي ذَكَرَه المُتَأَخِّرُونَ مِنَ الأَصْحَاب، والله أَعْلَم بالصَّوَاب **([وَلَا]**[١] **غُبَارَ عَلَيْهِ)**[٢] اسْتَعَار الغُبَار للشُّبَه الَّتِي تُثَار فَيَسْتَتِر[٣] بِهَا وَجْه الحَقِّ نَوعاً مِنَ الاسْتِتَار، قَالَ الفَاضِل التَّفْتَازَانِي بَعد نَقْل[٤] حَاصِل هَذِهِ المَقَالة فِي شَرْحِهِ للعَقَائِد[٥]: "وَهُوَ جَيِّدٌ لِمَنْ يَتَعَقَّل لَفْظاً قَائِماً بِالنَّفْس غَير مُؤَلَّف مِنَ الحُرُوف [المَنْطُوقَة][٦] أَوْ المُخَيَّلَة[٧] [المَشْرُوط][٨] وُجُود بَعضِها بِعَدمِ البَعضِ، وَلا مِنَ الأَشْكَال المُتَرَتِّبَة الدَّالَة عَلَيْهِ، وَنَحْنُ لا نَتَعَقَّل مِنْ قِيَام الكَلام بِنَفْسِ الحَافِظِ إِلَّا كَون صُوَر الحُرُوف مَخْزُونَةً مُرْتَسَمَةً فِي خَيَالِه بِحَيْثُ إِذَا التَفَتَ إِلَيهَا كَانَ[٩] كَلاماً مُؤَلَّفاً مِنْ أَلفَاظٍ[١٠] مُخَيَّلَةٍ [أَوْ نُقُوشٍ][١١] مُرَتَّبَة، وإِذَا تَلَفَّظَ كَانَ كَلاماً مَسْمُوعاً"،[١٢] إِلَى هُنَا كَلامه، وَمَنْشَأُه[١٣] عَدَم الوُقُوفِ عَلَى مُرَاد المُصَنِف مِن نَفْي التَّرَتُّب[١٤] بَيْنَ الأَجْزَاء فَإِنَّه أَرَادَ بِهِ نَفيَ التَّرَتُّب[١٥] فِي الوُجُود عَلَى مَا قَرَّرنَاه فِيمَا سَبَقَ، وَهَذَا الفَاضِل حَمَلَه عَلَى نَفْي التَّرَتُّب[١٦] الوَضعِيّ والهَيْئَة التَّأْلِيفِيَّة فَوَقَعَ فِيمَا وَقَعَ[١٧]:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلاً صَحِيْحَاً وَآفَتُهُ مِنَ الفَهَمِ السَّقِـــيْمِ[١٨]

---

[١] في: (م، خ، ك): "الذي لا"، وفي: (ر) "لا"، وما أثبته من (ز)، وهو الموافق لنسخ مخطوط المتن الرسالة.

[٢] في: (ك) لم يُميِّز: (وَلا غُبَارَ عَلَيْه) باللون الخاص بالمتن.

[٣] في: (خ): "انتا مستتر"، وفي: (ز): "التي يستتر".

[٤] في: (ر، ك): "نقله".

[٥] ينظر: شرح العقائد النسفية، ٤٦.

[٦] في: (م، ر): "المنظومة"، وما أثبته من بقية النسخ وهو الموافق لما في شرح العقائد النفسية.

[٧] في: (ك): "أو المخيلة".

[٨] في النسخ كلها: "المشروطة"، والصواب ما أثبته لأنَّه يتعلق بقوله: وجود بعضها". وهو الموافق لما في شرح العقائد النسفية.

[٩] "كان" ليست في: (خ).

[١٠] في: (خ، ك): "الالفاظ".

[١١] في: (م): "ونوقش"، وفي: (خ): "ونقوشاً"، وفي: (ز، ك): "ونقوش، وما أثبته من: (ر)، وهو الموافق لما في شرح العقائد النسفية.

[١٢] شرح العقائد النسفية، ٤٧.

[١٣] في: (ر): "منشاها".

[١٤] في: (خ، ز): "الترتيب".

[١٥] في: (خ، ز): "الترتيب".

[١٦] في: (خ، ز): "الترتيب".

[١٧] انتقاد الشارح للتفتازاني ليس في محله، ولا سيما استشهاده بالبيت المذكور، فإنَّ كلام التفتازاني في شرح العقائد واضح منه فهمه ووعيه على رأي من قال بأنَّ الكلام القديم شامل للفظ والمعنى، وسبق أن نقلتُ نص كلامه من شرح العقائد.

[١٨] البيت لأبي الطيب المتنبي (ت٣٥٤هـ)، من الوافر، وهو من أبيات مطلعها: إذا غامرْتَ فى شَرَفٍ مَرُومٍ ... فَلا تَقْنَعْ بِمَا دون النُّجومِ. ينظر: ديوان المتنبي، ٢٣٢. اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، ١٢٨١.

وَأَمَّا مَا يُقَال: إِنَّ القُرْآن إِنْ كَانَ اسْماً لِخُصُوصِ[١] الأَلْفَاظ القَدِيمة يَلْزم أَنْ لا يَكُون المَنْقُول بَيْنَ دَفَّتَيّ المَصَاحِف المَقرُوء بالأَلْسُن المَحفُوظ فِي الصُّدُور نَفْس القُرْآن بَلْ مِثْله، وإِنْ جُعِلَ اسْماً لِنَوْعِهِ يَلْزم صِحَّة نَفْيِه[٢] عَنْ خُصُوصِها فَهُو إِشْكَال غَيْر مَخْصُوص بِهَذَا المَقَال، بَلْ يَرِدُ عَلَى كلِّ الأَقْوال، إِذْ[٣] لَمْ يُنْكِر أَحدٌ مِنْ أَصْحَاب المَذَاهِب المَذْكُورَة كَون لَفْظِ القُرْآن مَوضُوعاً بِإِزَاءِ اللَّفْظِ المَنْظُوم، فالتَّرْدِيْد عَائِد بِشِقَّيه[٤]، وَقَد قِيلَ: فِي حَلِّه: إِنَّهُ اسْم للمُؤَلَّف المَخْصُوص القَائِم بأَوَّل لِسَانٍ اخْتَرَعَه الله تَعَالَى فِيه، وَمَا يَقْرأُه[٥] كُلّ أَحَدٍ مِثْلُهُ لا[٦] عَيْنهُ، واخْتَار الفَاضِل المَذْكُور[٧] أَنَّه اسْم لَهُ لا مِنْ حَيثُ تَعَيُّن المَحَلّ فَيَكُون وَاحِداً نَوْعِيَّاً، وَكُلّ مَا [يَقْرأُه][٨] قَارِئ نَفْسهُ لا مِثْلُهُ، وَكَذَا الحُكْم فِي كُلِّ شِعر وكِتَاب يُنْسَب إِلَى مُؤَلِّفه،[٩] وَمَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّه يَلْزَم صِحَّة نَفْيِه عَنْ ذَلِكَ [٨/ب] إِنْ أُرِيدَ صِدَق سَلْبِه عَنْهُ، فَالمُلازَمَة غَيْرُ مُسَلَّمة إِذْ لا يَصِحُّ سَلْبُ النَّوعِ عَنْ فَرْدِهِ، وإِنْ أُرِيدَ سَلْبُ كَون لَفْظِ القُرْآن مَوضُوعاً بِإِزَائِهِ بِخُصُوصِهِ أَو سَلْبُ كَون مُسَمَّى القُرْآن نَفْسه فَبُطْلانه مَمْنُوع[١٠]، كَمَا أَنَّ لَفْظَ الإِنْسَان غَيرُ مَوضُوع بِإِزَاءِ زَيْد وَلَيْسَ مُسمَّاه، أَعْنِي[١١] مَاهِيَّة الإِنْسَان[١٢] نَفْس زَيْد، ومَنْ رَامَ زِيَادَة تَحْقِيق وَفَضْلَ تَدْقِيق فِي هَذَا المَقَام فَلْيَنْظِم[١٣] مَا عَلَّقنَاه عَلَى التَّلوِيح[١٤] عِنْدَ تَفصِيْل هَذَا الكَلام فِي سِلْكِ المُطَالَعَة.

(فَاحْفَظْهُ) يَعنِي: لَمَّا كَانَ مَا ذُكِرَ[١٥] حَقَّاً وَاضِحَاً لا خَفَاءَ فِيه[١٦] فَاحْفَظْهُ فإِنَّه جَدِيْرٌ بِذَلِك **(وَاللهُ يَقُوْلُ الحَقَّ)** والخَلْقُ يُظْهِرُه **(وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيْلَ)**[١٧] إِلَى الحَقِّ بِفَضْلِه الجَلِيل [٩/أ].

---

[١] في: (خ): "بخصوص".
[٢] في: (خ): "بعينه".
[٣] في: (خ): "ان".
[٤] في: (خ): "لشقيه".
[٥] في: (خ، ك): "يقراء".
[٦] "لا" ليست في: (خ).
[٧] أي: التفتازاني.
[٨] في: (م، ك): "يقرأ"، وما أثبته من: (خ، ز، ر).
[٩] ينظر: شرح المقاصد، ٢/١٠٣-١٠٤.
[١٠] كتبها النساخ مختصرة هكذا: "مم"، إلا في: (ك): فكتبها كما أثبتها.
[١١] في: (خ): "اي".
[١٢] في: (ز): "الانسانية".
[١٣] في: (خ): "فلينتظم"، وفي: (ز): "فلينظر".
[١٤] يعني حاشيته على شرح التلويح للتفتازاني، لم أعثر عليها مطبوعة.
[١٥] في: (ر): "ذكره".
[١٦] "لا خفاء فيه" ليست في: (ر).
[١٧] في: (خ) لم يُميِّز: (وَاللهُ يَقُولُ الحَقَّ والخلق يظهره وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيْل) باللون الخاص بالمتن.

الخاتمة

بعد أن أتممتُ بفضل الله تعالى دراسة المخطوط وتحقيقه، أذكر فيما يأتي أهم ما توصلت إليه من نتائج، ثُمَّ أهم ما تضمَّنه المخطوط:

١- ثبتت نسبة المقالة المفردة إلى القاضي عضد الدين الإيجي، وثبتت نسبة شرحها لابن كمال باشا.

٢- بناء على المعطيات اخترت أن يكون عنوان المتن: **(المقالة المفردة العضدية في تحقيق صفة الكلام)**، وعنوان الشرح كان تبعاً له.

٣- يمكن القول بأنَّ الإيجي سلك في مقالته المنهج المقارن الاستدلالي.

٤- سلك ابن كمال باشا في شرحه المنهج التحليلي، الذي تضمَّن الاستدلال العقلي، والاستشهاد باللغة.

٥- اعتمد ابن كمال باشا كثيراً على كتابي التفتازاني: (شرح المقاصد)، و(شرح العقائد النفسية)، فلا تكاد صفحة من المخطوط تخلو من نقل من هذين الكتابين أو أحدهما.

٦- تضمَّن المخطوط بيان اختلاف آراء الفرق المشهورة: الأشاعرة، والمعتزلة، والكرامية، والحنابلة في مسألة كلام الله تعالى، عرض المخطوط حُجَّة كل فريق في ضوء قياسين:

الأول: الكَلامُ صِفَةُ اللهِ تعالى، وَكُلُّ ما هُوَ صِفَةُ اللهِ تَعَالَى فَهُوَ قَدِيمٌ، فَالكَلامُ قَدِيمٌ. والثاني: الكَلامُ مُرَتَّبُ الأَجزَاءِ مُقَدَّمٌ بَعْضُها عَلَى بَعْضٍ، وكلُّ ما هُوَ كَذَلِك فَهُوَ حَادِثٌ، فَالكَلَامُ حَادِثٌ. ثُمَّ بيَّن ما منعته كل فرقة من تلك الفرق من المقدمات الأربع.

٧- قرر المخطوط أنَّ كلام الله قديم يشمل اللفظ والمعنى قائماً بذات الله تعالى، وهذا رأي الإمام أبي الحسن الأشعري ومتقدمي الأشاعرة، بخلاف متأخري الأشاعرة الذين قصروا صفة الكلام على المعنى الذي هو مدلول اللفظ فقط.

٨- إنَّ إثبات اللفظ القديم القائم بذات الله لا يقتضي أن يكون مرتب الأجزاء، كما يقوم اللفظ بنفس الحافظ ولا ترتب فيه، ومن ثَمَّ فإثبات اللفظ القديم لا يقتضي حدوث الكلام.

٩- قرر الشهرستاني، في كتابه: (نهاية الاقدام)، هذا الرأي عن الإمام الأشعري، ومال إليه، وتبعه في ذلك الإيجي في مقالته المفردة، وكذلك الجرجاني إذ قال: "ولا شبهة في أَنَّه أقرب إلى الأحكام الظاهرية المنسوبة إلى قواعد الملة"، وكذلك هو ظاهر ما مال إليه ابن كمال في شرحه على المقالة المفردة.

١٠- إنَّ الأدلة التي يتمسك بها المنكرون لقدم اللفظ محمولة على حدوث التلفظ وليس حدوث اللفظ.

١١- وقع الخلاف في سماع الكلام القديم، فذهب إلى جوازه الأشعري، ومنعه أبو منصور الماتريدي والاسفراييني، وذهب الغزالي إلى أنَّ موسى عليه السلام سمع كلام الله الأزلي من غير صوت ولا حرف.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد على آله وصحبه أجمعين

المصادر والمراجع

۞ **القرآن الكريم.**

١- الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (تـ٣٢٤هـ)، تح: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ.

٢- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين الجويني (تـ٤٧٨هـ)، تح: د.محمد يوسف موسى/علي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، ب.ط، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م.

٣- إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت (تـ٢٤٤هـ)، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٤- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (تـ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٥- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني (تـ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، ب.ط.، ٢٠٠٤م.

٦- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري المعروف بـ (ابن المُلقن) (تـ٨٠٤هـ)، تح: مصطفى أبو الغيط وآخرون، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٧- تبصرة الأدلة في أصول الدين، أبو المعين ميمون بن محمد النسفي الماتريدي (تـ٥٠٨هـ)، تح: د. محمد الأنور، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ط١، ٢٠١١م.

٨- تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (تـ٥٠٢هـ)، تح: د. محمد عبد العزيز بسيوني وآخرون، جامعة طنطا، دار الوطن/الرياض، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٩١-٢٠٠٣م.

٩- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (تـ٣٣٣هـ)، تح: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٠- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المالكي (تـ٤٠٣هـ)، تح: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١١- التوحيد، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (تـ٣٣٣هـ)، تح: د. فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ب. ط، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

١٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

١٣- ديوان الكميت بن زيد الأسدي (ت٢٢٦هـ)، تح: د. محمد نبيل الطريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

١٤- ديوان المتنبي، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٥- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٦- السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، أبو الحسن تقي الدين علي ابن عبد الكافي السبكي (ت٧٥٦هـ)، معه تكلمة الرد على نونية ابن القيم، محمد بن زاهد الكوثري (ت١٣٧١هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م.

١٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام (ت٧٦١هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ب.ط.، ب.ت.

١٨- شرح العقائد النسفية، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تح: د.أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٩- شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت٧٥٦ هـ)، مع حاشية التفتازاني والجرجاني، تح: محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٢٠- شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩١هـ)، دار المعارف النعمانية، باكستان، ب.ط.، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٢١- شرح المواقف في علم الكلام، علي بن محمد بن علي الجرجاني الشهير بـ(الشريف الجرجاني) (ت٨١٦هـ)، ت: د.عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٢٢- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاشْكُبْري زَادَهْ (ت٩٦٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ب.ط.، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٢٣- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي(تـ٢٥٦هـ)، تح: حمد زهير بن ناصر الناصر، ترقيم: فؤاد عبد الباقي، تعليقات: د. مصطفى ديب البغا، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٤- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (تـ٢٦١هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٢٥- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (تـ٧٧١هـ)، تح: د. محمود محمد الطناحي/د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.

٢٦- طبقات الشافعية، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (تـ٧٧٢هـ)، تح: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٧- طبقات الشافعية، تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن محمد الأسدي الشهبي، ابن قاضي شهبة (تـ٨٥١هـ)، تح: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٨- الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الحنفيّ (تـ١٠١٠هـ)، تح: د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٩- عقود الجوهر فى تراجم من لهم خمسون تصنيفاً فمائة فأكثر، جميل بك العظم، المطبعة الاهلية، بيروت، ١٣٢٦هـ.

٣٠- علم الكلام وأصول الاستدلال على العقيدة دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، محمد محسن راضي، إشراف: أ.م.د. إسماعيل إبراهيم علي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية، قسم أصول الدين/الدراسات العليا، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٣١- الغيث المسجم في شرح لامية العجم، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (تـ٧٦٤هـ)، المطبعة البهية الازهرية، مصر، ١٣٠٥هـ.

٣٢- الفتوحات المكية، محيي الدين بن عربي (تـ٦٣٨هـ)، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، ط١، ١٢٧٠هـ/١٨٥٤م.

٣٣- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (ت٠٠٠هـ)، تح: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، دار السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٢٤هـ.

٣٤- فهرس مخطوطات المكتبة الازهرية (نسخة الكترونية).

٣٥- فهرس مخطوطات مكتبة رشيد أفندي، نسخة خطية، مكتبة السليمانية، رقم (٢٧٤١)، مطبعة الأوقاف الإسلامية.

٣٦- فهرس مخطوطات مكتبة (دفتر كتب خانة) عاطف افندي، مطبعة اولمشدار، اسطنبول، ط١٠، ١٣١٠هـ.

٣٧- فهرس مخطوطات مكتبة(دفتر كتب خانة) لا له لي، مطبعة اولمشدار، اسطنبول، ١٣٠٩هـ.

٣٨- فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي، مركز الابحاث والتاريخ والثقافة الإسلامية، اسطنبول، ١٩٨٦م.

٣٩- فهرس مخطوطات مكتبة ولي الدين جار الله أفندي، نسخة خطية، مكتبة السليمانية، رقم (٢٧٤١).

٤٠- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت٤٤٩هـ)، تح: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٤١- لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الإفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٤٢- مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا، تح: د. حمزة البكري وآخرون، دار اللباب، اسطنبول، ط١، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م.

٤٣- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، الزجاج (ت٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٤- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٤٥- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٤٦- المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب، أبو الفتح ناصر الدين المطَرِّزي (ت٦١٠هـ)، تح: محمود فاخوري، عبدالحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط١، ١٩٧٩م.

٤٧- مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، محمد بن الحسن بن فورك (تـ٤٠٦هـ)، تح: د. أحمد عبد الرحيم السايح، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

٤٨- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (تـ٥٤٨هـ)، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ب.ط، ١٤٠٤هـ.

٤٩- المواقف في علم الكلام، عضد الله والدين القاضي عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (تـ٧٥٦هـ)، عالم الكتب، بيروت، ب.ط، ١٩٨٣م.

٥٠- نهاية الإقدام في علم الكلام، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني (تـ٥٤٨هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.

٥١- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي (تـ١٣٩٩هـ)، وكالة المعارف، استنبول، ب.ط. ١٩٥١م.

المجلات والدوريات:

٥٢- رسالة في تحقيق معنى النظم والصياغة لابن كمال باشا (تـ٩٤٠هـ) دراسة وتحقيق، د. حامد صادق قنيبي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة ١٨، العددان (٧١، ٧٢)، رجب، ذو الحُجَّة/١٤٠٦هـ، ١٦٩-١٩٦.

Sources

1- Al-Ibanah an Usul al-Diyana, Abu al-Hasan al-Ash'ari, edited by: Dr. Fawqiya Hussein Mahmoud, Dar al-Ansar, Cairo, 1st edition, 1397h.
2- Islah al-Mantiq, Ibn al-Sikkit, edited by: Muhammad Mar'ab, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut, 1st edition, 1423H/2002.
3- Al'iirshad Ela Qawatie Al'adilat fi Usul Aliaetiqad, Imam Alharamayn Aljuaynii, edited by: Dr.Muhamad yusif musaa/Ali Abd Almuneim Abd Alhamid, al-Khanji Library, Egypt, 1369H/1950.
4- Al-A'lam, Khair al-Din al-Zarkali al-Dimashqi, Dar al-Ilm lil-Malayin, Beirut, 15th edition, 2002.
5- Al-Badr al-Tali' fi-Mahasin min Ba'd al-Qarn al-Sabe', Muhammad al-Shawkani, Dar al-Ma'rifah, Beirut, 2004.
6- Al-Badr Al-Munir fi Takhreej Al-Ahadith wa Al-Athar Al-Waqi'a fi Al-Sharh Al-Kabeer, Siraj Al-Din Al-Masry known as (Ibn Al-Mulaqqin), edited by: Mustafa Abu Al-Ghayt and others, Dar Al-Hijrah, Riyadh, 1st edition, 1425H/2004.
7- Tabsirat Al-Adilla fi Usul Al-Din, Abu Al-Mu'in Al-Nasafi Al-Maturidi, edited by: Dr. Muhammad Al-Anwar, Al-Azhar Library, Cairo, 1st edition, 2011.
8- Tafsir Al-Raghib Al-Isfahani, Al-Raghib Al-Isfahani, edited by: Dr. Muhammad Abdul Aziz Basyouni and others, Tanta University, Dar Al-Watan/Riyadh, Umm Al-Qura University, 1st edition, 1991-2003.
9- Tafsir almatridi, Abu Mansour Al-Maturidi, edited by: Dr. Majdi Basloum, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st e edition, 1426H/2005.
10- Tamhid Al'awayil Aatalkhis Aldalayila, Judge Abu Bakr Al-Baqillani Al-Maliki, edited by: Imad Al-Din Haidar, Cultural Books Foundation, Lebanon1st edition, 1407H/1987.
11- Al-Tawhid, Abu Mansour Al-Maturidi, edited by: Dr. Fathallah Khalif, Dar Al-Jama'aH Al-Masryah, Alexandria, 1st edition, 1390H/1970.
12- Al-Durar Al-Kamina fi A'yan Al-Ma'at Al-Thamina, Ibn Hajar Al-Asqalani, edited by: Muhammad Abdul-Mu'id Dhan, Council of the Ottoman Encyclopedia, Hyderabad, India, 2nd edition, 1392H/1972.
13- Diwan Al-Kumait, edited by: Dr. Muhammad Nabil Al-Tarifi, Dar Sadir, Beirut, 1st edition, 2000.
14- Diwan Al-Mutanabbi, Dar Beirut, Beirut, 1403 AH/1983.
15- Sunan Al-Daraqutni, Abu Al-Hasan Al-Daraqutni, edited by: Shuaib Al-Arnaout and others, Al-Risalah Foundation, Beirut, 1st edition., 1424H/2004.
16- Alsayf Alsaqil Fi Alradi to Ibn Zafil, Taqi Al-Din Al-Subki, edited by: Zahid Al-Kawthari, Al-Saada Press, Egypt, 1st edition, 1356H/1937.
17- Sharh Shudhur Aldhahab Fi Maerifat Kalam Alearab, Jamal al-Din Ibn Hisham, edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Dar al-Tala'i', Cairo.

18- Sharh Aleaqayid Alnisfia, Sa’d al-Din Al-Taftazani, edited by: Dr. Ahmad Hijazi al-Saqqa, Library of the Azhar Colleges, Cairo, 1st edition, 1407H/1987.
19- Sharh Mukhtasar Almuntahaa Al'usulii by liabn alhajib Ibn al-Hajib, Adhod al-Din Al-Iji, with the commentary of Al-Taftazani and al-Jurjani, edited by: Muhammad Hasan Muhammad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1424H/2004.
20- Sharh Almaqasid fi Eilm Alkalam, Saad al-Din Al-Taftazani, Dar al-Maarif al-Nu'maniyah, Pakistan, 1st edition, 1401H/1981.
21- Sharh Almawaqif fi Eilm Alkalam, Ali bin Muhammad al-Jurjani, edited by: Dr. Abdul Rahman Umaira, Dar al-Jeel, Beirut, 1st edition, 1417H/1997.
22- Alshaqayiq Alnuemaniat fi Eulama' Aldawlat Aleuthmania, Tashkobri Zadeh, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, 1st edition, 1395H/1975AD.
23- Sahih Al-Bukhari, edited by: Hamad Zuhair bin Nasser Al-Nasir, edited by: Fuad Abdul-Baqi, Dar Tawq Al-Najat, Beirut, 1st edition, 1422H.
24- Sahih Muslim, Abu Al-Hussein Muslim bin Al-Hajjaj Al-Qushayri Al-Naysaburi, edited by: Muhammad Fuad Abdul-Baqi, Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabiyyah, Cairo, 1st edition, 1412H/1991.
25- Tabaqat Alshaafieiah Alkubraa, Taj Al-Din Al-Subki, edited by: Dr. Mahmoud Al-Tanahi/Dr. Abdul Fattah Al-Halou, Dar Al-Hijr, Cairo, 2nd edition, 1413H.
26- Tabaqat Alshaafieih, Jamal Al-Din Al-Isnawi, edited by: Kamal Youssef Al-Hout, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 2002.
27- Tabaqat Alshaafieiah, Ibn Qadi Shahba, edited by: Dr. Al-Hafiz Abdul Aleem Khan, Alam Al-Kotob, Beirut, 1st edition, 1407H.
28- Altabaqat Alsuniyat fi Tarajim Alhanafia, Taqi Al-Din Al-Tamimi Al-Hanafi, edited by: Dr. Abdul Fattah Muhammad Al-Halou, Dar Al-Rifai, Cairo, 1st edition, 1403H/1983.
29- Aqood Al-Jawhar fi Tarajim Man Lahum Fifty Classifications, One Hundred or More, Jamil Bak Al-Azm, Al-Ahliya Press, Beirut, 1326H.
30- Theology and the Fundamentals of Evidence for the Creed, a Comparative Study, PhD Thesis, Muhammad Muhsin Radi, University of Baghdad, College of Islamic Sciences, 1434H/2013.
31- Al-Ghaith Al-Musjam fi Sharh Lamiyat Al-Ajam, Salah Al-Din Al-Safadi, Al-Bahiyya Al-Azhar Press, Egypt, 1305H.
32- Al-Futuhat Al-Makkiyya, Muhyi Al-Din Ibn Arabi, Dar Al-Kutub Al-Arabiya Al-Kubra, Egypt, 1st edition, 1270 H/1854.
33- Al-Fawa'id Al-Bahiyyah fi Tarajim Al-Hanafiyyah, Abu Al-Hasanat Al-Lucknawi Al-Hindi, edited by: Muhammad Al-Na'sani, Dar Al-Sa'ada, Cairo, 1st edition, 1324H.
34- Index of Manuscripts of Al-Azhar Library (electronic version).
35- Index of Manuscripts of Rashid Efendi Library.

36- Index of Manuscripts of Atif Efendi, Olmeşdar Press, Istanbul, 10th edition, 1310H.
37- Index of Manuscripts of Laleli Library, Olmeşdar Press, Istanbul, 1309H.
38- Index of Manuscripts of Koprulu Library, History and Islamic Culture, Istanbul, 1986.
39- Index of Manuscripts of Vali al-Din Jarullah Efendi Library.
40- Allaamie Aleaziziu Sharh Diwan Almutanabi, abu aleala Almaeariyi, edited by: muhamad saeid almulawi, markaz almalik faysal lilbuhuth waldirasat al'iislamiati, 1st edition, 1429H/2008.
41- lisan Alearab, jamal aldiyn Alifriqi, dar sadir, birut, 3rd edition, 1414h.
42- Majmue rasayil Alealamat Ibn kamal Pasha, edited by: Dr. hamzat albakri and others, Dar allababi, astanbul, 1st edition, 1439h/2018.
43- Muejam Al'udaba, yaqut alhamawi, edited by: Iiihsan eabaas, Dar algharb al'iislami, bayrut, 1st edition, 1414h/1993.
44- Maeani Alquran Wa'iierabuhu, Ibn Iishaq Alzujaj, edited by: Abudi aljalil Shalbi, Aalim Alkutab, bayrut, 1st edition, 1408h/1988.
45- Muejam Albildan, Shihab aldiyn alhamawi Albaghdadii, dar sadir, birut, 2nd edition, 1995.
46- Almughrib fi Tartib Almuerib,Aabu alfath Almtarrizy, edited by: mahmud fakhuri, eabdalhamid mukhtar, maktabat 'usamat Ibn zayda, halba, 1st edition, 1979.
47- Almalal Walnahla, muhamad Ibn Abd Alkarim Alshihristani, edited by: muhamad sayid kilani, dar almaerifati, bayrut, 1404h.
48- Maqalat Alshaykh Abu Alhasan Al'asheari, Ibn fawrk, edited by: Dr. Ahmad Abd Alrahim Alsaayih, Althaqafat Aldiyniati Library, Cairo, 1st edition, 1425h/2005.
49- Almawaqif fi Eilm Alkalami, Alqadi Adhod al-Din Al-Iji, Aelim alkutab, birut, 1983.
50- Nihayat Al'iiqdam Fi Eilm Alkalami, Muhamad Alshihristani, edited by: Ahmad farid almazidi, dar alkutub aleilmiati, bayrut, 1st edition, 1425h.
51- Hdiat Alearifin Asma Almualifin wathar Almusanafina, Iismaeil Pasha Albaghdadi, wikalat almaearifi, aistinbuli, 1951.

Magazines and periodicals:

52- Risalah fi Tahqiq Maenaa Alnuzum Walsiyaghat lbn kamal Pasha (D. 940 H) Study and Investigation, Dr. Hamid qanibi, Journal of the Islamic University of Sharia Sciences, yaer: 18, Issue No. (71, 72), rajaba, dhu alhujjat/1406h, 169-196.